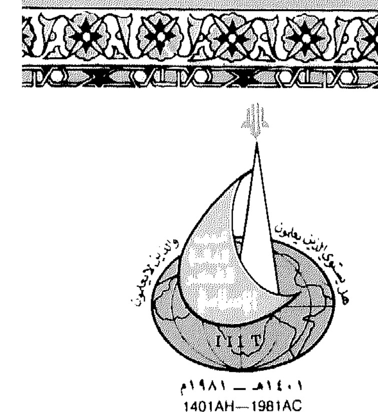
المعهد العالمي للفكر الإسلامي

مشروع العلاقات الدولية في الإسلام (٧)



العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي

الجزء السابع

مدخل منهاجي لدراسة التطور

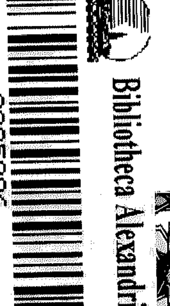
في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي

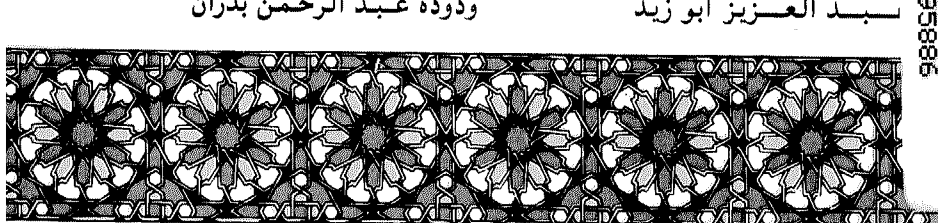
نادية محمود مصطفى

المشرف العام ورئيس الفريق

الباحثون

مصطفى محمود منجود | عبد الونيس شتا
نادية محمود مصطفى | ...ين عبد الفتاح إسماعيل
نصر محمد عارف | ...د العزيز صقر
ودودة عبد الرحمن بدران | ...بد العزيز أبو زيد





المشرف العام ورئيس الفريق

١ – أ. د. نادية محمود مصطفى
أستاذ العلاقات الدولية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

الباحثـــــــــون

٢ – أ. د. أحمد عبد الونيـــس شتا
أستاذ مساعد القانون الدولي العام
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

٣ – أ. د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل
أستاذ مساعد النظرية السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

٤ – د. عبد العزيـــز صقر
دكتوراه فى العلوم السياسية
جامعة الاسكندرية

٥ – أ. د. علا عبد العزيز أبو زيد
أستاذ مساعد العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

٦ – أ. د. مصطفى محمود منجود
أستاذ مساعد الفكر السياسى
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

٧ – أ. د. نادية محمود مصطفى
أستاذ العلاقات الدولية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

٨ – د. نصر محمد عـــارف
مدرس العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

٩ – أ. د. ودودة عبد الرحمن بدران
أستاذ العلاقات الدولية ووكيل
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

المستشـــــارون

١٠ – أ. د. حورية توفيق مجاهـــد
أستاذ الفكر السياسى ورئيس قسم العلوم
السياسية الأسبق كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

١١– أ. د. سعيد عبد الفتاح عاشور
أستاذ التاريخ – كلية الآداب
جامعة القاهرة

١٢ – أ. د. عبد الحميد أبو سليمـــان
أستاذ العلاقات الدولية ورئيس
الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا

١٣ – أ. د. على جمعـــه محمد
أستاذ أصول الفقه – كلية الدراسات العربية
والإسلامية – جامعة الأزهر

المســـــــاعدون

١٤ – أ. ابراهيم البيومـــى غانم
١٥ – أ. إحسان سيد عبد العظيم
١٦ – أ. أحـمد عـبد السـلام
١٧ – أ. تهـانـى عـبـــلان
١٨ – أ. حامد عبد الماجد قويسى
١٩ – أ. طارق السـعـيـد
٢٠ – أ. عـبـد السـلام نوير
٢١ – أ. مـجدى مـحـمد عيسى
٢٢ – أ. مـحـمد عـاشـور مهـدى
٢٣ – أ. محى الدين محـمد قاسم
٢٤ – أ. فـــوزى خـلـيل
٢٥ – أ. ناهد عـرنـــوس
٢٦ – أ. هـاشـم طـــه
٢٧ – أ. هبــه رؤوف عـزت
٢٨ – أ. هشـام جـعـفـــر

تم ترتيب الأسماء حسب ترتيب الحروف الهجائية .


مدخل منهاجي لدراسة التطور
في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

مدخل منهاجي لدراسة التطور

في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي

مشكلات وضوابط التعامل

مع التاريخ الإسلامي

نادية محمود مصطفى

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

القاهرة

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

(مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ؛ ٧)

المعهد العالمى للفكر الإسلامى
٢٦ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج. م. ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة :

مصطفى ، نادية محمود .

مدخل منهاجى لدراسة التطور فى وضع ودور العالم الإسلامى فى النظام الدولى.... / نادية محمود مصطفى .- ط١ .- القاهرة : المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٦ .

جـ٦ . سم. - (مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ؛ ٧)

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية .

تدمك ٠ - ٤٧ - ٥٢٢٤ - ٩٧٧

١ - العلاقات الخارجية .　　٢ - الإسلام والسياسة .

أ - العنوان　　ب - (السلسلة)

رقم التصنيف : ٣٢٧

رقم الإيداع : ٧٢٢٧ / ١٩٩٦ .

المحتويات

المقدمة

ما العلاقة بين دراسة التاريخ ودارسة العلاقات الدولية كظاهرة متميزة في نطاق نظام دراسى مستقل وليس فى نطاق علوم أخرى (التاريخ ،القانون، الفلسفة ،٠٠) ؟ وهل تساهم دراسة التاريخ الإسلامي فى تطوير وبلورة منظور إسلامى للعلاقات الدولية ، وكيف يتم ذلك ، وما الجديد الذى يستطيع متخصص العلوم السياسية الإسلامي أن يبرزه أو يستخلصه وبخاصة من هذا التاريخ ؟ وماهى المشكلات التى تواجهه ؟

وعلى ضوء نتائج جهود الجماعة البحثية فى محاولة للاجابة عن هذين السؤالين : يمكن القول إن هدف هذا الجزء من المشروع من وراء التعامل مع والاهتمام بالتاريخ الإسلامي إنما هو هدف مركب ، فهناك هدف محورى ثابت تكمن فى خلفيته أهداف أخرى مكملة غير مباشرة.

والهدف المحورى هو : تحديد وضع الدولة الإسلامية فى خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية فى فترات متتالية من التطور التاريخى للنظام الدولى على نحو يوضح صعود وهبوط الخلافات الإسلامية المتعاقبة والقواعد التى حكمت هذه العملية والعوامل المختلفة التى كانت وراءها مايتصل بالتحديات والعلاقات مع الأطراف غير الإسلامية ٠ ويرتبط بهذا الهدف المحورى هدف مكمل ونابع منه وهو استكشاف وتحديد أنماط سلوكية حول ثلاثة محاور أساسية : التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المركزية وغيرها من الوحدات الفاعلة غير الإسلامية ، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المختلفة ، عوامل صعود وهبوط وسقوط الدول الإسلامية الكبرى ٠ وتنبثق هذه المحاور عن قضيتين أساسيتين تقعان فى صميم الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية الإسلامية الراهنة : وهما التطور فى العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين بعيداً عن مفهوم الجهاد، انتشار نموذج الدول القومية فى ظل شحرب فكرة الأمة وأمام ضغوط التعددية السياسية ٠

وتعنى هذه الأهداف أن الجماعة البحثية قد اختارت توظيف المادة التاريخية فى نطاق اسهامات الدراسات النظمية للعلاقات الدولية أى مستوى دراسة النظم الدولية، وهذا يعنى بدوره الاهتمام، عند قراءة وتحليل التاريخ الإسلامي (فى بعده الدولى) ، بالكليات وليس الجزئيات ، بالأنماط التاريخية وليس بالأحداث المفردة ، بالتحولات الكبرى وليس بوقائع محددة ، ولكن مع التركيز فى نفس الوقت على قضايا ومرضوعات هامة المدلول بالنسبة للعوامل السياسية والاجتماعية التى أبرزت التحدى الخارجى للدولة الإسلامية فى كل مرحلة من مراحل تطورها التاريخى ، ومن ثم مارست تأثيرها على مسار وتطور النظام الدولى الإسلامي والنظام العالمى برمته ٠

بعبارة أخرى تهدف الدراسة لأبعد مما يذهب اليه المؤرخ ، فنحن نقترب مما قدمه لنا بأطر نظرية تختلف عن أطره التقليدية حتى.نتخطى أسلوب الكتابة فى تاريخ سلوك الفاعلين كل على انفراد ونصل إلى إطار كلى واضح يساعد على مناقشة الافتراضات وتحديد وتفسير أنماط

التفاعلات الدولية وتطورها عبر مراحل الصدام القتالى والتعامل السلمى بين المسلمين وغيرهم في سعيهم نحو القوة والهيمنة .

وإذا كان هذا الهدف يملأ فجوة هامة فى أدبيات التطور التاريخى للنظم الدولية والتى لم تتطرق – فى نطاق المنظور الغربى لعلم العلاقات الدولية [1] – إلى الخبرة والممارسات الدولية فى التاريخ الإسلامي ، فانه أيضاً يساهم فى ملء فراغ آخر فى أدبيات إسلامية وغير إسلامية تهتم بالعلاقات الدولية أو تهتم بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفة عامة .

هذا ولقد تم التوصل إلى التحديد النهائى لهذا الهدف المحورى والأهداف المكملة له والمنبثقة عنه (والتى سترد الاشارة اليها تفصيلاً لاحقا) [2] ، كذلك تم صياغة وتنفيذ العملية البحثية التى توصل إلى تحقيق هذا الهدف عبر خطوات منهاجية (اجرائية ومضمونية) متتالية . ولقد انتشرت هذه الخطوات خلال مستويات عدة من العملية البحثية (على نحو تأكد معه أن حلقات المنهاجية تحكم بعضها البعض مع استمرار عملية توثيق وجمع المادة العلمية وتحليلها) .

وهذه المستويات بدأت من مستوى الإعداد الأولى للمشروع فى مجمله ، إلى مستوى إعداد التصور النظرى عن أهداف وكيفية الاقتراب من مصادر المادة العلمية المختلفة التى تقع فى نطاق دراسة العلاقة بين التاريخ والسياسة ، وبين العلاقات الدولية والتاريخ، التاريخ الإسلامي. ثم انتقلت إلى مستوى خبرةً جمع هذه المادة من مصادرها الأولية والثانوية العربية ثم الأجنبية ، ثم مستوى القراءة الشاملة لهذه المادة والتحليل المقارن النقدى لمضمون بعض أهم الأدبيات المعنية ، وأخيراً هناك مستوى الصياغة لمتن هذا الجزء من المشروع والذى تقدمه الأبواب الخمسة التالية لهذا الجزء المنهاجى .

وهكذا يمكن القول إن هذا الباب التمهيدى إنما يطرح خبرة تحديد الإطار النظرى لهذا الجزء من المشروع ، والافتراضات الأساسية التى سينطلق منها التحليل ، مشكلات مصادر المادة العلمية التى يواجهها دارس العلوم السياسية عند تعامله مع التاريخ الإسلامي ، وعند محاولة توظيفه لتطوير منظور اسلامى للعلاقات الدولية .

وينقسم هذا التمهيد إلى فصلين : يتعلق أولهما بمشكلات تحديد الإطار النظرى لهذا الجزء من المشروع ، أى تحديد الهدف منه والسبيل لتوظيف التاريخ فى التحليل السياسى الدولى . ويقوم

---

(١) د. ودودة بدران : دراسة العلاقات الدولية فى الأدبيات الغربية وبحث العلاقات الدولية فى هذا المشروع .

(٢) انظر المبحث الثانى من الفصل الثانى. وتجدر الاشارة مسبقا إلى أن عناصر كل مجموعة من الأدبيات تعد نماذجا ممثلة لتيارات أو توجهات معينة وليست المعبر الوحيد عنها ، فانه فى عملية التخطيط والاعداد لهذا الجزء من المشروع تم توثيق قوائم ممتدة من الأدبيات ولكن لا يمكن بالطبع الادعاء انها تمثل حصرا كاملا لما يقع فى نطاق دائرة موضوع الدراسة ، كما أنه تم الرجوع إلى بعض وليس كل ما ورد فى هذه القوائم لاعتبارات عملية عديدة منها أن الغرض الاساسى فى هذا الجزء ليس عرضاً مقارناً للأدبيات .

هذا الفصل على العرض المقارن بين عدة مجموعات من الأدبيات ، وهى وإن اختلفت من أبعاد عدة إلا أن القاسم المشترك بينها هو أن التاريخ مجال حيوى لاهتمامها ٠ ويبرز على ضوء التحليل فى هذا الفصل دوافع ومبررات تحديد الهدف المحورى ، كما يتضح ماسيمثله هذا الهدف من اضافة فى مجال الدراسة العلمية النظمية للعلاقات الدولية ولكن من منظور اسلامى ٠

أما الفصل الثانى فيتصل بمشكلات مصادر مادة التاريخ الإسلامي ومشكلات صياغة إطار تحليلها وتوظيفها ، ويقوم هذا الفصل على عرض المشكلات الإجرائية والمضمونية التى يواجهها دارس العلوم السياسية عند تعامله مع المصادر الأولية والثانوية فى التاريخ الإسلامي ، كما يبين هذا الفصل كيفية التعامل مع هذه المشكلات فى نطاق استخدام وتطبيق الأبعاد النظرية النظمية لدراسة العلاقات الدولية لصياغة إطار التحليل فى الأبواب التطبيقية التالية ٠ كما يبين هذا الفصل أيضاً أبعاد الأهداف المكملة للهدف المحورى فى هذا الباب والتى ماكانت لتتضح إلا فى هذا الموضع أى فى نهاية الفصل الثانى ٠

وقبل الانتقال إلى هذين الفصلين يجدر الإشارة إلى مايلى :

إن محتوى هذا الجزء –والذى يعكس خبرة جماعة بحثية من دارسى العلوم السياسية– إنما يعترف بقوة وحيوية وضرورة اهتمام الأساتذة المتخصصين فى التاريخ الإسلامي والمؤرخين المعاصرين من ناحية ، وأساتذة ومتخصصى العلوم الاجتماعية التى تمتد اهتماماتهم نحو التاريخ الإسلامي من ناحية أخرى ، بتطوير وبلورة ضوابط وأهداف وأساليب توظيف هذا التاريخ فى دعم دراسة هذه العلوم من منظور اسلامى سعيا نحو أسلمة هذه العلوم ٠ ففى ظل ما تفرضه الاهتمامات المتجددة والمتطورة بالدراسات الإسلامية بصفة عامة ، فان التاريخ الإسلامي يعد أحد مصادرها التراثية التى لاغنى عنها ، فهو تاريخ الوقائع والأحداث ، وتاريخ التطبيق التشريعى، وتاريخ الأفكار والمؤسسات والحكام ، وهو تاريخ العلاقات الدولية ، وتاريخ المناطق والعصور٠ فهو تاريخ كل المسلمين فى كل العصور والمجالات ٠

الفصل الأول

مشكلات الإطار النظرى

تحديد الهدف من توظيف التاريخ الإسلامي واسلوبه فى التحليل السياسى الدولي

المبحث الأول : العلاقات الدولية والتاريخ فى المنظور الغربى.

المبحث الثانى : أبعاد توظيف التاريخ الإسلامي فى دراسة العلاقات الدولية.

المبحث الثالث : إشكاليات تحديد الإطار النظرى والهدف.

الفصل الأول

مشكلات الإطار النظرى

تحديد الهدف من توظيف التاريخ الإسلامي واسلوبه فى التحليل السياسى الدولي

تمهيد :

يشترك كل من المؤرخين ومتخصصى العلوم الاجتماعية المختلفة فى الدعوة للاهتمام بالعلاقة بين التاريخ وبين هذه العلوم -ومنها العلوم السياسية- فان دراسة التاريخ يمكن ان تتسع لتضم بصورة متجددة ولتحقيق أهداف بحثية متنوعة الموضوعات والنطاقات المختلفة ومن بينها السياسى، كما ان دراسة الظواهر الاجتماعية – منها والسياسية – يمكن أن تزداد عمقا وثراء من خلال توظيف المادة التاريخية ، هذه الدعوة المزدوجة ليست حديثة ، لكنها اتخذت درجات ومسارات وأهداف متنوعة عبر فترة زمنية ممتدة تربو على القرن أى منذ أن اتضحت الحدود الفاصلة بين التخصصات المختلفة،

ولقد انبثقت طبيعة الاهتمام بالتاريخ الإسلامي لتحقيق الهدف المحورى عن نظرة نقدية مقارنة بين مجموعات من الأدبيات المتنوعة الغربية والعربية، وستنتقل بنا هذه الأدبيات -وفق ترتيب عرضها التالى – من العام إلى الخاص ، من الكل إلى الجزء ، وسيؤدى الانتقال التدريجى من مجموعة إلى أخرى إلى توضيح دوافع ومبررات تحديد هدف وأسلوب توظيف التاريخ الإسلامي فى هذا المشروع ، وهو التحديد الذى تم على ضوء نظرة نقدية لمجموع هذه الأدبيات من زاوية متطلبات التحليل السياسى الدولى ،

وسنقسم عرض توجهات هذه الأدبيات فى مجموعتين أساسيتين يبرز على صعيد كل منهما ثنائية هامة : اهتمام المؤرخ بالعلاقات الدولية ، واهتمام المحلل السياسى بالتاريخ ، وهذا هو موضوع المبحثين التاليين ،

المبحث الأول

العلاقات الدولية والتاريخ فى المنظور الغربى

اهتمت بعض روافد هذا المنظور بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفة عامة،كما اهتمت روافد أخرى منه بدوره فى مجال دراسة العلاقات الدولية بصفة خاصة،كما ساهمت بعض المقتربات النظرية فى مجال هذه الدراسة بتوظيف التاريخ فى دراسة النظم الدولية.

المطلب الأول : العلاقة بين التاريخ والسياسة :

أفصحت روافد من المنظور الغربى عن الوعى بأبعاد العلاقة بين التاريخ والسياسة ، وعبر عن هذا الوعى كل من المؤرخين ومتخصصى العلوم الاجتماعية على حد سواء.

ويعترف بعض المؤرخين [1] بالتماس الضيق والتبادل الدائم فى الخدمات بين التاريخ ومختلف "المسلكيات الانسانية" ، أما البعض الاخر فيشير ، فى مقدمة بحثه الموسوعى " الاتجاهات العامة فى الأبحاث التاريخية" [2] ، إلى أنه ينبغى إعادة صياغة أسس الفكر التاريخى وفرضياته الأساسية ، حيث إن التاريخ أضحى منغمراً كلية فى صميم الأزمة التى تميز الوضع المعاصر لدراسة الانسان ، ومن ثم يرى انه اذا كانت بعض الاتجاهات قد مالت نحو جلب العلوم الاجتماعية إلى ميادين عمل المؤرخين فان إحدى النتائج الهامة المترتبة على الجدل فى المجال التاريخى هى تحدى التفكير التقليدى وظهور دوافع واتجاهات جديدة دفعت بدراسة التاريخ نحو وجهات نظر جديدة . ولذا يوضح هذا المؤرخ [3] ، أن هناك فكرتين ضرورتين فى المرحلة الراهنة من الدراسات التاريخية وهما : من ناحية المتابعة الأدق للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية حيث أن هذه العلاقة تعد أبرز اتجاه معاصر فى عالم التاريخ ، ومن ناحية أخرى المعرفة الأكمل والأعمق عن التاريخ الخارج عن أوربا ككل .

هذا ولقد ظهرت أيضاً ومنذ منتصف هذا القرن أبعاد هذه القضية فى أنشطة بعض الهيئات الغربية التى تعمل فى مجال علم التاريخ [4] ، فلقد دعت إلى التعاون بين العلوم وأوضحت محدودية قيمة الخلاصة السردية التاريخية بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، كما نوهت إلى فشل مقولة إن المؤرخ

---

(١) جوزيف هورس : قيمة التاريخ ، ترجمة نسيم نصر - منشورات عويدات - بيروت - باريس - الطبعة الثالثة ١٩٨٦ ، ص ص٨٩-٩٤.

(٢) جفرى باراكلو : الاتجاهات العامة فى الأبحاث التاريخية ، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلى - مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٨٤ ، ص ص ١١-١٣ .

(٣) مرجع سابق : ص ص ٢٨٣ -٢٨٥، ص ٢٨٩

(4) A Report of the Committee on Historiography .the Social Sciences in Historical Study , Social Sciences Research Council , New York ,1954, pp 31 - 33 , pp 68 - 78

بعيد عن مجال علم السياسة لان المؤرخ يمكن أن يستفيد من موضوعات هذا العلم ومن دراسة الأنماط النظمية التى يقدمها علماء السياسة ، كما أشارت إلى تميز دراسة التاريخ الدبلوماسى عن العلاقات الدولية وإن كان هذا المجال ومجالات أخرى مثل النظرية السياسية والتحليل المؤسسى والادارى مندمجين مع التاريخ .

وفى المقابل فانه ، وانطلاقا من أهداف بحثية وأطر فكرية متنوعة ، قد تم الإشارة إلى نفس القضية ، أى العلاقة بين التاريخ والسياسة ، من جانب مفكرين سياسيين قدامى [1] ، ومن جانب رواد علم السياسة عبر جهودهم فى تطوير هذا العلم الحديث [2] ، ولقد كان التاريخ (أو الماضى) فى نظر ريمون آرون مثلا سبيلا لفهم الحاضر واستخلاص الدروس من السوابق ، أو سبيلا لمتابعة التغيرات عبر الزمن ، ومن ثم ابراز متطلبات التغيرات الجديدة وذلك من خلال استكشاف العوامل الثابتة أو المنتظمة التكرار من ناحية أو المواقف المنفردة والتغيرات التدريجية من ناحية أخرى .

المطلب الثانى : التاريخ ودراسة العلاقات الدولية :

وفى مجال دراسة العلاقات الدولية التى أخذت تتبلور كنظام دراسى مستقل منذ مابعد الحرب العالمية الأولى ظهرت أيضاً العلاقة بين التاريخ وبين هذه الدراسة ، وتعددت وتنوعت الروافد المعبرة عن وضعية هذه العلاقة فى مسار تطور الدراسة العلمية للعلاقة الدولية ولقد تجسدت هذه الوضعية بقوة فى نطاق الجدل : أولاً بين المدرسة التقليدية والمدرسة السلوكية ، كما برزت ثانياً من ثنايا الجدل الأخير فى مرحلة مابعد السلوكية [3] .

---

(١) أنظر على سبيل المثال : لوى التوسير ، مونتيسكو ، السياسة والتاريخ ، ترجمة نادر ذكرى ، دار التنوير للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ١٩٨١ .

(٢) أنظر على سبيل المثال :

- Raymon Aron : History and Politics (in) . - M .Bernhein Conant (ed) : Politics and History (Selected Essays by Raymon Aron) , Collier Macmillan Publishers, New York , 1979, pp 237- 248 .

(٣) حول أنواع هذا الجدل ووضعها فى إطار مراحل تطور دراسة العلاقات الدولية انظر على سبيل المثال :

- Charles W. Kegley & Eugene Wittkopf : World Politics Trend and Transformation , St. Martins press ,New york, 1981. pp 5 -13

- Ray Maghroori : Major Debates in International Relation (in) R. Maghroori and B , Rambery(eds) , Globalism Versus Realism: International Relation Third Debate , Westview Press , USA , 1982 , pp 5 - 22 .

والمدرسة التقليدية هى التى تتضمن المناهج التى سادت مجال دراسة العلاقات الدولية منذ ماقبل الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة وقبل أن تفصح الثورة السلوكية عن تأثيرها على هذا المجال الدراسى . وهى تتضمن المنهاج التاريخى ، الفلسفى ، القانونى، المثالى ، والواقعى ، وهذه النماذج وان كانت قد فقدت وضعها السائد إلا أنها ظلت تجذب فى المراحل التالية من تطور الدراسة العلمية للعلاقات الدولية – العديد من الدارسين الذين حاولوا تطويرها وتأكيد أهميتها جنباً إلى جنب مع المناهج الأكثر حداثة . وتلك الأخيرة بدورها لم تسلم من الانتقاد والتقويم السلبى لقصور انجازاتها عن الوصول إلى الهدف الذى ارتأت أنها الأقدر ، بالمقارنة بالمناهج التقليدية ، على تحقيقه أى صياغة نظرية عامة للعلاقات الدولية أو على الأقل مجموعة نظريات جزئية متماسكة تفسر الظواهر الدولية وتقود إلى التنبؤ وذلك من خلال تطوير واستخدام مناهج وأساليب تحليل متطورة. وتعد دراسات التاريخ الدبلوماسى أحد أهم اعمدة المدرسة التقليدية، كما تعد دراسات النظام الدولى أحد أهم اعمدة المدرسة السلوكية، وفى حين يقع التاريخ فى قلب ومحور الأولى ، فان التاريخ كان أداة هامة من أدوات الثانية .

(١) وينطلق التاريخ الدبلوماسى من أن الفهم الكامل للشئون الدولية لايمكن أن يتحقق إلا بالتعرف على الأحداث والآراء التاريخية التى لها امتدادات فى الحاضر وانعكاساتها على المستقبل . ومن ثم فان دراسة العلاقات الدولية – على ضوئه – ليست إلا دراسة لتاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الدول . وتتلخص خصائصه الأساسية فى : وصف أحداث محددة فى التاريخ بأكبر تفصيل ممكن ، جمع وترتيب الوقائع والأحداث التاريخية . سعياً وراء متابعة التطور الزمنى للظاهرة، الاهتمام بعنصرى الزمان والمكان ، ومن هنا فهو يتسم بتقديم قدر ضئيل من التعميمات، وعدم صياغة افتراضات واضحة عن العلاقات بين الأسباب والنتائج ، التركيز على الحالات الفردية وعدم الاهتمام بالأنماط العامة والعوامل التى تساعد على المقارنة نظرا للتركيز أساساً على الوصف التفصيلى الكامل لأبعاد الحقيقة التاريخية . ومن أهم الانتقادات التى وجهت لهذا النوع من الدراسات قصورها فى خدمة أهداف عملية التنظير وكذلك عملية الحركة السياسية .

(٢) ولقد اندرجت هذه الانتقادات فى الإطار العام الأوسع للانتقادات التى وجهتها المدرسة السلوكية للمدرسة التلقيدية بصفة عامة ، ويرتبط هذا بالطبع بطبيعة أهداف المدرسة الأولى ، وهى تتلخص كالآتى :

أولاً : الوصول إلى تعميمات حول الظاهرة الدولية وذلك باكتشاف الأنماط المتكررة للسلوك الدولى التى تتعدى المواقف المحددة الزمان والمكان ، فان هدف التحليل ليس ثراء التفاصيل ، ولكن بناء نظرية تقدم تفسيراً أقوى للسياسات الدولية .

ثانياً : الاهتمام بالتحليلات المقارنة أكثر من الاعتماد على دراسات الحالات الفردية كسبيل أساسى للوصول إلى التعميمات .

ثالثاً : صياغة مقولات وافتراضات حول العلاقة بين المتغيرات من أجل تحديد الظروف التى تقع فى اطارها هذه العلاقة بين المتغيرات فضلا عن تفسيرها واحتمالات تطورها وليس فقط بمجرد الوصف التفصيلى لأسباب وكيفية وقوع الحدث وهو الأمر الذى يحد من القدرة على التفسير والتنبؤ .

وانطلاقا من هذه الأهداف نجد ان السلوكية تذهب أبعد من التقليدية فى فهم وتفسير العلاقات الدولية فهى لاتريد مجرد الوصف أو التصورات المثالية ولكن تريد النظرية التى تفسر الظاهرة بالاستعانة بالمناهج الامبريقية لاختبار الافتراضات حول العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، وبالتالى التوصل إلى تعميمات وإن امكن التوصل إلى التنبؤ .

(٣) وبالرغم من أن المدرسة التقليدية قدمت أيضاً انتقاداتها للمدرسة السلوكية والتى تتشكك فيها من قدرتها على صياغة التعميمات وعلى التنبؤ، والتى تهاجم فيها الاهتمام المتزايد بالأساليب المنهاجية والدراسات الكمية فى مقابل الانفصال عن البحث التاريخى واهمال النظر إلى السياسات الدولية كعملية تطورية لها حلقاتها التاريخية ، وبالرغم من وصول هذا الجدل إلى قمته فى نهاية الستينات واستغراقه فى السبعينات أيضاً ، إلا أنه برزت محاولات لتضييق أو سد هذه الفجوة بين الجانبين ، فلقد ظهر فى الأدبيات الغربية منذ منتصف السبعينات (١) اعتراف بوجود نوع من التوافق أو التكامل بين المناهج المختلفة، ومن ثم الدعوة إلى ضرورة الاهتمام بمحاولات التنظير المستقبلية بالجمع بين إسهامات الجانبين .

وتعددت عناصر تبرير هذه الدعوة كما تعددت كيفية تحقيقها ، ومن أهم الأمثلة التى طرحت فى هذا السياق عن امكانية التعاون بين المنظورين التقليدى والسلوكى تلك المتصلة بقيمة المعرفة التاريخية لدى كل منهما ، وتتلخص أهم ابعادها كالآتى (٢) :

أ – يعد التاريخ معملا لدراسة العلاقة بين السبب والنتيجة فى السياسة العالمية ومجالاً يمكن أن تستقصى فيه صحة بعض الفروض النظرية ، أى أنه يقدم المادة الأولية اللازمة لصياغة واختبار بعض الفروض، كما يعطى عمقاً لدراسة الحاضر .

ب – اذا كان التاريخ يقدم المادة التاريخية اللازمة للتفسير وللتحليل باستخدام أساليب منهاجية أكثر حداثة وغايتها المعلنة بقوة هى التعميمات النظرية ، فان هذا يعنى أن التاريخ وان كان معطاة

---

(1) Mortan Kaplan : The New Great Debate : Traditionalism Vs Science in International Relations , World Politics .VOL 1 , 1966 .

(٢) انظر على سبيل المثال :

- Robert Morgan : The Study of International Politics , (in) R.Morgan : The Study of International Affairs , The Royal Institute of International Affairs , London , 1972. PP 265 - 276 .

هامة فى دراسة تطور العلاقات الدولية إلا أن هناك فارقاً بين استخدام المؤرخ (أو دارس التاريخ الدبلوماسى) وبين استخدام دارس العلاقات الدولية للمادة التاريخية .

المطلب الثالث : التاريخ ودراسة النظم الدولية :

هذا ولقد أكد العديد من رواد المدرسة العلمية للعلاقات الدولية أنه حتى تقود عملية التنظير إلى القدرة على التنبؤ فانه من الضرورى الاهتمام بتاريخ العلاقات الدولية . وبالفعل فان دراسات رائدة معاصرة لم تهمل التاريخ حيث انطلقت منه سواء فى صياغة أو اختبار افتراضاتها ، وكان أوضح مثال على ذلك دراسات النظام الدولى منذ بدايتها فى الستينات حتى الآن . فنجد مورتون كابلان أحد ـ أو أول – رواد تطبيق نظرية النظم فى مجال العلاقات الدولية يقول إن التاريخ هو المعمل الكبير الذى تحدث فى نطاقه الحركة الدولية ، بل إنه [1] فى سياق دفاعه عن إمكانية تحليل النظم فى تحقيق أهداف بحثية أكثر عمقاً من الأساليب التقليدية عند دراسة نفس الموضوع التاريخى ، فهو يؤكد من ناحية أخرى عدم صحة اتهام المناهج العلمية بعدم الاهتمام بالتاريخ لأنهم يهتمون به ولكن بأساليب جديدة ولأهداف محددة تختلف عن نظائرها لدى التقليديين .

ولقد استمرت وامتدت وتفرعت هذه الرؤية منذ صدور كتاب مورتون كابلان "النظام والعملية فى السياسة الدولية (١٩٥٧)" وحتى الآن فمازال السعى لتوظيف التاريخ فى الدراسات النظمية الدولية يحتل الاهتمامات الاكاديمية على أصعدة مختلفة ولأغراض متعددة .

واذ لم تكن الغاية هنا هى الدراسة التفصيلية لكيفية استخدام النظرية العامة للنظم فى مجال دراسة العلاقات الدولية [2] ، الا أنه يجب الانتقال عبر بعض الاشارات المتالية عن أهم أبعاد هذا

---

(1) Mortan Kaplan : op. cit. PP 13 - 16 .

(٢) حول هذه الأبعاد المختلفة انظر :

James E., Dougherty & Robert L. , Pfaltzgraff , Jr : Contending Theories of International Relations , (1981) . PP 102 - 131 .

- Philippe Braillard : Theories des Systemes et Relations Internationale , E.Bruylant, Bruxelles , 1977.

- Richard Little : A Systems Approach , (in) T.Taylor (ed) Approaches and Theory in Internationals Relation . pp 183 - 204

- Stanely Hoffman : Theory as a Ask of Questions , (in) Stanely Hoffman (ed) Contemporary Theory of International Relation , op. cit .

الاستخدام حتى نصل إلى البعد المتصل بنماذج توظيف التاريخ فى دراسة التطور التاريخى للنظم الدولية ، وهى النماذج التى قدمها رواد هذا المجال فى الخمسينات والستينات أو التى مازال يطورها العديد من الدارسين الذين يتبنون هذا المقترب التحليلى وتتلخص هذه الاشارات كالتالى:

١ — تعد النظرية العامة للنظم من أكثر أساليب تنظيم البحث والتحليل المعاصر شيوعا فى نطاق العلوم الاجتماعية ، واذا كان مفهوم النظام قد أضحى منذ بداية الستينات من المفاهيم الشائعة فى أدب علم السياسة والعلاقات الدولية إلا أن له جذوراً تاريخية فى العلوم الطبيعية ، وتبرز هذه الجذور الاتجاه الكلى فى التحليل على أساس أن تحقيق الفهم الأفضل للظاهرة يكون بالنظر اليها كجزء من إطار كلى ونظمى وليس النظر اليها بمفردها .

٢ — تمت جهود كثيرة لتطوير نظرية نظم خاصة بالعلوم الاجتماعية بواسطة رواد مثل تالكوت بارسونز فى نطاق علم السياسة وكينيث بولدونج فى نطاق علم الاقتصاد ، ودافيد ايستون فى نطاق النظام السياسى بصفة خاصة ، وجابريل الموند وتحليله المقارن للنظم السياسية ، وكارل دوتيش وتحليله السبرنطيقى . ويجمع بين هذه الجهود تركيزها على عناصر محددة : أهداف النظام ، الحفاظ على النظام وتوازنه ، قدرة النظام على التفاعل والتكيف مع التغيرات التى تحدث فى بيئته .

٣ — ولقد استخدمت اطارات التحليل النظمية فى دراسة عدة مستويات للعلاقات الدولية ، مستوى الفاعلين الدوليين (السياسة الخارجية أساسا ...) النظام الدولى . والأخير يعنى النظر للعلاقات الدولية كنظام تفاعلات بين مختلف الفاعلين الدوليين . ولقد ركزت تيارات هامة من التحليلات على مستوى النظام الدولى ، وانطلقت هذه التيارات التى قدمت تعريفات متنوعة للنظام الدولى من عدة أسانيد للدفاع عن مزايا وأهمية تطبيق نظرية النظم فى دراسة العلاقات الدولية وخاصة على مستوى النظام الدولى. وساهم فى بلورة هذه التعريفات وهذه الأسانيد

- Stanely Hoffman : International System and International law (in) Klaws Knor and Sidney Verba (eds) : The International System (Theoretical Essays) . Princeton University Press. 1961.

- David Singer : The Level of Analysis Problem in International Relation , (in) op. cit. PP , 77 - 92.

- Charles McClelland : Theory and the International System . Macmillan , New York .1966 .

- Charles McClelland : Applications of General System in International Relation (in) James Roseneau (ed) , International Politics and Foreign Policy , New York , Free Press 1961 .

رواد هذا المجال مثل مورتون كابلان ، تشارلز ماكليلاند ، ريتشارد روزيكرانس ، جورج مودلسكي ، وغيرهم ممن اهتموا بتطويره أو تقويمه ، مثل ستانلى هوفمان ، جوزيف فرانكل ، جون بيرتون . وتركز بجمل هذه الآراء حول الأسانيد التالية :

أولاً : تقديم إطار لتنظيم المعلومات والربط بين المتغيرات والاستعانة بمواد وخبرات العلوم الأخرى ، مما يدفع بأمكان تطوير منهاج نظرى يحقق درجة من الشمولية فى تفسير كل أبعاد الظاهرة الكونية الدولية .

ثانياً : يهتم بالتفاعلات الكلية دون الوقوع فى إطار الدراسة المجزأة للأنماط المختلفة من التفاعلات الجزئية ، ومن ثم فهو يساعد على تحليل سلوك الدول فى إطار خاص يوجه الاهتمام إلى التفاعل بينها فى إطار كلى ، ولذا فان تحليل طبيعة النظام القائم فى فترة محددة زمانا ومكانا ضرورى لفهم العلاقات الدولية الجارية فى نطاقه . وطالما تحدث تغيرات فى المجتمع الدولى أو النظام الدولى على مر التاريخ فانه يجب أن تكون دراسة النظم والتغيرات التى تحدث فيها موضوعاً لدراسة العلاقات الدولية .

ثالثاً : يساعد على التوصل إلى النماذج المتكررة لكيفية عمل النظم الدولية ، وتحديد مظاهر انتظامها وعوامل التوازن والاختلال التى تحكم تطور النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل لآخر، ولذا فان كان النظام الدولى يمثل عنصراً أساسياً فى فهم أسباب وكيفية التفاعل المتبادل بين الدول فهو يساعد أيضاً على تفسير مايمكن ملاحظته من انتظام سلوكى .

رابعاً : إن النظر إلى الظاهرة الدولية على أنها نظام يساعد على تحديد المتغيرات الأساسية فى هذا المجال وهى التى تتصل بالأبعاد الخاصة بتحديد مكوناته وهى أساساً ثلاثة : سلوك مكوناته ، هيكل وعمل النظام الناجم عن تفاعل هذا السلوك ، العوامل البيئية التى تحكم كلاً من سلوك المكونات وعمل النظام .

٤ – بالنظر إلى تعريف النظام بصفة عامة وبالنظر إلى التعريفات المختلفة للنظام الدولى يمكن القول ان هناك بعدين أساسيين يتناولهما النظام الدولى : العناصر المكونة له ، العلاقات التفاعلية التى تدخلها والتى تكون على درجة من الانتظام بحيث تسمح بالحديث عن هيكل أو بنية النظام الدولى . ولقد تنوعت واختلفت طرق علاج رواد هذا المجال الدراسى لهذين البعدين ولكن يمكن أن نوجز العناصر المشتركة فى مجموعتين :

المجموعة الأولى تتناول مايلى : التنظيم الداخلى لأنماط التفاعل بين العناصر المكونة للنظام ، العلاقات والحدود بين النظام وبيئته ، تحديد أنماط للنظم الدولية ، توزيع النظم الفرعية داخل النظام، أنماط التفاعل فيما بينها وبين النظام ، تأثير الاختلاف بين العناصر المكونة للنظام من حيث القدرات على سلوك كل منها وعلى حالة النظام ، الاهتمام بتأثير الأوضاع الداخلية على سلوك

عناصر النظام ومن ثم على النظام الدولى ، الاهتمام بتيار المعلومات والاتصالات بين عناصر النظام .

أما المجموعة الثانية فتتلخص فيما يلى : الوظائف التى يؤديها النظام ، الهياكل اللازمة لانجاز هذه الوظائف ، العمليات اللازمة للحفاظ على توازن واستقرار النظام ، ومدى قدرته على احتواء والتعامل بفعالية مع بواعث الاضطراب فى هذا التوازن أو الاستقرار .

وبناء عليه فان الدراسات النظمية الدولية تهتم بعناصر النظام (مكوناته) ، العلاقة بين النظام الشامل والنظم الفرعية ، بيئة النظام الدولى ، هيكل النظام الدولى ، العمليات التى تجرى فيه (التوازن ، الاستقرار ، الانتظام ، التكيف) .

٥ – اهتمت الدراسات النظمية – من خلال توظيف الأبعاد المشار اليها عاليا – بالتمييز بين الأنماط المختلفة للنظم الدولية ، فهناك دراسات اهتمت بالنظم التاريخية الدولية (قبل الحرب العالمية الثانية) ، وأخرى اهتمت بالفترة المعاصرة ، كما امتدت اهتمامات دراسات أخرى إلى النظم الدولية المستقبلية أى المحتمل ظهورها أوالمرغوب التوصل اليها ، وأخيراً انطلقت بعض الدراسات للاهتمام بنظم دولية افتراضية .

اذن كيف جاء توظيف التاريخ في أهم هذه المحاولات المتعددة التى تختلف بالطبع فى جوهرها عن التاريخ الدبلوماسى ؟ فى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى المجموعات الثلاث التالية :

أ – يمكن التمييز على صعيد **المجموعة الاولى** بين اتجاهين لهذا التوظيف ، **أولهما** الذى ينطلق من منظور مجرد افتراضى ويرجع إلى التاريخ لتوضيح الافتراضات . **ثانيهما** ينطلق من واقع تاريخى ملموس . وتجدر الاشارة إلى أن الغرض من هذا العرض ليس بالطبع الدراسة التفصيلية بقدر ماهو استخلاص السمات العامة لهذا التوظيف ومعاييره .

وكانت دراسة مورتون كابلان (١٩٥٧) دراسة رائدة على صعيد الاتجاه الأول ، وكان منطقها ومبررها يتلخص كالآتى : طالما يختلف عدد ونمط سلوك الدول ، وطالما تتنوع قدراتها العسكرية والاقتصادية على مدار التاريخ اذن فان هناك نوعاً ما من الرابطة بين هذه العناصر على نحو يمكن معه التمييز بين نظم هيكلية وسلوكية فى فترات مختلفة من التاريخ ، ويتطلب القيام بمثل هذا البحث افتراضات نظمية حول طبيعة الروابط بين المتغيرات حتى يمكن بعد ذلك دراسة التاريخ الماضى من أجل توضيح هذه الافتراضات . ويرى كابلان انه نظراً لعدم وجود معيار حاسم يمكن على أساسه دراسة العدد اللانهائى من المتغيرات والحقائق المطروحة للبحث فان وضع الافتراضات المبدئية يعد ضرورة مسبقة لتنظيم وتركيز البحث على الأكثر أهمية ، ومن ثم فان فائدة نماذج كابلان التى صاغها تتمثل فيما تسمح به من المقارنة بين سلوك أى نظام دولى قائم أو قام بالفعل وبين سلوك واحد من هذه النماذج وذلك استنادا إلى مجموعة المتغيرات التى بنى عليها تحليله أى تصنيف النماذج والمقارنة بينها، (القواعد التى تحفظ توازن النظام ، القواعد

التحولية التى تعد بمثابة مدخلات إلى النظام ، التغيرات التى توضح الخصائص والسمات الهيكلية للفاعلين ، المتغيرات المتصلة بالقدرة وعناصر القوة، المتغيرات الخاصة بمستويات الاتصال داخل النظام) ، هذا ولقد ميز كابلان بين ستة نماذج افتراضية من النظم الدولية المقارنة وهى : توازن القوة، القطبية الثنائية المحكمة ، القطبية الثنائية غير المحكمة، النظام العالمى ، النظام الهيراركى، نظام اعتراض الوحدة [1].

أما الاتجاه الثانى فيمكن أن نطرح على صعيده عدة محاولات تراوحت مابين محاولة للتمييز بين عدد من أنماط النظم الدولية التاريخية وفق معايير متنوعة ، ومابين محاولة مجرد متابعة التطور التاريخى للعلاقات الدولية بصورة منظمة لاتغرق فى تفاصيل التاريخ الدبلوماسى ، أو فى افتراضات ومتغيرات التحليل النظمى . فمن ناحية نجد ريتشارد روزيكرانس يدرس التاريخ الدبلوماسى لأوربا الغربية (١٧٤٠ - ١٩٦٠) استنادا إلى معيار أساسى وهو العوامل التى تشارك فى الاستقرار أو عدم الاستقرار ، ولذا فهو يصل إلى تقسيم هذه الفترة بين تسعة نظم تختلف من حيث تكنيك وأهداف الدبلوماسية . ومن واقع هذا التقسيم خلصت الدراسة إلى نموذجين أساسيين للنظام الدولى: الأول يتصف بالاستقرار والآخر يتصف بعدم الاستقرار ، ولقد عبر عن كل نموذج بمجموعة من النظم التسعة التاريخية . وتركزت القيمة الأساسية لهذه الدراسة فى أنها مثلت اختراقاً للمادة التاريخية التى ظلت طويلاً حكراً على كل المؤرخين [2] .

كذلك تتبع جوزيف فرانكل (١٩٧٥) تطور العلاقات الدولية على مدار التاريخ مستندا فى ذلك إلى عامل هيكل النظام ، ولكنه لم يصل إلى وضع تقسيم زمنى يسمح بالتمييز بين النظم الدولية التاريخية فى تطورها ، حيث افترض صعوبة هذه المهمة فى ظل الوضع الحالى لتطور التحليل

---

(1) Morton Kaplan, System and Process in International, - Politics, John Willy and Sons, New York 1962.

وحول تحليلات لأعمال كابلان ومقارنتها بنظائرها انظر على سبيل المثال :

- N. G. Onuf: Comparative International Politics. The Year book of World Affairs 1989. PP 197 - 217.

(2) Richard N.Rosecrance : Action and Reaction in World Politics, Little Brown and Company, Boston 1963.

- وحول تحليلات لأعماله انظر على سبيل المثال :

- James E., Dougherty & Robert L., Pfaltzgraff, Jr: Contending Theories of International Relations, (1981). PP 124 - 133.

النظمى للعلاقات الدولية [1] . كذلك من الاسهامات الأخرى فى دراسة العلاقات الدولية من منظور نظمى ولكن دون الوصول أيضاً إلى التمييز بين أنماط أو نماذج واضحة دراسة ويليام كوبلان [2] . فلقد ميز بين ثلاث مراحل لتطور النظام الدولى : مرحلة النظام الدولى التقليدى (١٦٤٨-١٨١٥) ، المرحلة الانتقالية (١٨١٥-١٩٤٥) ، المرحلة المعاصرة (١٩٤٥)، ولقد استندت مناقشة خصائص هذه المرحلة والمقارنة بينها إلى ما أسماه بالتهديدات الثلاثة وهى : التهديد بحرب شاملة تدمر أساس النظام ، تهديد دولة واحدة بالسيطرة على النظام، التهديد النابع من درجة الاعتماد المتبادل الاقتصادى .

ب - أما المجموعة الثانية فتمثلها الدراسات النظمية التى توظف التاريخ السياسى والاقتصادى والتى حققت دفعة هائلة خلال الثمانينات نظرا لتزايد الاهتمام الاكاديمى بهذا المستوى من التحليلات بسبب نمو آثار الاعتماد المتبادل بين أرجاء العالم ومع تزايد ماسُمى بأزمة الدولة القومية . ولقد أبرز هذان الامران أهمية بعد أساسى فى الدراسات الدولية المعاصرة ألا وهو ديناميكيات التغيرات الكبرى فى توزيع القوى العالمية بين الدول ، ولقد عمقت من هذه الاهمية طبيعة المرحلة الراهنة للنظام الدولى المعاصر الذى يمر بفترة تحول هامة دفعت للتساؤل عن مصير الدول القائد للنظام وخاصة الولايات المتحدة ، ومن ثم تبلورت الدراسات التى تحاول تقديم صياغات هامة حول أبعاد الهيمنة Hegemony ثم السقوط بالنسبة للدول الكبرى أو الامبراطوريات ، وكان الرجوع للتاريخ يعمق من فهم مدلول بعض المتغيرات الحاضرة كما يوسع من آفاق الاحتمالات الممكنة . ومن أحدث هذه الدراسات دراسة بول كيندى [3] ، وجورج موديلسكى [4] ، وريتشارد روزيكرانس [5] ، وكذلك الدراسة المعبرة عن منظور المدرسة الراديكالية فى الاقتصاد السياسى أى دراسة والرشتين [6] ولقد أثارت هذه الدراسات (وخاصة الاخيرتين) تقويمات عديدة كان لها سندها أيضاً من التاريخ ، ولسنا هنا بالطبع فى

---

(1) Joseph Frankel : International Politics . Conflict and Harmony , Oxford Univ Press 1970

(2)William Coplin : Introduction to International Politics . Prentice Hall Inc , Englewoods Calf, New Jersey . Third edition . 1980 . PP, 21 - 53.

(3) Paul Kennedy : The Rise and The Fall of the Great powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 , New York , Randan House , 1987 .

(4)George Modelski: Long Cycles in World Politics , Seattle , University of Washington Press , 1987.

(5)Richard Rosecrance : Long Cycle Theory and International Relation. International Organization, 14 (Spring 1987) .

(6) Immanuel M.Wallerstein : The Politics of the World Economy : The States , The Movements and World Economy . Essays (New York : Cambridge university press) 1984 .

موضع تقويم مضمون ونتائج هذه الدراسات بقدر مايهمنا الاشارة إلى أبعادها الأساسية فى توظيف التاريخ ، فهى جميعا تبحث عن منظورات مختلفة فى العلاقة من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية وبين درجة هيمنة الدول ثم أسباب سقوطها وتحول الهيمنة إلى مركز آخر .

فنجد ان بول كيندى ينطلق فى تحليله من ان النفقات العسكرية الباهظة عبر فترة زمنية ممتدة تضعف الاقتصاد الامريكى وتكون وراء تدهور الوضع التنافسى الدولى الامريكى، ولقد ناقش التحليل هذا المنطق على ضوء التجارب التاريخية خلال الخمسمائة عام الماضية ، والتى مرت بها القوى العظمى التى شهدت فترات تدهور اقتصادى بعد فترات من الهيمنة (الامبراطورية الاسبانية، البريطانية مثلا) . ولقد مزج هذا التحليل بين السرد التاريخى وبين التعميمات الكبرى حول العمليات التى تسبب التغير فى النظام الدولى،كما قدم نموذجا على أهمية التفاعل بين المؤرخ وعالم السياسة وعلى أهمية وجود الجسور بين الدراسات الاستراتيجية والاقتصاد السياسى الدولى .

ومن ناحية أخرى نجد ان والرشتين قد حدد بناء على معيار اجتماع التفوق فى ثلاثة مجالات اقتصادية وهى التجارة ، النقد ، الانتاج الصناعى- الزراعى ، ثلاث مراحل زمنية فقط هى التى شهدت هيمنة بعض الدول هولندا (١٦٥٠-١٧٢٠)، بريطانيا (١٨١٥ - ١٨٧٠) ، الولايات المتحدة (١٩٤٥- ١٩٦٧) وهى الهيمنة التى ارتبط كل منها بحرب طويلة أعقبها مولد نظام جديد مثل ويستفاليا بعد ١٦٤٠، The Concert of Europe بعد ١٨١٥ ، ونظام بريتون وودز بعد ١٩٤٥ .

اما مودلسكى فلقد تصور حلقات دائرية من التحول فى القيادة العالمية تحدث كل مائة عام بعد حرب عالمية تعكس بداية ضعف الدولة القائد وتفكك قوتها وكذلك تدهور الاقتصاد العالمى. وهذه الحلقات هى حلقة (١٤٩٥-١٥٨٠) التى سادتها البرتغال (١٥١٦ - ١٥٤٠) بعد مرحلة حرب شاملة (١٤٩٤ - ١٥١٦) ، ثم حلقة (١٥٨٠ - ١٦٨٨) والتى سادتها هولندا (١٦٠٩ - ١٦٤٠) بعد حرب ممتدة (١٥٨٠ - ١٦٠٩) ، ثم حلقة (١٦٨٨- ١٧٩٢) التى سادتها بريطانيا (١٧١٤-١٧٤٠) بعد حرب ممتدة (١٦٨٨ - ١٧١٣) ، ثم حلقة (١٧٩٢ - ١٩١٤) والتى سادتها بريطانيا أيضاً (١٨١٥ -١٨٥٠) بعد حرب ممتدة (١٧٩٢ - ١٨١٥)، وأخيراً مرحلة من (١٩١٤ - ١٩٤٥) والتى سادتها الولايات المتحدة (١٩٤٥ - ١٩٧٣) بعد حرب ممتدة (١٩١٤ - ١٩٤٥) .

ولقد واجهت هذه التصورات حول تحول واستقرار الهيمنة انتقادات هامة [1] على أساس أنها فى تعميماتها ترتكز على بعض عناصر القوة وبعض المظاهر السلوكية دون الأخرى ، ومن هنا

---

(1) Joseph S.Nye .: The Changing Nature of World Power . Political Science Quarterely, Summer 1990. PP 177 - 1920

ضعف هذه التعميمات حول العلاقة بين القوة العسكرية والاقتصادية أو حول الرابطة بين الضعف والسقوط وبين اندلاع حرب شاملة ، ومن هنا أيضاً عدم دقة التقسيمات المرحلية لتطور الهيمنة وانتقالها من طرف لآخر .

ج - وعدا هذه الدراسات الرائدة فى الستينات والسبعينات والثمانينات والتى امتدت تحليلاتها لتغطى فترات زمنية ممتدة نجد ان هناك مجموعة أخرى من الدراسات التى ركزت على فترات جزئية محددة وانطلاقا أيضاً من صياغة مسبقة للافتراضات أو من وضع تاريخى محدد .

ففى دراسة نازلى شكرى وروبرت نورث [1] نجد اعترافا بأن المؤرخين والفلاسفة ومتخصصى العلوم الاجتماعية يستخدمون تعريفات مختلفة لتفسير نفس الظواهر ولايقدم أى جانب بمفرده اجابة شافية ، ولذا تنطلق الدراسة من صياغة افتراضات حول الحرب والصراع بين القوى الكبرى ، ومن خلال العمليات طويلة المدى وليس الأحداث الجزئية ، وتنبعث هذه الافتراضات من مراجعة كبرى للتاريخ ومن مسح لأسباب الحروب التى قدمها من قبل دارسون فى مختلف الفروع المعرفية .

وحتى يمكن اختبار هذه الفروض تتابع الدراسة اتجاهات طويلة المدى عبر فترة زمنية ممتدة من ١٨٧٠ وحتى اندلاع الحرب العالمية الاولى مستهدفة فى ذلك فحص التاريخ لترى إلى أى مدى يمكن تفسير العنف على ضوء العمليات التى تعبر عنها المتغيرات المحددة فى الدراسة (النمو القومى) وتمثل هذه الدراسة واحدة من تيار الدراسات المناظرة التي تطبق اطارات نظمية على تحليل تاريخ أوربا فى القرنين ١٨-١٩ .

وتبرز فى دراسة أخرى [2] دعوة لرؤية مشكلات تاريخ العلاقات الدولية فى أوربا فى نفس الفترة (١٨٧٠ - ١٩١٤) انطلاقا من **أبعاد** التحليل النظمى على أساس المزايا التى يحققها تحليل النظم الدولية فى التاريخ ، وهذه الدعوة وان لم تكن - منهجياً - دعوة جديدة الا أنها تعكس استمرار اهتمام المنظور الغربى [3] - سواء من روافد العلوم السياسية أو التاريخ - بامكانيات التعاون المشترك لدفع مختلف أنواع الدراسات الدولية .

---

(1) Nazli Choucri , A. Robert, and C.North : Nation in Conflict : National Growth and International Violence, Massachusetts Institute Technology.1975 .

(2) Peter Kruger , The History and Structure of International System Relations, paper presented to the Confernce on the History and Methodology of International Relation.Perugla, September 20 -23,1989.

(٣) انظر المقارنة النقدية لأحد المؤرخين حول نتائج تطبيق المناهج الكمية فى تحليل علماء السياسة من ناحية ورؤيته للتداخل بين مجالات بحث علم السياسة والمؤرخ للعاصر ، ومن ثم امكانيات و**أبعاد** التعاون بين الطرفين لدفع وتطوير نتائج الدراسات الاستراتيجية والأمنية من ناحية أخرى. وانظر أيضاً =

خلاصة القول إنه بالانتقال من المستوى العام للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية إلى المستوى الخاص للعلاقة بين دراسة العلاقات الدولية والتاريخ فى المنظور الغربى نصل إلى خلاصة أساسية – بصفة خاصة – على ضوء مضمون بعض أهم الأدبيات السياسية الغربية المعاصرة فى التاريخ الدبلوماسى وفى التطور التاريخى للنظم الدولية . ومفاد هذه الخلاصة هى اقتصار هذه الأدبيات على خبرة وتاريخ النظام الأوربى وخاصة منذ ويستفاليا . واذا كان وضع الامبراطورية العثمانية فى النظام الدولى وخاصة خلال الثلاثة قرون الأخيرة من عمرها (والتى تزامنت مع الهجمة الاوربية الحديثة وتطوراتها منذ عصر النهضة الاوربية) قد تم تناوله فى الأدبيات سواء الجزئية أو الشاملة فكان ذلك بأعتبارها ، ليست دولة خلافة اسلامية ذات دوافع وأهداف تميزها ولكن كواحدة من عدة قوى كبرى مثلت أطراف نظام توازن القوى المتعدد التقليدى وهو النظام الذى ساد قبل الحرب العالمية الثانية .

وعدا كل ماسبق نجد أن القرون العشرة الأولى من التاريخ الإسلامي لم يتم تناولها بواسطة هذه الأدبيات (فى نطاق علم العلاقات الدولية) ، وحتى الدراسات التى امتدت بنظرها إلى ماقبل ويستفاليا (بنحو قرنين على الأقل) حيث كانت الدولة العثمانية تمثل المهدد الحقيقى للنظام الاوربى، وهو التهديد الذى أخذ يتراجع تدريجيا منذ منتصف القرن السابع عشر ، لم تأخذ هذه الدراسات فى اعتبارها هذا الطرف الإسلامي ، فلقد كان النظام الأوربى مركز العالم فى نظرها .

وفى المقابل نجد أن المؤرخين الغربيين هم الذين اهتموا بأبعاد التاريخ الإسلامي قبل ويستفاليا (كما سنرى فى الجزء الثانى من هذا الباب) كذلك (كما سنرى أيضاً فى المبحث التالى) فان المؤرخين المسلمين التقليديين والكتابات المعاصرة حول التاريخ الإسلامي بعصوره المختلفة قد تناولت بصورة متناثرة أبعاد من هذا التاريخ أيضاً ولكن على النحو الذى لايحدد تطور وضع الدولة الإسلامية فى هيكل النظام الدولى أو على خريطة توزيع القوى العالمية بالمقارنة بالقوى غير الإسلامية على الساحة الدولية .

فاذا كان توظيف خبرة التاريخ السياسى والعسكرى الإسلامي يعد الحلقة المفقودة فى الأدبيات العربية المعاصرة تحت عنوان "العلاقات الدولية فى الإسلام " [1] حيث ان هذه الأدبيات

- John Lewis Caddis : Expanding the Data Base Historians, Political Scientists and the Enrichement of Security Studies, International Security, Summer 1987. (vol 12, No1) PP 3 - 12.

- Dennis Kavanagh : Why Political Science Needs History, Political Studies, Vo 39, 1991. pp 479 - 495

(١) انظر على سبيل المثال :

– د. وهبة الزحيلى : العلاقات الدولية فى الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨١ . –

قاصرة على اسهام العلماء الشرعيين فى دراسة القواعد الشرعية لتنظيم علاقات القتال والسلم بين المسلمين وغير المسلمين (١) .

بعبارة موجزة فان منطقة الفراغ التى تحتاج إلى احتهاد دارسى العلوم السياسية الاسلاميين هى دراسة التاريخ السياسى الإسلامي الدولى ليس بمنهاجية التاريخ الدبلوماسى ولكن باستخدام أدوات التحليل النظمية المتصلة بالأبعاد النظرية لدراسة النظم الدولية .

ولكن يظل السؤال التالى قائما : ألم يتم على مستوى آخر من الأدبيات خلاف أدبيات المنظور الغربى لعلم العلاقات الدولية – توظيف التاريخ الإسلامي فى دراسة موضوع العلاقات الدولية فى الإسلام ؟ وكيف جاءت درجة وطبيعة هذا التوظيف ؟

وهل تقدم النتائج بهذا الصدد دافعا آخر لتوظيف التاريخ الإسلامي على مستوى دراسات النظام الدولى ؟ وكيف سيستعين نمط هذا التوظيف بالأبعاد النظرية للدراسات النظمية كما افرزها علم العلاقات الدولية ؟ وهل ستقدم نتائجه صورة مختلفة عن نتائج الدراسات التى لم تأخذ الأطراف الإسلامية فى اعتبارها ؟ .

– د. خديجة أبو اتلة : الإسلام والعلاقات الدولية فى السلم والحرب، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

– د. اسماعيل أبو شريعة : نظرية الحرب فى الشريعة الإسلامية ، الكويت ، ١٩٨١ .

– د. محمد رأفت عثمان :الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية فى الإسلام ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٧٥

– الامام محمد ابو زهرة : العلاقات الدولية فى الإسلام ، دار الفكر العربى د. ت.

– د. محمد الصادق عفيفى : المجتمع الإسلامي والعلاقات الدولية ، مكتبة الخانجى ، القاهرة .

– د. محمد الصادق عفيفى : الإسلام والعلاقات الدولية . دار اقرأ ، بيروت . ١٩٨٦ .

– نجيب الارمنازى : الشرع الدولى فى الإسلام ، مطبعة ابن زيدون ، القاهرة ، ١٩٣٠ .

– د. احمد الحصرى (وآخرون) الفقه الإسلامي – العلاقات الدولية فى الإسلام – مطبعة دار التأليف بالمالية ، مصر ، ج١ ، ط١٩٦٩ .

– محمد رشدى محمد اسماعيل:العلاقات الفردية والدولية فى الإسلام،مطبعة عيسى البابى الحلبى، القاهرة ، ١٩٧٥ .

– محمود أحمد عبد الله : أسس العلاقات الدولية فى الإسلام ، رسالة دكتوراه ، كلية الشريعة ، ١٩٨٧

(١) انظر المقدمة العامة للمشروع

المبحث الثانى

أبعاد توظيف التاريخ الإسلامي فى دراسة العلاقات الدولية

تمتد الرؤية النقدية المقارنة فى هذا المبحث إلى عـدة مجموعـات مـن الأدبيـات وهـى وان كـان يجمع بينها جميعا الاهتمام بدراسة أبعاد من العلاقـات الدوليـة الإسـلامية فهـى تختلـف بعمـق مـن حيـث درجـة وطبيعـة وهـدف توظيـف التـاريخ الإسـلامي فـى هـذه الدراسـة . ويرجـع هـذا الاختـلاف إلى عوامل عـدة مـن أهمهـا : اختـلاف طبيعـة التخصصـات فـى نطـاق دائـرة العلـوم الإسلامية (شرعية - تاريخية) مـدى انطـلاق دراسـات متخصصـى العلـوم الاجتماعيـة (وخاصـة المسلمين بالطبع) من منظور اسلامى من عدمه .

واذا كانت العلاقات الدولية للفواعل الإسلامية تعد بعدا هاما يبرز بوضوح فى أدبيات مختلفة (جزئية وكلية) للمؤرخين المسلمين المعاصرين والدارسين للتاريخ الإسلامي فى عصوره المختلفة ، واذا كانت هذه الأدبيات ستمثل مع نظائرها بأقلام غربية مجموعة من المصادر الثانوية التى تعـامل معها (إلى جانب المصادر التراثية الأولية) الباحثون في المشروع ، واذا كانت هـذه الأدبيـات تقـدم فى مجموعها أوفى اجزاء منها عرضاً لتاريخ العلاقات وهو اقرب إلى التاريخ الدبلوماسى للعلاقـات الدولية بين الفواعل الإسلامية [1] :

فان هناك تياراً من الدراسات فى مجال العلوم السياسية والتى وظفت التاريخ فى تحليلاتها سعيا نحو أهداف بحثية مختلفة . فهذه الدرسات لاتتعرض للتطور الزمنى للتاريخ الدبلوماسى كغايـة فـى حد ذاته ولكن توظفه لأهداف وأغراض بحثية متنوعة حيث أنها تمزج بين السـرد التـاريخى وبـين أطر نظرية من أجل دراسة عمليات التغيير فى السياسات الخارجية أو فـى النظـام الـدولى . ومـن هذه الدراسات من يسعى إلى استخلاص تعميمات حول قضايا جزئية (أنماط السياسـة الخارجيـة لأحد الفواعل الإسلامية مثلا ..) أو حول قضايـا كليـة (مثـلا اتجـاه ومسـار التعدديـة السياسـية الدولية أو العلاقـة بـين النظريـة الإسـلامية بـين التطبيـق والممارسـات الإسـلامية الدوليـة) ومنهـا مايسعى إلى التنبيه بضـرورة الوعى بمشـكلة خـبرة التـاريخ الإسـلامي نظـراً لأهميـة هـذه الخـبرة كمصدر للتنظير فى مجال النظرية الإسلامية من ناحية أو لمناقشة الحاجة إلى تطوير "المنظور الفقهى التقليدى " عن اصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين فى ظل مدلولات السياق الزمنى والمكانى من ناحية أخرى .

وامام هذا التنوع فى منطلقات وأهـداف ومسـتويات توظيـف التـاريخ الإسـلامي (فـى بعـده الدولى) يمكن القول إن هدفنا ليس بالطبع العرض التفصيلى لمسار ومضمـون ونتـائج التحليـل فـى

---

(١) انظر فى الفصل الثانى من هذا الباب بمبحثيه الأول والثانى ماتثيره هذه المصادر من مشكلات أمام التحليل السياسى

نماذج معبرة عن هذه الاهتمامات البحثية ولكن يهمنا الاشارة إلى أهم الملامح المشتركة بين كل مجموعة من هذه الاهتمامات وذلك لعدة اعتبارات من أهمها :

من ناحية أن هذه الملامح المشتركة ستبرز لنا منطقة الفراغ البحثى فى مجال توظيف التاريخ الإسلامي فى نطاق دراسات العلاقات الدولية ومن ثم ستزيد من ايضاح دواعى ومبررات الهدف المحورى لهذا الجزء من المشروع ، ومن ناحية أخرى فان هذه النماذج لاتنطلق جميعها من منظور اسلامى بقدر ماتعكس فى معظمها الاهتمام بموضوعات اسلامية . ومن ثم فان هذه الملامح المشتركة التى نسعى لابرازها يجب التصدى من منظور اسلامى لمناقشة مقولاتها ، وهذا التصدى يمثل اللبنة الأولى فى هيكل الأهداف المكملة أو غير المباشرة والتى سيلقى الضوء عليها فى موضع لاحق [1] . وسيتم عرض هذه النماذج فى المجموعات الثلاث التالية :

المطلب الأول : نماذج من الدراسات الكلية :

وهى عادة نماذج تبرز الفجوة بين ما أسمته "المثالية الإسلامية " أو "المنظور التقليدى الاسلامى" أو "النظرية الكلاسيكية للعلاقات الدولية في الاسلام" ، وبين ممارسات المسلمين عبر التاريخ الإسلامي ، وتركز بعض هذه الدراسات أساساً على قضيتين :

قضية : التطور نحو التعددية السياسية الإسلامية الدولية بعيدا عن مثالية الدولة الإسلامية فى ظل خلافة إسلامية واحدة .

وقضية : التطور نحو العلاقات السلمية بين المسلمين وغير المسلمين والتى تنطلق من مفاهيم ومبادىء المصالح المشتركة بعيدا عن مثالية الجهاد [2] .

وبدون الدخول فى تفاصيل هيكل ومضمون النماذج الثلاثة المختلفة المختارة لكل من بيسكاتورى ، خدورى ، بايب فيكفى القول إنها ، وان اختلفت فى أسلوب العرض والتحليل

---

(١) أنظر المبحث الثالث من الفصل الثانى .

(2) James P.Piscatori : Islam in a World of Nation State, Royal Institute of International Affairs , Cambridge University Press , 1988. - Majid Khaddurie : The Islamic Theory of International Relation and Its Contemporary Relevance , (in) J .Harris (ed).Islam and International Relations , New York . 1965. PP 24 - 39 .

- د. مجيد خدورى : الحرب والسلم فى شرعة الإسلام ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت، ١٩٧٣ .

- Daniel Pipes : In the Path of God : Islam and Political Power , Basic book Inc Publishers , New York . 1983 . PP 48 - 69 .

وكيفية توظيف المادة التاريخية [1] ، إلا أنها تشترك في متابعة التطور في أهم تيارات الفكر السياسي الإسلامي وفي عرض نماذج لأهم الممارسات في العلاقات الإسلامية الدولية والعلاقات الإسلامية - غير الإسلامية الدولية ولكن تتسم هذه المتابعة بأنها تقتطع كل منعطف من هذا التطور (على مستوى الفكر أو على مستوى الواقع) من سياقه التاريخي الزماني والمكاني وهو الأمر الذى كان ولابد أن يؤثر على نتائج هذه التحليلات . فمما لاشك فيه ان مدلولات ممارسات العلاقة الإسلامية فى ظل مرحلة القوة والهيمنة الإسلامية لابد وأن تختلف فى المغزى والسياق والنتائج عن مدلولات نظائرها فى مرحلة الضعف والتراجع الإسلامي ، وهذا ما أغفله بيسكاتورى فى حين حاول أن يثبته خدورى ولكن لنفس غرض الأول (أى الحاجة لتطوير الشرع الإسلامي الدولى) .

ومن ثم تجتمع هذه النتائج على نحو يبين أن النظرية الإسلامية التقليدية عن العلاقات الدولية والتى تشكلت خلال فترة القوة والهيمنة الإسلامية قد اعيد تشكيلها على ضوء الخبرات التاريخية لمراحل التراجع فى هذا القوة والهيمنة وصولا إلى الوضع الحديث والمعاصر للعالم الإسلامي فى النظام الدولى .

ويتراوح هذا التيار بين اتجاهين فرعيين. **الاتجاه الأول** يعبر عنه مجيد خدورى فهو يشير فى كتابه " الحرب والسلام فى شرعة الإسلام " (ص ص ٣٥٩-٣٥٨) ، أن التغيرات فى النظرية التقليدية للشرع الإسلامي والتى جعلت فى الامكان اقامة اتصالات ودية بين الإسلام والمسيحية والتى أتاحت للاسلام الاندماج فى الأسرة العالمية الأوسع نطاقا قد تكون من أهم امارات تطوره منذ فترة تكونه ، ومع ان الشرع الإسلامي فى الماضى قد تعرض لتأثيرات خارجية إلا أنه بوجه عام احتفظ بجوهر طابعه ، وأكبر تحدى يواجه هذا الشرع فى العصر الحديث يأتى من الغرب وهو تحدى يفرض بعض التغيير . ومحاولة تغيير الشرع الإسلامي - على الرغم من صلابته المعروفة - تستحق وفق مقولة خدورى دراسة دقيقة ونجد ان مجيد خدورى بعد استعراضه لقوى التغيير العالمية منذ القرن ١٦ الميلادى وحتى سقوط الخلافة العثمانية قد خلص (ص ص ٣٩٠ - ٣٩٢) إلى ان الاتجاه العلمانى نحو العلاقات الخارجية بات مقبولا لدى جميع الدول الإسلامية تقريبا سواء منها التى علمنت كيانها القانونى الداخلى علمنة كاملة أو التى مازالت تتخذ الشريعة أساساً لقوانينها ، وأن الإسلام قبل مقاييس علمانية فى علاقاته الخارجية كما قبل اندماجه فى الأسرة الدولية ، وتكيف ليتعايش مع دار الغرب فى ظل ادراك الدول الإسلامية أنه يستحيل فى

---

(١) فعلى سبيل المثال نجد أن خدورى فى الحرب والسلم يقدم موضوعات فرعية تحت ثلاثة محاور أساسية وهى : نظرية السلطة الجهاد ، العلاقات السلمية ، ويستند تحليله إلى مصادر شرعية وفكرية وبعض الوقائع التاريخية حتى القرن الحادى عشر الهجرى والتى تدفع - من وجهة نظره - إلى الحاجة لتغيير الشرع الدولى حتى يصبح الإسلام مندمجا فى الأسرة العالمية ، أما بيسكاتورى فيقدم تقسيما موضوعيا أيضاً وهو يوظف التاريخ فى شكل مجرد تقديم أنماط سلوكية للفواعل الإسلامية الكبرى بصفة خاصة (العثمانية والفارسية) للدلالة على مصداقية منطلقة .

الوقت الحاضر احياء النظرة الدينية التقليدية إلى الشئون الخارجية وأنه ليس من مصلحتها أن تفعل ذلك لأن الاوضاع التى تسمح بربط الدين بالعلاقات بين الأمم قد تغيرت تغيرا جذريا .

هذا وكان خدورى قد أبرز فى موضع آخر من فكرة (النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية ص ص ٢٩ -٣٠) أن النظرية الإسلامية للعلاقات الخارجية لاتوجد فى القرآن والسنة بالرغم من أن افتراضاتها الأساسية توجد في هذين المصدرين ، لأنها نتاج فكر المسلمين حين وصلت الامبراطورية إلى اقصى تطورها وأنه أُعيد تشكيلها خلال فترة التراجع فى هذه القوة .

وتجدر الاشارة إلى أن هذه الرؤية تخلط بقوة بين أمور ثلاثة : من ناحية ما أسمته الاتجاه العلمانى نحو العلاقات الخارجية والمقاييس العلمانية للاسلام فى علاقاته الخارجية (الحرب والسلام ص ٣٨٨) وبين من ناحية أخرى ماأشارت اليه أن معظم فقهاء المسلمين (بعد سقوط الخلافة) يقولون إن القانون الإسلامي الخاص بعلاقات الإسلام الخارجية كما وضعه النبى صلى الله عليه وسلم قام على أساس مبدأ العلاقات السلمية لا العدوانية بين الامم (ص ٣٨٩) ، وبين من ناحية ثالثة ماخلصت اليه (ص ٣٩١) من أنه نظرا لانتقال المبادرة إلى ايدى دول كبيرة من غير المسلمين أصبح من الجائز بل من الضرورى وفقا للشريعة الإسلامية أن يراعى الإسلام مصالحه استنادا إلى الأوضاع المتغيرة . ومما لاشك فيه ان هناك فارقاً شديداً بين الأبعاد الثلاثة فاذا كان لايمكن قبول الأول والتحفظ بشدة على الثانى فان الثالث هو الذى يستدعى التوقف والبحث عن أسسه الإسلامية حيث أن الإسلام لكل زمان ومكان والاجتهاد فيه قائم لصالح المسلمين فى ظل ضعفهم وقوتهم .

والاتجاه الثانى يمثله بيسكاتورى (ص ص ١٠،١٣،١٤) الذى وصل إلى القول ان هناك العديد من "الاسلام" بقدر ماهناك من المسلمين وإن السياسات مستقلة وليست تابعة للدين الإسلامي ، وإنه ليس كافيا القول إن الإسلام هو دين المسلمين ولكن الإسلام هو المعتقدات السياسية وسلوك المسلمين ومايقولونه ومايفعلونه . والجدير بالذكر أن هذا الاتجاه ينطلق من انكار الفصل بين الإسلام والمسلمين وهو المنطلق الذى يتبناه تيار هام من الدراسات الغربية وهو الذى يحاول أن يطمس ذاتية وخصوصية الإسلام كعقيدة دينية منزلة لتنظيم الحياة فى المجتمع والعلاقات بين كافة البشر وهذا التيار يحذر دائما [1] من الوقوع فى مصيدة الاعتقاد فى وجود مغزى غير متغير للاسلام محدد فى عبارات صياغته المكتوبة ، كما يحذر من خطورة التمييز الحاد بين الإسلام الحقيقى وغيره أو اعطاء وضع متميز للمقولات الشرعية فى مراجع القانون أو علم

---

(١) انظر نموذجا لهذا المنطلق فى :

- Albert Hourani : Islamic History , Middle Eastern History , Modern History(in) Islamic Studies : A Tradition and Its Problems , PP 13-14 .

الكلام Theology ومن ثم فان هذا التيار يرى أنه مهما كان مايعتقد الناس أنه الإسلام فان مايسمى الإسلام "الشعبى" له مغزى خاص حتى لو ادانه الشرعيون والقانونيون .

اذن هل مقولة إن خبرة تطور الممارسات ومدلول تطور النماذج الفكرية الإسلامية تبين ان مثاليات وقواعد الإسلام ليست المحرك وليست أساس العلاقات الدولية الإسلامية هل هذه المقولة تعد فهما صحيحا للاسلام ؟ أم أن هناك تفسيرا اسلاميا لهذه الظاهرة التى لايمكن أن تنكر الملاحظة العلمية حدوثها بالفعل ؟ وماهى أسانيد هذا التفسير ومنطلقاته ؟ إن الحاجة للاجابة عن هذه التساؤلات ضرورة هامة ، فبالرغم من أن أحد المنطلقات الإسلامية الأساسية هى التمييز بين الإسلام وبين فهم المسلمين له وسلوكهم في اطاره الا أن منظوراً اسلامياً صحيحا لايمكن ان يصل إلى تجاوز وجود الإسلام ذاته تحت تأثير الخبرة الإسلامية العملية أى لايمكن أن يقبل أن الخبرة التاريخية تثبت فشل وعدم صحة المثالية الإسلامية أو الاتجاه إلى "العلمنة" تحت ضغط مقتضيات الواقع الجديد - كما اتضح من أهداف النماذج السابق الاشارة اليها - ولكن يجب على هذا المنظور الإسلامي أن يجد تفسيرا لتراجع التمسك بالنظرية التقليدية والمثالية الإسلامية في ظل الظروف القائمة التى عكست تدهور القوة الإسلامية بل وتفسير هذا التدهور أيضاً تفسيراً اسلامياً ، واخيراً بيان ضوابط وشروط احياء المثالية الإسلامية وقبل هذا كله تقديم رؤية اجتهادية اسلامية عن هذا الواقع فى تطوره التاريخي .

هذا وتعد محاولة الاجابة عن هذه الاسئلة - كما سيرد فى موضع لاحق - أحد الضوابط المنهاجية لأهداف هذا الجزء من المشروع وهى التى ستبين الروابط مع اجزائه الأخرى ، كما تبين أوجه الاختلاف بين اقترابنا الكلى من التاريخ الإسلامي وبين مقترب هذه النماذج السابقة [(١)] .

٢ - ومن النماذج الكلية والتى تنظر أيضاً إلى قضية عدم ملاءمة النظرية التقليدية الإسلامية للعلاقات الدولية مع الواقع المعاصر ومن ثم الحاجة إلى منظور جديد لهذا الواقع دراسة د. عبد الحميد أبو سليمان [(٢)] ، وهى تختلف جوهريا عن النموذجين السابق الاشارة اليهما فى أمرين أساسين :

من ناحية : أنها تطالب بالرؤية النقدية لمكونات الفقه التقليدى على أساس النظر اليها فى سياقها الزمانى والمكانى وتطويرها على أساس السياق الزمانى والمكانى المعاصر أيضاً ، ولكن من ناحية أخرى تظل الأصول الإسلامية (القرآن والسنة) والعلوم المنبثقة عنهما بمثابة الإطار المرجعى الأساسى الحاكم والضابط لهذه الدعوة .

---

(١) انظر المبحث الثالث من الفصل الثانى .

(2) Abd El Hamid Abu Sulyeman : The Islamic Theory of International Relation : New Direction for Islamic Methodology and Thought , The International Institute of Islamic Thought , Washington , 1987

بعبارة أخرى فان هذه الدراسة تهتم بمناقشة سبل تطوير بديل فكرى اسلامى للمنظور الإسلامي التقليدى محتوى ومنهجا (الذى يقول اساسا فى مجموعه بأن أصل العلاقة هو الجهاد والقتال من أجل نشر الدعوة والذى يستند إلى قاعدة الناسخ والمنسوخ) على أساس أن بعض جوانب القصور فى المنهاجية التقليدية (وخاصة افتقاد عامل الزمان والمكان) هى التى تسمح -من وجهة نظر المؤلف - بانتقاد الفكر التقليدى حول عدة أمور (أصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين ، أهل الذمة ، الجزية ، العهد والأمان . .) حيث أن الخلفية التاريخية والنفسية للفكر الإسلامي التقليدى حول العلاقات الدولية هى التى تفسر مضمون هذا الفكر واستناده إلى قاعدة النسخ ، ومن ثم فان الخلفية التاريخية والظروف النفسية المحيطة الراهنة هى التى اثرت أيضاً فى صياغة وتطور الرؤى الحديثة (أى الرؤى الاعتذارية ، التبريرية التى تقول بأن أصل العلاقة هو السلام وان القتال من اجل الدفاع عن النفس) والرؤى التى تنطلق من الدعوة لاعادة النظر فى تطبيق قاعدة الناسخ والمنسوخ وماترتب عليها من سوء فهم لقضية أصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم فيما يتصل بهذه القضية من قضايا أخرى .

ومن ثم فان هذه المحاولة لتطوير محتوى ومنهج الفكر التقليدى والفكر المعاصر حول أبعاد العلاقات الدولية تدعو للأخذ فى الاعتبار المبررات السياسية والاستراتيجية ولممارسات المسلمين ولكن دائما فى إطار القيم الإسلامية ، لان المفكرين المسلمين التقليديين والمعاصرين على حد سواء لم يولوا هذه الاعتبارات اهتمامهم بقدر مااهتموا بالتفسيرات الشرعية واعتبارها قواعد شرعية مطلقة تسرى على كل زمان ومكان .

والجدير بالذكر هنا أن توظيف التاريخ فى هذه المحاولة لايعدو تقديم نماذج تاريخية تساعد على توضيح دواعى الاهتمام بالتميز بين أهداف الشريعة وبين اعتبارات السياسة فى فترة محددة وزمان ومكان محدد،كذلك لاتقدم هذه المحاولة اجابة عن السؤال المتعلق بأسباب الفجوة بين النظرية الإسلامية وبين الممارسات الإسلامية عبر التاريخ.

٣ - ومن نماذج الدراسات الكلية والتى تعالج أيضاً قضية العلاقة بين النظرية والتطبيق فى الإسلام ولكن من جانب غير الذى تعرضت له النماذج الثلاثة السابقة تلك الأدبيات التى تدعو لأهمية تقديم منظور اسلامى للعلاقات الدولية المعاصرة [١] .

وهى تقدم رؤية حول وضع الإسلام كقوة فى النظام الدولى المعاصر وكيف يمكن أن تساهم مبادئه وقواعده ومفاهيمه فى ارساء أسس جديدة لهذا النظام فى مرحلة اعادة تشكيله ، وهذه الرؤية وان اعتمدت اساسا على عرض تطور تاريخ الأفكار الإسلامية حول **أبعاد** ظاهرة

---

(١) انظر على سبيل المثال :

- Nasser Ahmed Al-Braik : Islam and World Order Foundations , and Values, The American University, Washington D.C 1986 (unpublished) Ph.D. Dissertation .

العلاقات الدولية فى الإسلام (الأمة ، الجماعة ، العدالة ، المساواة ، الحرية ، السلام) إلا أنها لاتقدم هذا التطور فى الأفكار فى سياق تطور تاريخ العلاقات الدولية الإسلامية ، أى لم توظف التاريخ الإسلامي لاستخلاص نماذج من الممارسات الإسلامية الدولية التى تبرز دعائم هذه الأفكار الإسلامية الكبرى ، ناهيك عن عدم توظيف هذه الافكار لتقديم رؤية اسلامية عميقة عن أهم القضايا الدولية المعاصرة أو عن كيفية اسهام المبادىء الإسلامية اسهاما عمليا فى التشكيل الجديد للنظام الدولى، وقبل ذلك فى اعادة تشكيل وضع العالم الإسلامي على صعيده .

المطلب الثاني : نماذج من الدراسات الجزئية :

وهى الدراسات التى تتناول طرفاً اسلامياً واحداً ، أو فترة محددة أو نمطاً محدداً من التفاعلات الدولية فى التاريخ الإسلامي وذلك اما لاستخلاص أنماط سلوكية محددة من ناحية ، أو التمهيد لتحليل واقع معاصر من ناحية أخرى أو لاثبات مقولات معينة واعادة النظر فى مقولات أخرى من ناحية ثالثة . وفيما يلى عرض لأهم ملامح نماذج هذه المجموعات الثلاث ، مع الاشارة مسبقا انه اذا كانت نماذج الدراسات الكلية السابق تناولها لم تجرد العنصر العقيدى بل انطلقت منه اساسا فليس هذا هو الحال مع نماذج الدراسات الجزئية التالية :

١ - أحدى هذه الدراسات [1] تعد دراسة جماعية رائدة بين الدراسات العربية فى مجال العلوم السياسية من حيث توظيف التاريخ السياسى لمصر لمحاولة اختبار بعض الفرضيات والمقولات حول السلوك السياسى الخارجى لمصر ، فلقد كان هدف هذه الدراسة ليس السياسة الخارجية لمصر الإسلامية ولكن البحث عن الأنماط المتكررة عبر حقبة تاريخية ممتدة (من ابن طولون وحتى السادات) فى سلوك مصر الخارجى ، أى انماط الأهداف والأدوات ومجال الحركة ومصدر التهديد أو الخطر و لم يكن الإسلام متغيرا واضحا فى تحليل هذه الأبعاد عبر مايقرب من القرون الخمسة التى تغطيها الدراسة وخاصة المراحل التاريخية السابقة على انهيار الخلافة الإسلامية، ومن ثم تبرز نتائج هذه الدراسة التساؤل التالى : هل كانت النتائج تختلف لو لم يتم تجريد البعد العقيدى؟ ومن ثم أليس من الضرورى البحث عن وزن وكيفية تأثير هذا البعد بالمقارنة بالأبعاد الأخرى ؟

---

(١) د. على الدين هلال (محرر) : دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى السادات ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

- انظر بصفة خاصة :

- حسنين توفيق: السلوك الخارجى لمصر من ابن طولون ٨٦٨م إلى على بك الكبير ١٧٦٠م ، ص ص١-٥٣ .

- د. جهاد عودة : السلوك الخارجى لمصر : دراسة مقارنة بين عهدى على بك الكبير (١٧٦٠-١٧٧٢) ومحمد على باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٨) ، ص ص٦٩ - ١٣٣ .

٢ – وفى المقابل نجد دراسة أخرى رائدة [1] فى مجال التحليل السياسى للعلاقات بين الدول الإسلامية : وهى تجمع فى تحليلها العناصر التالية : الخصائص التكوينية للدولة الإسلامية والعلاقات بينها ، موجز التطور التاريخى للعلاقات بين الدول الإسلامية من عصر الدولة العباسية إلى نهاية الخلافة الإسلامية ونشأة الدول الإسلامية المعاصرة ، أبعاد العلاقات المعاصرة بين هذه الدول والأطر التنظيمية لها والنظرية السياسية التى تحكمها .

وهكذا فان توظيف هذه الدراسة للتاريخ إنما كان لمجرد التمهيد لدراسة العلاقات المعاصرة بين الدول الإسلامية (منذ ١٩١٨) على مستوى الحركة ومستوى النظرية وهذه العلاقات وان كان يمكن دراستها منفصلة إلا أنها لاتنفصل من حيث خصوصيتها وتطورها عن العلاقات الإسلامية – غير الإسلامية فى تطورها .

اذن ماهى الأنماط التى يمكن ان تكشف عنها متابعة هذا التطور باستخدام ادوات التحليل النظمى بصفة خاصة ؟ ألا تؤدى دراسة التفاعلات الدولية الإسلامية- غير الإسلامية المحيطة بهذ التفاعلات أو العلاقات الإسلامية فى مراحل تطورها المختلفة إلى فهم أعمق لها وللسياسات الخارجية لبعض الفواعل الإسلامية ؟

٣ – ثم تأتى دراسة أخرى [2] للتركيز على فترة زمنية محددة من تاريخ "الشرق الأوسط" وهى التى عرفت بالمسألة الشرقية (١٧٧٤ – ١٩٢٣) وتتميز هذه الدراسة عن السابقتين من حيث الهدف من توظيف المادة التاريخية من المصادر الغربية ومن حيث الاهتمام بالمشكلات المنهاجية لهذا التوظيف .

فمن حيث الهدف فان هدف الدراسة ينطلق من رفض التقليد الدبلوماسى والاكاديمى الغربى الذى يرى "الشرق الاوسط" كمجال لمواجهة القوى العظمى ومسرح تفاعل بين كل الأطراف التاريخية ذات المصالح والاهتمامات فى هذه المنطقة ، ومن ثم يطالب بالنظر إلى الخصائص المميزة للمنطقة والاهتمام بدور الفواعل الاقليمية وتوجهاتهم نحو القوى الخارجية ، وهذا يعنى أن العلاقات الدولية للمنطقة هى ملتقى طرق أبعاد التاريخ الحديث للشرق الأوسط. والتحدى الذى يواجه دراستها على هذا النحو هو العمل على مزج الأسلوب التقليدى لدراسة المسألة الشرقية بأسلوب جديد لدراسة الشرق الاوسط الحديث .

بعبارة أخرى فان هذا الكتاب يدعو إلى منهج تتعاون فيه النظم الدراسية المختلفة لدراسة السياسات الدولية المعاصرة للشرق الاوسط وذلك بالمزج بين التاريخ الدبلوماسى التقليدى (كما تبلور فى الغرب) وبين دراسة الشرق الاوسط كموضوع فى حد ذاته وفى إطار دراسة

---

(١) د. محمد السيد سليم : العلاقات بين الدول الإسلامية ، جامعة الملك سعود ، عمادة شئون المكتبات ، الرياض ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١ م .

(2) Leo Carl Brown : International Politics and the Middle East ,1984 , PP 279 - 310 .

التفاعلات الدولية بصفة عامة. والمقولة الأساسية لهذه الدراسة هى أن "الشرق الأوسط" من أكثر النظم الفرعية اختراقا من جانب القوى الخارجية ، ولقد عرف التنافس بين عدة قوى اقليمية على الهيمنة ، ويؤدى هذا التنافس -كما وضح خلال القرون الثلاثة الاخيرة - إلى الاستدعاء الاجنبى لمساندة كل منهم فى مواجهة الأخرى .

ومن حيث الاهتمام بالمشكلات المنهاجية لتوظيف المادة التاريخية فان هـذه الدراسة تتسم بما يلى : من ناحية توجه النظر إلى المشكلات التى تعوق توافر المصادر التوثيقية الشرق أوسطية التى يمكن أن تساهم فى تقديم رؤية الفواعل الاقليمية فى فترة المسألة الشرقية ، فى حين تتوافر المصادر التقليدية فى التاريخ الدبلوماسى للمسألة الشرقية والتى تعكس المنظور الأوربى. كذلك تشير الدراسة إلى مشكلة منهاجية أخرى وهى أن كتابات التاريخ الدبلوماسى عند مرحلة المسألة الشرقية يجمعها محور واحد هو هذه المسألة فى حين أن الكتابات المعاصرة عن العلاقات الدولية للشرق الاوسط منذ سقوط الخلافة العثمانية تفتقد هذه الرابطة من خلال قضية جامعة واحدة ، ومن هنا صعوبة المقارنة بين ماقبل ومابعد سقوط الخلافة العثمانية .

اما المسألة المنهاجية التالية التى تنوه اليها الدراسة فهى أن ضخامة عمل المؤرخين وتنوع وتراكم مايقدمه من رؤى وتفسيرات وأساليب متطورة فى الكتابة التاريخية إنما قد تم لأهداف بحثية أخرى غير أهداف دارسى العلاقات الدولية ، ومن ثم فهو يحتاج التحديد للتوظيف فى استخدامات أخرى . وعلى ضوء خبرة هذه المحاولة المتميزة الهدف والأسلوب البحثى فى التاريخ يمكن القول إن الهدف المحورى لهذا الجزء من المشروع يعد استكمالا وتعميما وتوسيعا للنطاق الزمانى والمكانى لهذه الدراسة وتطويرا لأسلوب تحليل المادة وعرضها نظرا للاستعانة بالأبعاد النظرية النظمية لدراسة العلاقات الدولية .

المطلب الثالث : نموذج توظيف الخبرة الإسلامية فى دراسة النظرية السياسية :

وفى مواجهة هذه النماذج -سواء الكلية أو الجزئية- والتى سعت لأهداف بحثية محددة فى مجال السياسة الخارجية أو العلاقات الدولية يجب ان نضع الجهود الشامخة لرائد الدراسات السياسة الإسلامية فى مصر ا.د.حامد ربيع والذى استغرق جل عمره البحثى فى إخراجها وتقع هذه الجهود أساساً فى نطاق توظيف الخبرة الإسلامية (تاريخا وفكرا) فى مجال النظرية السياسية أى فى بناء نظرة متكاملة للتحليل السياسى تشمل ثلاثة ميادين : التنظير السياسى المجرد ثم تحليل المشكلات السياسية للواقع العربى ثم منهاجية وتأصيل مفهوم تدريس العلوم السياسية فى الجامعات العربية [1] .

---

(١) انظر موجزا جامعا لهذه الاسهامات التى تم تناولها بالتفصيل فى دراسات أخرى متعمقة فى : –

ا ـ ولقد انطلق هذا التوظيف من خصائص الخبرة الإسلامية . ولهذا برز فى سياق تحليل الخبرة الإسلامية . ولقد اعترف بأن أهم صعوبات تحليل هذه الخصائص هى صعوبات ترتبط بالتاريخ العام للمجتمع الإسلامي ، وهذه الخصائص المطروحة ، والتى تميز الخبرة الإسلامية فى أطار النماذج الكبرى فى تاريخ الانسانية ، هى : الاستمرارية ، التعدد والتنوع فى التطبيقات ، الكلية والشمول فى الإطار العام للخبرة ، الايقاع المختلف فى مراحل الخبرة ، الجمع بين عنصرين لم تجمع بينهما أى خبرة أخرى فى تفاعل مستمر وهما الدين والعقل .

وتنبثق هذه الخصائص من متابعة وعى شامل بمنعطفات التاريخ الإسلامي السياسى والحضارى وأهم ما يتصل بها من مفاهيم وظواهر ذات **أبعاد** داخلية ودولية على حد سواء ، ثم المزج والجمع بين مدلولاتها فى انسياب فكرى واضح ، فمن الحديث عن الدوائر المختلفة لاستمرارية الخبرة سواء الكلية الشكلية منها (الخلافة) أو الكلية الموضوعية (الأمة) أوالجزئية التى تدور حول العبادة وعنصر سلوك المحكوم ، إلى الحديث عن التطبيقات المتعددة والمتنوعة التى تبرز المتابعة التاريخية ستاً منها واضحة (الدولة القومية فى العصر الاموى ، الدولة العالمية فى العصر العباسى الاول ، الدولة القومية فى العصر العباسى الثانى ، النموذج العثمانى إبتداء من فتح مصر على الأقل ، النموذج الإسلامي فى الهند وخاصة خلال القرن التاسع عشر مع الصراع الإسلامي العنيف ضد الاستعمار البريطانى ، ثم النموذج البربرى فى شمال افريقيا) إلى الحديث عن ايقاع التكوين ثم الابداع ثم بداية الانهيار فى النموذج الإسلامي من نماذج مجتمعات الخلافة الكبرى فى التاريخ .

ب — ومن ناحية أخرى انتقل توظيف هذه الخصائص إلى تحديد النواحى النظرية التى يمكن ان يعمق ويؤصل فيها النموذج الإسلامي للممارسة السياسية ومنها نظرية وظائف الدولة ، نظرية الدولة الاتصالية ، نظرية الدولة العالمية ، تأصيل مفهوم الأمة كمحور للبناء السياسى للدولة الاقليمية ، نموذج التنمية القومية ومفهوم النظام الدولى الجديد ، وظيفة العلماء فى المجتمع المتقدم . وجميعها نواحى تتداخل على صعيدها أيضاً **الأبعاد** السياسية والحضارية الداخلية والخارجية، فنجد أن نظرية وظائف الدولة التى تبرز وظيفة الدولة حارسة وحامية القيم وهى الوظيفة التى صاغتها تقاليد الخبرة الإسلامية وتنبثق من بينها الوظيفة الاتصالية التى لاتقتصر على

- د. حامد ربيع : اشكالية التراث وتدريس العلوم السياسية فى الجامعات العربية ، ندوة تدريس العلوم السياسية بالوطن العربى ، لارناكا ، ٤ – ٨ فبراير ١٩٨٥ .

ومن اهم هذه الدراسات : د. حامد ربيع: الإسلام والقوى الدولية، القاهرة،دار الموقف العربى ١٩٨٠

– د. حامد ربيع : مستقبل الإسلام السياسى . المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم ، بغداد ، ١٩٨٣ .

الحاكم والمحكوم وإنما تتعدى ذلك إلى علاقة الدولة بالمجتمعات الأخرى الخارجية ، وهنا يبرز مفهوم الجهاد كأحد عناصر السياسة القومية فى التراث القومى .

ومن ناحية أخرى نجد مفهوم الدولة العالمية الذى عبرت عنه فى الخبرة الإسلامية الدولة العباسية فى فترة هارون الرشيد ، وهو مفهوم مازال فى حاجة إلى تحليلات عميقة تأصيلية ، فلقد طرح د. حامد ربيع كيف يمكن للخبرة الإسلامية أن تساعد فى حل التناقض بين مفهوم الدولة القومية والدولة الاقليم وذلك من خلال مفهوم الأمة كمحور للبناء السياسى لمجتمع الاقليم القومى ، كذلك كيف أنها تبرز أن المتغير الاقتصادى ليس هو المتغير الأساسى فى العملية الانمائية والتوسعية وإنما تحقيق الرسالة والدعوة هو الأساس الذى يشارك المجتمع بأسره فى السعى لتنفيذه وأخيراً يتساءل هذا الطرح عن مدى امكانية أن يقدم الإسلام جديدا فى عملية تشكيل نظام دولى جديد وهل يقتصر على مجرد تقديم إطار تلتف حوله دول عدم الانحياز أم أنه يمكن ان يصل إلى التأثير فى تشكيل مفهوم هذا النظام الدولى الجديد ؟

ومما لاشك فيه أن تعميق القدرة على فهم هذا التأصيل إنما ترتبط بتعميق دراسة تطور وضع العالم الإسلامي فى النظام الدولى ، فعلى صعيد جميع المحاور السابق تلخيصها فى طرح د. حامد ربيع يبدو لنا أن الحاضر الغائب هو هذا التطور فى وضع هذا العالم كأحد مكونات النظام الدولى فى المراحل التاريخية المختلفة سواء كمحورها الاساس أو كمحرك أو موضوع لتفاعلاته . و مع ذلك فان محاور هذا الطرح تبرز عدة مجالات هامة تساهم فى تكوين أهداف إطار التحليل النظمى السياسى الإسلامي الدولى : كيفية ومدى ظهور الجهاد كمحرك للسياسات الا سلامية ، طبيعة العلاقة بين الوظيفة العقيدية والتوزيعية فى تفسير الفتوحات والتوسع والتراجع الاسلاميين ، كيف أثر الإسلام على تشكيل النظام الدولى ومتى و كيف وإلى أى حد أثرت الدول الإسلامية على تشكيل التفاعلات الدولية ؟ .

المبحث الثالث

حول بعض إشكاليات تحديد الإطار النظرى والهدف

اتضح من التحليل فى المبحث الاول كيف أن الهدف المحورى لهذا الجزء من المشروع يحقق تراكما معرفيا فى مجال علم العلاقات الدولية من منظوره الغربى ، كذلك اتضح من التحليل فى المبحث الثانى كيف أن هذا الهدف يحقق تراكما اخر فى مجال دراسات العلاقات الدولية التى وظفت التاريخ الإسلامي ، وهكذا وعلى ضوء الربط بين نتائج التحليلين فى هذين المبحثين يكون قد اتضحت المبررات الاكاديمية لهذا الهدف ومن ثم للمقترب الذى سيتم من خلاله توظيف المادة التاريخية لتحقيق هذا الهدف أيضاً ، وهو مقترب التحليل النظمى للعلاقات الدولية وليس التاريخ الدبلوماسى .

وبقدر مايستجيب اختيار هذا الهدف وهذا المقترب مع طبيعة أهداف ومنهاجية التحليل السياسى فى التعامل مع التاريخ (كوسيلة وليس كغاية فى حد ذاته) بقدر مايستجيب من ناحية أخرى (كما سنرى بالتفصيل فى موضع لاحق) [1] لبعض الدعاوى من جانب علماء عرب ذوى منظورات مختلفة للدراسات التاريخية والتى تطالب بتجديد منهاجية هذه الدراسات . وذلك بالتركيز -كما يقول د. عماد الدين خليل [2] - على الكليات والروابط وتخطى التفاصيل والجزئيات التى تعج بها المصادر التاريخية القديمة وخاصة مايتعلق بالجوانب السياسية والعسكرية من تاريخنا وصولا إلى الكليات والدلالات فى سياق الحركة التاريخية الأكبر حجماً ، ذلك لأن هناك حاجة لاستعراض تحليلى لمسيرة التاريخ الإسلامي فى مساره الطويل .

كذلك يدعو د. محمود اسماعيل [3] للاهتمام بالبحث فى العلل والأسباب وراء الظواهر التاريخية التى تعرض بصياغة لغوية حديثة لما ورد فى الحوليات التاريخية كما تعرض أيضاً كما لو كانت قد خلقت فى فراغ ، كما يدعو إلى رؤية شاملة للمسار العام لحركة التاريخ الإسلامي .

واذا كانت جميع هذه المتطلبات تحقق دفعات قوية فى مجال البحث التاريخى فان التحليل السياسى الدولى وفقا لمقترب النظم الدولية يستطيع المساهمة فى تقديم هذه الملامح والدلالات

---

(١) انظر الفصل الثانى .

(٢) د. عماد الدين خليل ، ضوابط ومعايير أساسية فى منهج كتابة التاريخ الاسلامي ، بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول منهج كتابة تاريخ الامة الإسلامية ، كلية الآداب - جامعة الزقازيق بالتعاون مع جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ورابطة الجامعات الإسلامية فى ١٠ ربيع الأول ١٤١٠ هـ - ١٠ اكتوبر ١٩٨٩ ، ص ص ٦ - ٧ .

كذلك انظر : د. عماد الدين خليل حول اعادة كتابة التاريخ الإسلامي ، دار الثقافة ، الدوحة ، قطر ١٩٨٦ ، ص ص ١١٦ - ١١٧ ، ص ص ٩٢ - ٩٥ .

(٣) د. محمود اسماعيل : قضايا فى التاريخ الإسلامي : منهج وتطبيق . دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط٢ . ١٩٨١ . ص ٦ - ١٠

الكلية عن التطور فى التاريخ السياسى الإسلامي الدولى (فيما بين الفواعل الإسلامية وبينهم وبين غير المسلمين) [1] فهو عن طريق المزج بين الأحداث التاريخية وبين الافتراضات والتعميمات عن عملية التغير فى النظام الدولى يساهم فى تقديم أنماط وليس أحداث مفردة ، التحولات الكبرى وليس الوقائع المحددة، العوامل المختلفة التى اثرت على تحديد وضع الدولة (الدول) الإسلامية فى خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية . ومع ذلك فإن طبيعة هذا الاقتراب من التاريخ الإسلامي تثير فى الواقع عدة اشكاليات :

الاشكالية الأولى : تتصل بمصداقية أو صحة استخدام مقترب تحليلى غربى فى دراسة تهدف إلى المساهمة فى تقديم منظور اسلامى لأحد الفروع المعرفية وهو علم العلاقات الدولية . وتثير هذه الاشكالية كل أبعاد الجدل حول مدى ملاءمة المناهج الغربية لدراسة أوضاع ومشكلات فواعل أخرى [2] وهو الجدل الذى اكتسب مذاقا خاصا ومتجددا من واقع انتقادات منظورات اسلامية اجتهدت لتحديد سمات المنهاجية الإسلامية فى البحث [3] .

ومع ذلك فان منطلق الدراسة بهذا الصدد يستند إلى ثلاثة أمور :

من ناحية : عدم وجود تعارض بين استخدام منجزات التطورات الحديثة فى علم العلاقات الدولية وبين دراسة الخبرة الإسلامية فى مجال هذه العلاقات . بل إن تطبيق مقتربات هذا العلم إنما تثرى وتعمق من فهم الأبعاد الحقيقية لهذه الخبرة .

بعبارة أخرى فان الاجابة عن التساؤل عن مدى صحة استخدام التحليل النظمى (باعتباره أحد الأفرع التحليلية من مقترب النظم) لدراسة التاريخ السياسى الإسلامي الدولى على نحو يبرز تميز أسلوب دارسى العلوم السياسية عن المؤرخين ، إنما ينبثق عن ضرورة الوعى بقضية أعمق وأوسع ألا وهى ضرورة التمييز بين الإطار أو الأداة المنهاجية وبين مضمون التفسير والتحليل الذى يسفر عن تطبيقها . ويختلف هذا المضمون باختلاف الأطر المرجعية التى يستند اليها هذا التفسير وهذا التحليل. بعبارة أدق فان هناك فارقاً بين استخدام أدوات أو أطر التحليل التى أفرزها المنظور الغربى للعلوم الاجتماعية وبين تبنى المنظورات أو التفسيرات الغربية لتطورات وأحداث

---

(١) انظر المطلب الثانى من المبحث الثانى من الفصل الثانى .

(٢) انظر على سبيل المثال انتقادات عدم ملاءمة عدة مناهج غربية لدراسة السياسة الدولية للعالم الثالث فى :

- Bahgat Korany and Aly El- Din Hillal Dessouki (eds),The Foreign Politics of Arab States , Boulder , colo , Westview Press , 1984 .

(٣) انظر نموذجا لهذا فى :

- نصر محمد عارف :نظريات التنمية السياسية المعاصرة . دراسة نقدية مقارنة فى ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، واشنطن ، سلسلة الرسائل الجامعية ، رقم ٦ ، ١٩٩٢ .

التاريخ الإسلامي ، فتلك الأخيرة ، وكما أوضح العديد من العلماء والباحثين المسلمين [1] لايمكنها ان تقدم تفسيرا صحيحا شاملا ومتماسكا لتاريخنا الإسلامي لاعتبارات عديدة ، ومن هنا كانت الحاجة فى هذا الجزء من المشروع للوعى والالتزام بعدة ضوابط منهاجية للتفسير الإسلامي للتاريخ [2] .

ومن ناحية أخرى : فإن طبيعة جوهر تحليل النظم (أو مقترب النظم بصفة عامة) تعد تعبيراً عن وتجسيدا لفكر يعترف بتكامل وكلية وعدم انفصال الأبعاد المختلفة للظواهر الاجتماعية ومن ثم الحاجة إلى دراستها انطلاقاً من أطر نظمية وهى أطر كلية تخفف من غلواء الانقسام الجامد بين التخصصات والعلوم المختلفة [3] .

اذن ألا يمكن القول إن هذا الأقتراب يجد جذوراً فى طبيعة المنظور الإسلامي للظواهر الاجتماعية ، وألا ينبثق هذا المنظور عن طبيعة الإسلام باعتباره كلاً تمتد قواعده ومبادئه واسسه لتغطى مختلف أبعاد الكون فى ارتباطاتها ، وألا يعكس هذا المنظور الرؤية الكلية للقرآن عن وحدة الكون ، وألايمثل هذا المنظور كلا موحدا يتكون من روافد سياسية واجتماعية واقتصادية تصب فى مجرى واحد فتضفى عليه طابعه الخاص الذى يميزه عن المنظورات الأخرى المادية بشقيها الليبرإلى والماركسى [4] ؟

ومن ناحية ثالثة : نجد أن اقتراب تحليل النظم الدولية تعرض لانتقادات منهجية عديدة من داخل المنظور الغربى [5] لعل من أهمها انه مقترب استاتيكى يبحث عن كيفية الحفاظ على النظم القائمة ، أى أنه متحيز للوضع القائم لتركيزه على قيمة الاستقرار والتوازن وليس عمليات التغير والتطور نظرا لعدم تركيزه على العملية التحويلية . وتجدر الاشارة إلى أن هذا الانتقاد بصفة خاصة ينطبق على التيار الأول من الأدبيات النظمية خلال الستينات فى حين أن الرؤية النقدية

---

(١) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٣ - ١٢٨ .

- د. حامد ربيع ، اشكالية التراث ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٢) انظر المطلب الثالث من المبحث الثانى من الفصل الثانى .

(3) Richard Little : op . cit .

(٤) حول الرؤية الكلية الشاملة للظاهرة الاجتماعية فى المنظور الإسلامي ، انظر :- سيف الدين عبد الفتاح . ، التجديد السياسى والخبرة الإسلامية : نظره فى الواقع العربى المعاصر ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩م .

(٥) حول اهم الانتقادات الموجهة إلى مقترب تحليل النظم الدولية انظر :

- James E., Dougherty & Robert L. , Pfaltzgraff , Jr : op . cit .

- د. الحسان بو قنطار : العلاقات الدولية ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥ .

الشاملة لمختلف تيارات هذه الأدبيات وخاصة خلال عقد الثمانينات تبرز أن التغير من ناحية وعملية تدهور وانهيار النظم من ناحية أخرى قد أضحت فى صميم التحليلات النظمية [1] .

والاشكالية الثانية : تتمحور حول السؤال التالى هل انتظمت العلاقات الدولية الإسلامية – غير الإسلامية منذ بدايتها فى شكل نظام دولى ؟ وهل كان هناك نظام دولى واحد يجمعها واقعيا ونظريا ؟ ويتضح مغزى هذا السؤال من تعريف النظام الدولى على ضوء عدة معطيات متقابلة سواء فى الرؤية الغربية عن الإسلام أو فى الرؤية الإسلامية عن الغير. وتتلخص هذه المعطيات المتقابلة التى تناولتها عديد من الاتجاهات فى الأدبيات الإسلامية وغيرها على صعيد الدراسات التاريخية والاجتماعية فى الجانبين التاليين :

من ناحية : اذا كانت الدراسات الغربية المعاصرة عن تطور النظم السياسية الدولية قد أغفلت وأسقطت أو تجاهلت نماذج الخبرة الإسلامية ، وخاصة فى الوقت الذى كانت تمثل فيه هذه النماذج مركز العالم (كما سبق التوضيح) فان هذا الاغفال أو التجاهل أو الاسقاط كان يعكس– كما يقول البعض من دارسى العلاقات الدولية [2] اهتماماً مقصوراً على الذات نابعاً من ضرورة الاختيار على صعيد هذا النطاق الزمنى والحضارى الممتد فى تاريخ العالم . ولكنه كان يعكس أيضاً وبدرجة أساسية رفضا للاعتراف بوجود الغير ، ويمثل هذا الرفض امتدادا أو ترجمة لما أوضحه مجيد خدورى – أحد رواد دراسة العلاقات الدولية الإسلامية– كمنطلق من منطلقات تحليله للقانون الدولى الإسلامي [3] . ودار هذا المنطلق حول أسباب الاختلاف بين أنظمة القانون الدولى القديم اذا ماقوبلت بالقانون الدولى المعاصر ، فهو يقول "انها لم تكن من الشمول بحيث تتناول العالم بأسره اذ أن كل نظام من الأنظمة القديمة كان يعنى أولاً بتنظيم العلاقات بين كيانات مستقلة ودول مختلفة فى منطقة من العالم وضمن إطار أو أكثر من إطار حضارى مشترك بينها ، وقد لوحظ أن الشعوب فى كل حضارة كانت تنزع إلى اقامة كيانات سياسية مستقلة – أى إلى اقامة عائلة دولية مصغرة – تنظم العلاقات بينها بمجموعة من القوانين والأعراف المألوفة لديها لا إلى اقامة أمة موحدة تتولى الحكم فيها سلطة واحدة وينظم امورها نظام قانونى واحد . ولقد قام عدد من هذه العائلات الدولية المتعايشة وغير المتعايشة فى عدد من المناطق: الشرق الادنى ، بلاد الاغريق ، الرومان ، الصين وفى العالم الإسلامي وفى الغرب المسيحى ونشأت فى كل منها حضارة واحدة متميزة على الأقل ، وقد نشأ فى كل حضارة عدد من المبادىء والقوانين لتنظيم العلاقة بين كل دولة وأخرى فى زمن السلم والحرب ، وفى الواقع فان هذه

---

(١) انظر نموذجاً لهذه التحليلات فى المبحث السابق .

(٢) مارسيل مارل : سوسولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة د. حسن نافعة ، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ص ٢٣ -٢٤

(٣) مجيد خدورى : القانون الدولى الإسلامي ، كتاب السير للشيبانى (تحقيق وتقديم وتعليق) ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٥ ، ص ص ٩ – ١٢ .

الأنظمة القديمة لم تكن دولية بحسب مفهومنا اليوم لأن كل نظام كان نظاما منفصلا خاصا ، فشل في ادراك مفهومي المساواة والمعاملة بالمثل القانونيين ، وهما مبدآن أساسيان لكل نظام يراد به أن يكون عالميا ، ولم يكن هناك من سبيل لدمج هذه الأنظمة المختلفة في نظام واحد مترابط ، وعلى الرغم من أن كل نظام من هذه الانظمة كان يقتبس من الآخر ودون أن يعترف بالفضل ، فانه كان يدعي لنفسه التفوق الخاص في قيمه الخلقية والدينية ، فلا عجب اذن أن نرى كل نظام من الانظمة يزول بزوال الحضارة (أو الحضارات) التى نشأ فيها وازدهر . بعبارة موجزة فانه وفقا لهذه الرؤية يمكن القول إن عدم امتداد التحليل النظمى إلى الخبرة الإسلامية مبعثه عدم الاعتراف بأنها كانت جزءاً من النظام الدولى ، وكان ذلك يعد انعكاسا لطبيعة القانون الأوربى الحديث فى عصر بداية سيادة الدول الغربية على العالم ، وهو القانون الذى أوجد خلال فترة تطوره مبادىء لضبط العلاقات بين الدول المسيحية وحدها، وبقدر ماظهرت هذه الطبيعة فى رؤى مفكريّ وقانونيّ أوربا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادى عن العلاقة بين الدول المسيحية والدولة العثمانية [1] بقدر ماوجدت مدلولاتها وامتداداتها لدى محلليّ النظم المعاصرين من دارسى العلاقات الدولية الذين اسقطوا خبرة الدول الإسلامية (كما سبقت الاشارة).

كذلك ظهرت نفس المدلولات والامتدادات أيضاً فى كتابات المؤرخين الغربيين التى قدمت - كما يقول أساتذة التاريخ الإسلامي [2] - تاريخ العالم كله ، بما فيه التاريخ الإسلامي ، من زاوية نظر غربية اقليمية تجعل من أوربا مركز العالم تدور حول قطبه كل المساحات الأخرى من الأرض وماعليها من دول وشعوب وحضارات حيث تغدو أشبه بالظلال الباهتة لهيكل التاريخ الأوربى العالمى [3] ، ولم تقتصر هذه الزاوية من المنظر على الدراسات التاريخية فقط ، ولكن امتدت أيضاً للعلوم الاجتماعية والانسانية الحديثة ، فان نشأة هذه العلوم تزامنت مع الفترة التى بدأ يتكون فيها للغرب وعى بأنه مركز العالم من حيث التنظيم والفكر والعمل وتصور الحياة والانسان، ولقد كانت هذه الزاوية للنظر موضع اهتمام عديد من المؤرخين المسلمين المعاصرين [4]

---

(١) انظر أبعاد هذه الرؤية فى:د. مجيد خدورى ، الحرب والسلام ، مرجع سابق ،ص ص ٣٦٩-٣٧٢

(٢) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) من هذه النماذج الغربية لما يسمى بالتواريخ العالمية والتى افردت مكانا ضئيلا للتاريخ الإسلامي لايقارن بما قدم عن تاريخ أوربا أو التى قدمته من منظور اوربى ، انظر :

- Pirenne .I : Les Grandscourants de l' Histoire, Universelle Edition de la Baconniere Neughatel, 1948 Vol, V2, V3 .

- H.G.Wells : A Short History of the World, Cassell and Company, London, First edition, 1922.

(٤) محمد وقيدى ، كتابة التاريخ الوطنى ، دار الامان ، الرباط ، ط١ ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٦ - ١٩، ٤٠ - ٤١ .

ومن ناحية أخرى : برزت الاهتمامات من جانب المؤرخين المسلمين والغربيين على حد سواء بايجاد صورة جديدة لفهم الماضى ومن أهمها صورة التاريخ العالمى فى مقابل التواريخ المتعددة لأجزاء العالم وحضاراته ، ولقد أخذت هذه الاهتمامات تعبيرات مختلفة .

فمن أهم أركان منهاجية اسلامية مقترحة لاعادة كتابة التاريخ الإسلامي [1] تلك الدعوة [2] إلى تقديم عروض تاريخية متوازية زمنياً بين ماكان يجرى فى مرحلة ما من مراحل التاريخ الإسلامي وماكان العالم المحيط يشهده من أحداث فى المرحلة نفسها وذلك من أجل تكوين نظره شمولية تمكن من فهم طبيعة العلاقات بين عالم الإسلام والعالم الخارجى .

وفى نفس الوقت اعترفت دوائر غربية تبحث فى تقويم الاتجاهات العامة فى الابحاث التاريخية الغربية [3] أن امكانية كتابة التاريخ العالمى وطرق هذه الكتابة تعد من المشكلات المحددة التى تلقى كثيراً من الانتباه المعاصر فى محاولة لتجاوز الاقتصار على التواريخ القومية والاقليميةوذلك للوصول إلى تنظيم للمعرفة التاريخية يقدم نظرة كونية فى التاريخ تصلح من أخطاء التواريخ القديمة والاقليمية ، كما تعترف هذه الدوائر بأنه بالرغم من صعوبة وتعقد مشكلات عملية كتابة تاريخ عالمى ، وبالرغم من الانتقادات العديدة لفرضياتها وهياكلها إلا أنها تطرح بقوة الأسئلة والشكوك حول النظرة إلى تاريخ تطور أوربا الحديث (منذ القرن ١٦ الميلادى) باعتباره المتحكم فى مجرى تاريخ العالم وباعتباره مركز التاريخ الكونى .

وبالنظر إلى هذه المعطيات المتقابلة والمتبادلة بين رؤى غربية وأخرى إسلامية والتى تثير قضية الروابط والتفاعلات والعلاقات بين التواريخ السياسية أو الحضارية للطرفين الإسلامي وغير الإسلامي من ناحية وبين النظم القانونية الدولية الإسلامية وغير الإسلامية من ناحية أخرى ، فانه يمكن القول إن هذا الجزء من المشروع إنما ينطلق – فى مواجهة **أبعاد** هذه الاشكالية الثانية – من أن العلاقات الدولية بين المسلمين وغير المسلمين عبر التاريخ قد أخذت شكل نظام من التفاعلات والذى يمكن أو يجب السعى لمحاولة دراسته بالاستعانة بمنطلقات وأبعاد التحليل النظمى الدولى ، ولكن من خلال منظور اسلامى له ضوابطه ومعاييره الإسلامية فى النظر لتاريخ هذه العلاقات وفى النظر لتقسيم المعمورة كما انه منظور الطرف الإسلامي لهذه العلاقات بعد ان سادت المنظورات الأوربية لهذه العلاقات وخاصة خلال القرون الثلاثة الاخيرة ، كما أنه المنظور الذى يعى ويدرك كل محاذير وعواقب وخطورة الأخذ المطلق بفكرة وحدة التاريخ العالمى أو وحدة الجماعة الدولية ، كما يقول بها المنظور الغربى .

---

(١) انظر المبحث الاول من الفصل الثانى .

(٢) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٣١ – ١٣٢ .

(٣) جفرى باراكلو ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٦ – ٢٧٦ .

الفصل الثانى

مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي

مشكلات التعامل معها ، وصياغة الإطار النظرى النظمى للتحليل

المبحث الأول : مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي : خصائصها وأبعاد تقويمها

المبحث الثانى : الإطار النظرى المقترح للتحليل النظمى .

الفصل الثانى

مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي

مشكلات التعامل معها وصياغة الإطار النظرى النظمى للتحليل

تمهيد :

يواجه المحلل السياسى الذى يهتم بالتاريخ (تاريخ النظم ، تاريخ العلاقات ، تاريخ الافكار، تاريخ الحضارات) مشكلات منهجية متنوعة وخاصة عند التعامل مع المصادر الأصلية (الأولية) واذا كان المحلل السياسى - الذى لم يعتد أو يتدرب على هذا التعامل - يهدف إلى استخلاص تعميمات ، واذا كان المؤرخ الذى يخبر بعمق مختلف أساليب هذا التعامل - لا يهدف عادة لاستخلاص تعميمات من نطاق هذا التعامل ، فإن دراسة خبرة الممارسات الإسلامية فى مجال العلاقات الدولية يقتضى وعيا وتحديدا لطبيعة المشكلات التى تواجه الباحث السياسى عند اللجوء إلى مصادر المادة العلمية التاريخية من ناحية ، كما تقتضى من ناحية أخرى تحديد كيفية تنفيذ الجمع بين مقترب كل من المؤرخ والمحلل السياسى . وتعد الأبعاد النظرية لتحليل النظم الدولية المنطلق الذى يستند اليه المشروع لتحقيق هذا الجمع وصولا للهدف المحدد لهذا الجزء منه .

ومن ثم فان هذا الفصل ينقسم إلى مبحثين : المبحث الأول يعالج مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي ، فى حين يعالج المبحث الثانى أبعاد صياغة الإطار النظرى النظمى لتحليل المادة التاريخية على ضوء طبيعة هذه المشكلات ومنظور المحلل السياسى لكيفية التعامل معها .

المبحث الاول

مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي

خصائصها وأبعاد تقويمها

يواجه الباحث السياسى عند التعامل مع هذه المصادر مشكلات عدة تترجم قصور منهاجية هذه المصادر عن تحقيق اهدافه البحثية بصورة مباشرة ، ومع ذلك فان مضمون هذه المصادر إنما يمثل ذخائر علمية نفيسة تنتظر من يتعامل معها لتقديم نماذج تحليلية تحقق أهدافا بحثية متطورة ، وهذه الأهداف وان كانت تختلف بالضرورة عن أهداف المؤرخ إلا أنه لا يمكن انجازها بدون انجازات الأخير أى انجازات العملية البحثية التاريخية برمتها .

ولقد حددت الجماعة البحثية ولمست طبيعة وأنواع هذه المشكلات خلال تعاملها المباشر مع المصادر المختلفة لدراسة التاريخ الإسلامي ، ثم على ضوء تعاملها مع الأدبيات الخاصة بمنهاجية الكتابة فى هذه المصادر وخاصة الأصلية منها :

١ – وقبل الاستطراد فى مناقشة طبيعة هذه المشكلات ومدلولاتها بالنسبة للتحليل السياسى الدولى يجدر الاشارة إلى الملاحظات العامة التالية التى تم تحديدها خلال المرحلة الأولى الاستكشافية لطبيعة المصادر التاريخية التى يمكن الرجوع إليها ،

أ– انقسمت المصادر التى تم الرجوع إليها (وهى مصادر منشورة أساساً) إلى مصادر أصلية (أولية) أى نتاج المؤرخين المسلمين فى العصور الإسلامية المتتالية، والمصادر الثانوية : أى نتاج المعاصرين من المسلمين وغيرهم من دارسيّ ومتخصصيّ التاريخ الإسلامي ، ولقد برز لدارس العلوم السياسية ما يلى :

من ناحية تناثر وتشتت التفاصيل الخاصة بعلاقة الدولة (الدول) الإسلامية مع أجزاء العالم المحيط بين الحوليات فى كتب التواريخ العامة وعدم وجود إطار عام واحد يجمعها على أساس تاريخى ممتد نسبيا أو موضوعى ، وكان هذا الوضع يستلزم جهدا كبيرا لاستخلاص هذا الشتات المتناثر المتصل بالتعامل الخارجى للدولة الإسلامية من هذه الكتب أو من المصادر الأصلية الأخرى الأكثر اتصالا بالموضوع مثل كتب المغازى والفتوحات والسير ، مما جعل الاعتماد عليها بصورة كلية بالغ الصعوبة وخاصة مع توافر المصادر الثانوية التى قدمت محتوى هذه المصادر الأولية بصورة متتالية .

ومن ناحية أخرى كثرة وتعدد وتنوع المصادر الثانوية العربية والأجنبية مما استلزم تصنيفا وانتقاءً من بين تلك المصادر التى تتناول التاريخ الإسلامي فى مجمله أو التى تتصل بفترات تاريخية محددة (الأموية ، العباسية ...) أو قضايا أو موضوعات محورية (مثلا الهجمة الصليبية ، التترية...) أو بتاريخ دويلات متتالية فى مناطق جغرافية مختلفة للعالم الإسلامي والتى شهدت

صدمات جوهرية مع الطرف غير الإسلامي (مثلا مصر ، الاندلس ، شرق أوربا (البلقان) ...) أو التى تتصل مباشرة بعلاقات الدولة الإسلامية بالأطراف الأخرى (مثلا الأموية ، البيزنطية ، الفاطمية – البيزنطية ، العرب والروم، العثمانيون وأوربا ...)

ب – وعدا المشكلات المنهجية والمضمونية التى تمثل سمات عامة ومشتركة بين أنواع هذه المصادر والتى سيرد الاشارة اليها بالتفاصيل فيما يلى ، فان هناك مشكلات خاصة ومحددة تتصل بطبيعة مصادر بعض الفترات التاريخية ، وخاصة المرحلة العثمانية والمرحلة ما بعد الخلافة العثمانية .

فمن ناحية : نجد أنه فى مقابل أمهات كتب "التاريخ العام الإسلامي" التى ذخرت بها القرون السبعة الأولى الهجرية – وخاصة القرنين الرابع والسادس – نجد فراغا بالنسبة للكتب المناظرة خلال مرحلة العصر العثمانى، ولقد تأكدت لنا هذه الملاحظة من خلال العملية التوثيقية للمشروع كما تأكدت أيضا من واقع ما تم رصده بعد ذلك من اشارات متعددة عن طبيعة الدراسات التاريخية فى هذه المرحلة وأهم مصادرها [1] (كما سنرى بعد ذلك) ، وبقدر ما ترجع هذه الظاهرة إلى طبيعة الدراسات التاريخية فى هذه المرحلة وماترتب عليها من قلة المصادر التركية الأولية التى تتسم بالنظرة الكلية للعالم الإسلامي (كما سنرى) بقدر ما ترجع أيضاً إلى أوضاع حديثة ومعاصرة أدت إلى ضعف الترجمة إلى العربية من المصادر التركية الأولية (الوثائق والمخطوطات) وكذلك الفارسية ، فى حين أن الدراسات الاستشراقية الحديثة والمعاصرة حققت انجازات هامة نسبيا على صعيد الاستعانة بهذه المصادر. وكان من أهم هذه الأوضاع غياب العنصر التركى فى الساحة العلمية العربية وغياب العنصر العربى فى الساحة العلمية التركية مما أدى إلى حالة من اللامبالاة والتعتيم على كثير من أبعاد تاريخ العصر العثمانى قبل عصر التنظيمات

---

(١) انظر على سبيل المثال :

– كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية الجزء الثالث (الاترك العثمانيون وحضارتهم) ترجمة نبيه امين فارس ، منير البعلبكى ، دار العلم للملايين ، ط١ ، ١٩٤٩ ،وأشار المصدر السابق إلى أن أول تاريخ رسمى تركى هو تاريخ سعد الدين ١٥٦٠هـ.

– انظر عرضا تفصيليا وجامعا فى نفس الوقت لتطور طبيعة وأنواع الكتابة لدى المورخين العثمانيين منذ القرن السادس عشر وحتى التاسع عشر الميلادى فى :

– نور الدين حاطوم (واخرون) ، المدخل إلى التاريخ ، المطبعة العصرية ، دمشق ١٩٦٤ ، ص ص ٤٧٥ – ٥١٥ .

انظر أيضاً تحديدا لصعوبات ومحدودية المصادر التركية عن حقبة التاريخ العثمانى فى :

-Edward S. Creasy : History of the Ottoman Turks , Beirut. Khayat 1968 . The Introduction of Zeine . PP V-IX .

وبعده [1] . بقدر مابرزت الدعوة إلى محاولة سد هـذه الفجوة على صعيد الأوسـاط الاكاديمية العربية بقدر ما برزت أيضاً على صعيد الأوساط الاكاديمية الغربية ، فلقد أرجعت هـذه الأوسـاط بدورها اهمال دراسات التاريخ العثمانى بالمقارنة بدراسـات العصر الإسلامي القديـم والوسيط لأسباب سياسية وأخرى قومية [2] ، ولقـد سـاهمت دراسـات عربيـة جـادة فـى ابـراز أثـر وطـأة الاعتبارات السياسية والقومية على عدم دراسة التاريخ العثمـانى دراسـة عميقـة بـل واسـقاطه مـن حسابات التاريخ العربى أو تقديمه فى صورة مشوهه ومتحيزة [3] .

ومن ناحية أخرى : فـاذا كـانت المصـادر الأصليـة والثانويـة بمثابة المصـدر الأساسـى للمـادة العلمية للتحليل التاريخى للمراحل المختلفـة حتـى مـا قبـل الحـرب العالميـة الاولى وسـقوط الدولـة العثمانية فان الاعتماد على نظائر هذه المصادر في المرحلة اللاحقة لهذه الحرب كان سـيعد اعتمـادا قاصرا ، حيث كان من الأجدر الاعتماد أساساً على أدبيات العلاقات الدولية التـى درسـت هـذه المرحلة ، فقبل هذه الحرب -لم يكن علم العلاقات الدولية- فرعا معرفيا مستقلا بذاته ، وكـانت المواضيع التى تندرج تحت دراسة الظاهرة الدولية تدرس كجزء من دراسات التاريخ أو القـانون أو الاقتصاد أو الفلسفة ، ومن هنا كان سعى الباحثين إلى كتب التـاريخ لتحقيـق الأغـراض البحثيـة الخاصة بالمرحلة السابقة علـى الحـرب العالميـة الاولى . واذا كـانت الأدبيـات المختلفـة فـى مجـال دراسة العلاقات الدولية تغطى الفترة الحديثة والمعاصرة من تاريخ العلاقات الدولية للعالم الإسـلامي (باعتباره عالم المستعمرات فى ظل نظام توازن القوى أو العالم الثالث فى ظل الثنائية القطبيـة ..) ، الا أنـه يجـب النظـر إلى مـادة هـذه الأدبيـات مـن خـلال منظـور اسلامى متمـيز (يحقـق التـوازن والتجانس مع النظرة إلى المراحل التاريخية السابقة من خلال نفس المنظور أيضـاً) حيـث أن هـذه الأدبيات تقدم مباشرة إما رؤية للقيود والفرص التـى يفرضهـا النظـام الـدولى المسيطر علـى تحـرك الدول الإسـلامية وإمـا رؤيـة عـن وضعيـة هـذه الـدول والاقليـات الإسلامية فـى ظـل مثـل هـذا النظام . كما يتضح ان هناك اهتماما محدودا بدراسة النظام الفرعى الإسلامي كوحدة متكاملـة لهـا خصائصها الذاتية حيث أن الاهتمام مركز على أهداف وسلوك الدول الإسلامية ولكن فى نطـاق وضع دول العالم الثالث ككل كدول تابعة فى النظام الدولى .

---

(١) انظر على سبيل المثال :

- د. عبد الجليل التميمى ، واقع ومستقبل الدراسات التاريخية عن الولايات العربية أثناء العهـد العثمـانى ، المجلة التاريخية العربيـة للدراسات العثمانية ، العدد ١ ، ٢ يناير ١٩٩٠ . مركز البحوث والدراسات العثمانية والموريسيكية والتوثيق والمعلومـات ، تونس ، ص ٦٧ - ٧٠

(2) Kemal Karpat (ed,) : The Ottoman State and Its Place in World History . Leiden E.G.Brill , 1964 . PP 3 - 19 .

(٣) د. سيار الجميل ، العثمانيون وتكوين العرب الحديث ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ .

٢ – هذا ولقد استرشدت المرحلة الثانية من التعامل مع المصادر الأصلية والمصادر الثانوية بضوابط نبعت من نتائج التفاعل بين دراسة خصائص منهاجية وأنواع الكتابة التاريخية الإسلامية وبين اشكاليات التحليل السياسى الدولى للمادة التاريخية . ولقد تحقق هذا التفاعل باللجوء إلى ادبيات علم التاريخ الإسلامي ومنهاجيته ، ومن ثم فان هذا المبحث ينقسم إلى مطلبين أولهما يعرض لأبعاد هذا التفاعل والثانى ويعرض لهذه الضوابط .

المطلب الأول : تطور علم التاريخ الإسلامي ومنهاجية كتابته :

المدلولات بالنسبة لاشكاليات التحليل السياسى الدولى له :

لقد اقترنت المرحلة الأولى من العملية البحثية فى المصادر الأصلية والثانوية (وهى المرحلة الاستكشافية) بالتعامل مع ادبيات عربية معاصرة فى مجال علم التاريخ الإسلامي من ناحية وتطور منهاجية الكتابة فيه وفلسفته من ناحية أخرى ، وفى مجال الدعوة إلى اعادة هذه الكتابة (منهجا وتطبيقا) من ناحية ثالثة . ولقد كان هدف هذا التعامل هو الاجابة بطريقة علمية منظمة عن العديد من التساؤلات والانطباعات التى برزت أمامنا خلال المرحلة الاستكشافية فى المصادر الأصلية حول خصائص هذه المنهاجية ، وحول أبعاد الانتقادات الموجهة اليها ، ولقد ترتب على نتائج هذا التعامل تحديد ضوابط الاستعانة بكل من المصادر الأصلية والثانوية (كما سنرى فى المطلب الثانى) فما هو اذن محور هذا التعامل وكيف تمت صياغته ؟

١ – يلقى علم التاريخ الإسلامي الضوء على الخطوات التى مرت بها الكتابة التاريخية بأنواعها المختلفة عبر مراحل تطورها دون التعرض لتطور المنهج الذى اتبع فى هذه الكتابة [(١)] لذا فان الحلقات الثلاث من الأدبيات المشار إليها عالياً تكمل بعضها البعض لخدمة أهداف دراسة التاريخ أو تطوير الكتابة التاريخية منهاجا ورؤى .

ولقد كانت هذه الأدبيات المعاصرة نتاج تيار أساسى لتجديد الاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية التطبيقية منها والمنهجية ، ولقد أخذ هذا التيار يكتسب ذاتية بعد أن قام واعتمد فى البداية على نتائج جهود المستشرقين التى قطعت شوطاً طويلاً فى نشر كتب التاريخ الإسلامي ودراسة موضوعاته ومنهاجيته دراسة منظمة وحيث التفت عدد كبير منهم إلى دراسة علم التاريخ عند المسلمين [(٢)] ، هذا وكان التراث الفكرى الإسلامي قد عرف – قبل الجهود

---

(١) د. أحمد رمضان احمد ، تطور علم التاريخ الإسلامي حتى نهاية العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ١٥٤ .

(٢) حول أهم هذه الجهود الاستشراقية انظر موجزا لها فى :

– صالح احمد العلى ، مقدمة فى : فرانز روزنتال : علم التاريخ عند المسلمين ترجمة د. صالح أحمد العلى مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٣ ، ص د – ى .

الاستشراقية – دراسات تفاوتت طبيعتها من قرن لآخر فى مجال علم التاريخ ، ولقد جاءت هذه الدراسات فى نطاق جهود تصنيف العلوم منذ القرن الثالث الهجرى والتى اوضحت ، من خلال النظرة الشاملة لجوانب المعرفة وضع التاريخ ومكانته بين العلوم كما حددت أهدافه ومناهجه ، وكان التاريخ قد أخذ –كعلم ونشاط ثقافى خاص – يشغل أذهان المفكرين فى القرنين الرابع والخامس والسادس الهجرى ، ولكن باعتباره من الفروع الثانوية التى تُبحَث لذاتها أو كعملية فكرية مستقله . ولكن شهد القرنان التاسع والعاشر الهجريان بداية الأبحاث الإسلامية الخاصة بعلم التاريخ نفسه على يد أعلام زاهرة : الكافيجى ، السخاوى ، السيوطى، و لم تظهر فى التراث بعدها أعمال بنفس قدر الجدية أو أكثر نشاطا [1] حتى ظهرت بعد ذلك دفعات متنوعة من هذه الدراسات فى العصر الحديث والمعاصر على يد المستشرقين ثم المسلمين .

وتنقسم محاور تركيز الأدبيات العربية المعاصرة فى هذا المجال بين تلك التى تقدم دراسة معمقة لتطور علم التاريخ الإسلامي ، وما بين تلك التى ترصد وتصنف واقعاً وأبعاد تطور منهاجية الكتابة (فى المصادر الأصلية وكذلك الثانوية) وتقومها وذلك فى إطار مايسمى الدعوة إلى اعادة كتابة بل وقراءة التاريخ الإسلامي من مصادره التراثية المتعاقبة . هذا ولقد اتفق كل من ساهم فى هذه الأدبيات على ضرورة وحيوية هذه النظرة النقدية حتى يمكن الانطلاق والتجديد فى الدراسات التاريخية الإسلامية . والجدير بالملاحظة أن الأدبيات المعاصرة فى علم التاريخ الإسلامي ومنهاجيته (والتى تم الرجوع اليها) قد عالجت التطور فى هذا المجال خلال القرون التسعة الهجرية الاولى بصفة أساسية و لم يلق التطور فى القرون التالية الا النذر اليسير من الاهتمام والذى انصب فقط على الاشارة إلى تيار التفسير منذ ابن خلدون إلى مدارس التواريخ القطرية مثل المدرسة المصرية خلال العصر العثماني. ومن ناحية أخرى فان حلقة ادبيات الدعوة إلى اعادة كتابة التاريخ الإسلامي واعادة قراءة مصادره الأصلية قد انصبت على تقويم المصادر الثانوية ولو فى عموميات كبرى وليس على المصادر الأصلية فقط.

٢ – هذا ويختلف مبعث اهتمام المؤرخين بهذا التيار المتعدد الروافد من الأدبيات النظرية عن مبعث اهتمام المحلل السياسى .

– شاكر مصطفى ، التاريخ العربى والمؤرخون : دراسة فى تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله فى الإسلام (الجزء الاول) دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٩ – ٤٠ .

– السيد عبد العزيز سالم ، التاريخ والمؤرخون العرب ـ دار الكتاب العربى ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ص ٦ـ ٩ .

ـ محمد عبد الغنى حسنى ، علم التاريخ عند العرب ـ مؤسسة المطبوعات الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦١، ص ص ٢٠٤ ـ٢١١.

(١) شاكر مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ١١ ـ ٨١ .

ـ فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ٩ـ ١٦

* فان المؤرخ – كما يقول البعض [1] يهتم بهذه الأدبيات لأنها منطلق أساس للدراسة النقدية وبدونها لا يمكن أن يتحقق فهم نشأة الكتابة التاريخية ودوافعها واتجاهات وآراء المؤرخين وأساليبهم البحثية ونظرتهم إلى أهمية التاريخ ودوره فى الحياة الثقافية والعامة والأدوار التى مر بها تأليف الكتب التاريخية في الإسلام والتى مر بها تطور التفكير التاريخى الإسلامي ، كما أنه لا يمكن أن يتحقق بدونها المقارنة مع نتائج البحوث النظرية الحديثة فى علم التاريخ .

* أما المحلل السياسى – فإن مبعث معيار التجائه إلى هذه الأدبيات لابد وأن يكون محكوما بالبحث عما يتصل بالعلاقة بين دراسة التاريخ الإسلامي ودراسة العلوم الاجتماعية المختلفة ، ولقد حكم التجاؤنا إلى هذه الأدبيات – والذى تزامن احيانا وتلى فى أحيان أخرى المرحلة الأولى الاستكشافية للتعامل مع المصادر الاصلية – البحث عن إجابات للاشكالات المنهاجية التى يواجهها باحث العلوم الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة ، أى حكمنا البحث عن مدى اسهام هذه الأدبيات المعاصرة فى الارشاد من عدمه عن كيفية توظيف التحليل التاريخى لتحقيق أهداف بحثية تتخطى أهداف البحث التاريخى التقليدى فى حد ذاته ، حيث ان التعرف على المادة التاريخية من مصادرها الأولية ليس غاية فى حد ذاته بالنسبة لدراستنا فان هدفنا ليس التاريخ أو اعادة كتابة التاريخ من مصادره الأصلية ولكن توظيف هذه المادة – كما جاءت فى مصادرها المنشورة الاصلية والثانوية – لتحقيق الأهداف البحثية السابق تحديدها .

ولقد فرض هذا الهدف البحث فى الأدبيات النظرية فى التاريخ الإسلامي من زاوية محددة حتى يمكن اكتشاف أبعاد هذه المنهاجية ومن ثم علاج ما تفرضه من مشكلات أمام التحليل السياسى . بعبارة أخرى كان البحث من منظار المحلل السياسى ومن ثم كان هدف القراءة فيها هو محاولة الاجابة عن عدة اسئلة محددة (تنطبق على المصادر الأصلية أساساً وكذلك الثانوية) :

– ما فائدة وأهمية دراسة التاريخ الإسلامي ؟

– ما هى خصائص منهاجية كتابة هذا التاريخ وكيف تطورت ؟ وما درجة تطور الاهتمام بالعوامل المفسرة للأحداث والتحولات ؟

– ما هى أنواع الكتابة التاريخية وموضوعاتها وما هو وزن ودرجة تميز أو خصوصية ما يتعلق بالتاريخ السياسى الدولى ؟

---

(١) عبد العزيز الدورى ، علم التاريخ عند العرب ، ١٩٦٠ ، ص ص ٩ – ١٢ .

– انظر أيضاً أهداف الكتب التى تبحث فى علم التاريخ عند المسلمين فى :

– فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ٩ – ١٦

أولاً : أهمية وفائدة دراسة التاريخ الإسلامي : فى نطاق التعريف بالتاريخ الإسلامي وتطور وضعه بين تصنيف العلوم الإسلامية ومكانته بينهم أوضح روزنتال [1] أن التاريخ وان لم يشكل قسما من التربية العالية الإسلامية وتعرض لهجمات شديدة من رجال الدين إلا أن تطوره كعلم مستقل نشأ من اهتمام العلوم الدينية الإسلامية بالتاريخ، ومن ثم فان معظم علماء الدين وإن اعتبروا التاريخ مساعدا لدراساتهم إلا أنه كان فى نظرهم ليس ندا لموضوعات هذه الدراسات ، ولذا فان الدراسات المتخصصة فى علم التاريخ والتى ظهرت فى القرنين التاسع والعاشر الهجريين قامت على الدفاع عن أهمية الدراسات التاريخية لخدمة الدراسات الدينية والفقهية .

هذا ولقد حملت لنا روافد عديدة من تراث الفكر التاريخى الإسلامي توجهات متضادة للمؤرخين المسلمين الأوائل حول أهمية دراسة التاريخ ، فلا يرى بعضها فى هذه الدراسة أى نفع بل قد ترى انها تصل إلى الحرام لما يقع فيها من غيبة .

ومن ثم تدعو إلى عدم الاشتغال بعلم السير وطبقات الرجال والتاريخ ، وفى المقابل فان تيارا اخر يرى ضرورة الاشتغال به لما لهذا الاشتغال من مزايا [2] ولقد لخص البعض [3] هذه المزايا فيما يلى : أنه كان يحقق حاجات فكرية (روحية وثقافية) كما يحقق حاجات عملية حياتية بعضها دينى تشريعى وبعضها سياسى اقتصادى يتصل بإدارة الدولة ، وبعضها ذو طابع سياسى اجتماعى يتصل بعناصر الدولة القومية وتياراتها الاساسية، كذلك كان من بين الحاجات التى كانت معرفة التاريخ عنصرا حيويا فى التعامل معها تحديد العلاقات الاجتماعية والسياسية والمالية مع غير المسلمين وتسجيل واثبات الأحداث الكبرى ومنها الفتوحات والمعارك ، ولقد تولدت هذه الحاجة الفكرية والعلمية بصورة تدريجية تراكمية على نحو انعكس على صورة التدوين التاريخى الأولى فى القرون الأربعة الهجرية الأولى ثم على تطور مسارها وأنواعها ومنهاجيتها مع المؤرخين المتأخرين أى منذ القرن الخامس وحتى التاسع الهجرى ،

هذا ولقد أقام تيار الأدبيات العربية المعاصرة حول تطور علم ومنهاجية التاريخ الإسلامي [4] ، أقام دعوته للاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية على ما للوعى بفقه التاريخ من مزايا وفوائد

---

(١) فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨ – ٧٨ ،

(٢) انظر هذه التوجهات المتضادة فى نظر المؤرخين للمسلمين الأوائل فى :

– محمد عبد الغنى حسنى ، مرجع سابق ، ص ص ٥ – ٢٦ ،

(٣) شاكر مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠ - ٦٤ ، ٤٤٥ – ٤٤٦ ،

– السيد عبد العزيز سالم ، مرجع سابق ، ص ص ١٧ – ٣٤ ،

(٤) قاسم عبده قاسم ، الرؤية الحضارية للتاريخ عند العرب والمسلمين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ص ٥٩ –١٠٠ ،

متنوعة (دروس الماضى من أجل فهم الحاضر لاستئناف الأمة الإسلامية لدورها القيادى ، معرفة السنن الربانية ، تأكيد جملة من الحقائق الهامة مثل الدور القيادى للأمة الإسلامية فى تاريخ البشر ٠٠٠) وفى المقابل فلم تبرز من بين هـذه الأدبيات أى دعوة للاهتمام أو محاولة توظيف مصادر التاريخ الإسلامي لتعميق وتطوير البحث فى فروع معرفية أخرى انطلاقا من منظور إسلامى متكامل ٠

وعلى العكس فان أدبيات غربية معاصرة فى مجال التاريخ الإسلامي قدمت نموذجا يعترف بأهمية هذه المصادر فى الدراسات والعلوم الاجتماعية المعاصرة وخاصة العلوم السياسية ، حيث قدمت بعض هذه الأدبيات [1] تصورات عن مقتربات واستراتيجيات بحثية للتعامل مع هذه المصادر اعترفت أنها لاتفيد فقط المبتدىء فى دراسة هذا المجال ولكن تستجيب أيضاً لاحتياجات الباحثين فى فروع أخرى ، وحيث عرضت لكيفية مواجهة المشكلات المنهجية التى تعترض الباحثين الجدد فى مصادر التاريخ الإسلامي التقليدية والذين يدرسون قضايا سياسية محددة مثل السلطة ، التماسك السياسى فى المجتمعات الإسلامية ٠

ولقد كانت نماذج هذه الأدبيات استجابة لأبرز الاتجاهات المعاصرة فى الغرب فى عالم دراسة التاريخ وهى الحرص على المتابعة الدقيقة للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية ٠ وهذا الحرص أكدته الأدبيات المهتمة بتطور اتجاهات الأبحاث التاريخية فى الغرب [2] ٠

ثانياً : منهاجية كتابة التاريخ الإسلامي : الخصائص والتطور : يلقى بنا هذا الموضوع فى صميم مشكلات فنية متشعبة عالجتها أدبيات مختلفة من زوايا شتى ، ولايعنينا منها فى هذا الموضع أكثر من الاشارة وبايجاز إلى بعض الأبعاد التى تم استخلاصها من التيار العام لمضمون هذه الأدبيات :

١- بالنظر إلى جانب التطور فى هذه المنهاجية [3] نجد انه قد حدث الانتقال من مرحلة أسلوب التدوين التاريخى الموسوعى والجزئى إلى مرحلة تفسير التاريخ وفلسفته ٠

- د٠ عبد الحليم عويس ، فقه التاريخ وأزمة المسلمين الحضارية ، دار الصحوة للنشر ، ١٩٨٦ ، ص ص ٦ - ٨ ، ١٤ - ٢٧ ٠

- محمد بن صامل العليانى السلمى ، منهج كتابة التاريخ الإسلامي مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين ٠ دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط١، ١٤٠٦-١٩٨٦، ص ص ٥٧-٧٠ ٠

(١) انظر على سبيل المثال :

-Stephen Humphreys : Islamic History (A Framework for Inquiry . Bibliotheca Islamica, Minnepolis , USA . 1988 . P 9 - 13

(٢) جفرى باراكلوا ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩

- والمرحلة الأولى تمتد تقريبا طوال القرون من الرابع إلى الثامن الهجرى والتى تسمى عصر المؤرخين التقليديين للاسلام أو عصر مؤرخى الإسلام القدامى أو التاريخ الإسلامي فى العصور الوسطى ، وهذه المرحلة قد اعقبت المرحلة التمهيدية أى مرحلة الاخباريين أو الرواة والتى شغلت القرون الهجرية الثلاثة الاولى حيث أن نهاية القرن الثالث الهجرى هى التى شهدت مولد كبار المؤرخين مع تبلور اتجاه تدوين التاريخ الإسلامي .

هذا وتبدأ المرحلة الكبرى الثانية مع ابن خلدون بصفة خاصة وهى التى شهدت بواكير ونضج عملية تفسير التاريخ فى التقاليد الفكرية الإسلامية ، ولقد اتسمت الكتابة فى المرحلة الأولى بالمنهج السردى التقليدى للأحداث وفق السنين أى التاريخ بالحوليات أو الأحداث دون التوقف بدرجة كافية عند الدلالات والتفسيرات التاريخية . فإن مقصد مؤرخى الإسلام الأوائل لم يكن إلا استيعاب الأخبار والمحافظة على كيفية اتصالها من خلال طريقة التواتر ، أى تحقيق الروايات عن طريق الاسناد إلى الرواة . ومع ذلك فلقد تعرض هذا الأسلوب النقلى إلى مثالب عديدة ، نظرا لعدم التمسك دائما بالاسناد الصحيح والضابط المتصل أو بالتحقق من الروايات ، ونظرا لتأثيرات المناخ السياسى المحيط بالمؤرخ مما أدى إلى تدخل اعتبارات الهوى والتعصب على حساب التجرد والعدل والموضوعية . ولقد أدى هذا كله كما حدث ابتداء من ابن خلدون ، ومن قبله ابن العربى، إلى وضع معايير يعتمدها المؤرخ فى معالجة الوقائع التاريخية ليتبين مايحتمل الصدق ويمكن قبوله والتسليم به وصولا إلى الحقيقة التاريخية الصحيحة وتنقية لجوانب هامة من التاريخ الإسلامي.

وبالرغم من أن بوادر التفسير والرؤى قد ظهرت فى جهود مؤرخين سابقين على ابن خلدون وخاصة جهود المسعودى ومسكويه والبيهقى وابن العربى وابن حزم الاندلسى ، إلا أن أسلوب تدوين التاريخ ظل وحتى القرن التاسع الهجرى يقع بصفة خاصة فى النطاق الوصفى التقريرى ، ولم يصل إلى اعتبار التحليل والتعليل من أساليبه المقررة ولم يصبح ممارسة فكرية مستقلة ، ولذا ظل وسيلة لاهدفا كما ظل فى نطاق خدمة العلوم الأخرى أكثر مما كان عاملاً فى تطوير الفكر الإسلامي نفسه . فان استغراق مؤرخى الإسلام فى احترام النص والاسناد قد

---

(٣) د .سيدة كاشف ، مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فية ، دار الرائد العربى ، بيروت، ١٩٨٣ ، ص ص٦٣ - ٧٥ .

- د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٩٩ - ١٠١ .

- محمد عبد الغنى حسنى ، مرجع سابق ، ص ص ٨٤ - ٢٠٣ .

- د.عفت محمد الشرقاوى ، أدب التاريخ عند العرب (الجزء الاول) فكرة التاريخ ونشأتها وتطورها ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢٤٧ - ٢٧٥ .

ابعدهم عن المناقشة الكاملة والمباشرة للمحتوى الذى تحمله الرواية التاريخية وهو الأمر الذى حال دون تطور المنهجية التاريخية نحو العلمية الكاملة ٠

ومع ذلك فلا يمكن انكار أن هذا الوصف والتقرير للواقع كان تسجيلا حياً وخطيراً وضروريا لتجربة حضارية جديرة بتسجيل أبعادها ، ومن ثم ذخيرة نفيسة من الأحداث وحافظ عليها ٠

وإلى جانب هذا الدفاع عن قيمة هذا الأسلوب التسجيلي السردى فان هذا الاسلوب بمفرده ليس أساسا كافيا لاتهام جهود مؤرخى الإسلام القدامى أو من يسموا "بالتقليديين" بافتقاد الرؤية الفلسفية أو التفسيرية للتاريخ ٠ فكما يقول روزنتال أحد المستشرقين ذوى الدور الرائد فى دراسة منهاجية كتابة التاريخ الإسلامي [1] ان القضايا الفلسفية المتصلة بفكرة التاريخ ليست الا من تطورات الفلسفة الحديثة والتى تختلف كلية عن مفهوم التاريخ فى الإسلام ٠ كذلك كان المؤرخون المسلمون يجهلون ذلك النوع الخاص من المنفعة المادية التى يلصقها تفكيرنا الحديث بالتاريخ ، فهم لم ينظروا للتاريخ كوسيلة لنشر الافكار ، أو بعبارة أخرى لم يقصدوا متعمدين فى كتابة تواريخهم أن يعيدوا تفسير التاريخ بالطريقة التى تنسجم مع الأفكار التى يريدون نشرها أو الدفاع عنها ٠ وبالرغم من أن بعض المؤرخين قد تأثر بالأهواء السياسية (أموية – أو عباسية) فان المؤرخين بصفة عامة –وفق روزنتال– لم يتعمدوا تلوين تاريخهم لان هذا يناقض تماما فكرتهم عن التاريخ ألا وهى رواية الأحداث التى قد تكون صحيحة أو مكذوبة ٠

٢ – وبالنظر إلى الأبعاد الانتقادية العديدة –القديمة والحديثة– لمنهاجية الكتابة التاريخية التقليدية وخاصة غياب التفسير ، والاغراق فى التفاصيل والجزئيات والمبالغة فى أو عدم صحة دقة أو تضارب بعض الروايات أو الأحداث ، بالنظر إلى هذا كله يمكن أن نتلمس أبعاد الدعوة المتجددة – التى تبلورت على صعيد أدبيات نظرية معاصرة – لمراعاة بعدين هامين لاعادة كتابة التاريخ الإسلامي: وهما بعدان يتداخل على صعيدهما اشكاليات النقد التاريخى والتفسير ٠

من ناحية: هناك الدعوة لبذل محاولات جادة لتنفيذ المنهج النقدى الذىبدأ رسوخه مع ابن خلدون على قضايا وفترات كثيرة فىتاريخنا الإسلامي كما قدمتها المصادر الأصيلة [2] ٠

---

(١) د. عبدالحليم عويس ، نحو منهجية جديدة فى فقه التاريخ ، تفسير التاريخ فى تراثنا الإسلامي : الإسلام اليوم ، عدده يوليو ١٩٨٧ ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، ص٣١ ٠

ـ د. عماد الدين خليل ، حول اعادة كتابة التاريخ ، مرجع سابق ص ص ٣٠ ٠

ـ د. شاكر مصطفى، مرجع سابق، ص ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩، ٣٩٩ ـ ٤٠٠، ٤٥٦ ـ ٤٥٧ ٠

(٢) فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ٨٦ ـ ٩٢ ٠

ـ د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١١٨ ـ ١٢٠ ٠

وبقدر مالقردت محاولات عديدة (1) جهودها لتصحيح "أخطاء متنوعة" جاءت في مصادر أصيلة لمراحل مختلفة من التاريخ الإسلامي ، وذلك بالاستناد إلى ماسُمي بالادلة "العقلية" فان محاولات أخرى (2) افردت جهدها لتصحيح أخطاء وقعت فيها دراسات حديثة عربية واستشراقية لأنها تعرض التاريخ الإسلامي بمعزل عن "منهج اسلامي للدراسات التاريخية" ، هذا و لم تخل دراسة فى المنهاجية من نماذج متنوعة تبين الحاجة لهذا التصحيح أو هذا التقويم لبعض الوقائع والأحداث أو التطورات الهامة (3) .

والجدير بالاشارة هنا أن التيار الغالب على هذا التصحيح أو اعادة النظر أو التقويم إنما ينصب أساساً على الأوضاع الداخلية المختلفة (وخاصة فى العصر النبوى والخلافة الراشدة والاموية) وليس بدرجة اكبر على أوضاع العلاقات الدولية ، كما أنه يتصل فى معظم الأحيان بوقائع جزئية محددة الزمان والمكان وليس بسمات عصر أو خصائص مرحلة أو قضية كبرى ، كذلك يغلب على هذه النماذج سمة الحماس والانفعال والاستناد أساساً إلى الدوافع القوية المنبعثة من مثاليات ومبادىء الإسلام (4) ، وبالرغم من ان البعض (5) يرى أن الواقعة والنص لايمكن ان

- د. سيده الكاشف ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٧ -١٤٧ .

(١) انظر على سبيل المثال :

- د. ابراهيم على شعوط ، اباطيل يجب أن تمحى من التاريخ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٣ .

(٢) انظر على سبيل المثال :

- د. جمال عبدالهادى محمد مسعود ، د. وفاء محمد رفعت جمعه : أخطاء يجب أن تصحح فى التاريخ الإسلامي ، لماذا ؟ وكيف ؟ دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة، ١٩٨٦،ص ص ٢٥-١٨٠

(٣) انظر على سبيل المثال الدعوة إلى تقويم ومناقشة واعادة النظر فى :

- أسباب عدم تناول العلاقة المميزة بين هارون الرشيد وشارلمان فى المصادر الأولية لدراسة التاريخ الإسلامي .

- انظر د. سيدة الكاشف ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ - ١٥١ .

- تهمتا الغنيمة والسيف فى تفسير ادوات ودوافع الفتح الإسلامي .

- انظر د. عبده الرحمن على حجى ، نظرات فى التاريخ الإسلامي . دار الارشاد ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ص ٥٦ - ٩٨

- اتهام الفتح الإسلامي لمصر بحرق مكتبة الاسكندرية .

- انظر محمد عبد الغنى حسن ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ - ٤٨ .

(٤) انظر على سبيل المثال الخط العام فى التحليل فى كل من :

- ابراهيم على شعوط ، عبد الرحمن حجى ، مراجع سابقة .

(٥) د.عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٣ - ١٣٥ .

يصمدا امام ثقل واقناع التجربة التاريخية ، فان البعض الآخر [1] يضع شروط المؤرخ المسلم . اذن هل انصاف دراسة التاريخ الإسلامي أمام مهاجميه ومتهميه لاتقتضى اسانيد ومصادر أخرى يجب أن يتسلح بها الباحث المسلم ليقدم تحليلا علميا حديثا ؟ وهنا تكمن كل معضلات وضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ (كما سنرى) [2] .

ومن ناحية أخرى : هناك الدعوة للتركيز على الكليات والروابط وتخطى اسار التفاصيل والجزئيات التى تعج بها المصادر التاريخية القديمة وصولا إلى الكليات فى سياق الحركة التاريخية الأكبر أى وصولا لتحليل مسيرة حركة التاريخ الإسلامي فى مساره الطويل والقاء نظره عامة على خطوطه العريضة الأساسية ، والوصول إلى هذه الرؤية الشاملة الكلية العامة لمسار حركة التاريخ الإسلامي إنما يتحقق عن طريق البحث في الأسباب والعلل وراء الظواهر التاريخية ووراء نقاط التحول الكبرى فى هذا التاريخ [3] ومن هنا كانت سلسلة من الدراسات المعاصرة التى حاولت من زوايا شتى الاسهام فى بلورة وتقديم نماذج لهذه الرؤى الشاملة لحركة التاريخ الإسلامي [4] ، هذا ولقد اهتم أيضاً **بالأبعاد** التنظيرية وراء هذه الرؤى تيار آخر هام من الأدبيات المعاصرة التى انطلقت من تقويم الجهود السابقة لمؤرخى الإسلام فى مجال تفسير أو فلسفة التاريخ الإسلامي والمقارنة بين هذه الجهود ومحاولات التفسير الأخرى العلمانية (كما سنرى فى موضع لاحق) [5].

إذن هل ساهمت المصادر الثانوية لدراسة التاريخ الإسلامي فى تقديم مثل هذه الرؤى الكلية الشاملة عن قضايا ومشكلات وتفاعلات عصور أو مراحل من هذا التاريخ ؟ وهل كان **للأبعاد**

---

(١) محمد بن صامل العلياني ، مرجع سابق .

(٢) انظر المطلب الثالث من المبحث الثانى .

(٣) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ٩٢ - ٩٥ .

- د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٦ - ١٠ .

- د. عبد الرحمن حجى ، مرجع سابق ، ص ص ١٠ - ١٢ .

- د. عفت الشرقاوى ، مرجع سابق، ص ص ١٦ - ٢٠ .

(٤) انظر على سبيل المثال :

- منير الغضبان ، المسيرة الإسلامية للتاريخ .

- انور الجندى ، الإسلام وحركة التاريخ ، رؤية جديدة فى فلسفة تاريخ الإسلام ، بيروت ، دار الكتاب اللبنانى ، القاهرة، دار الكتاب المصرى ، ١٩٨٠ .

- سميح عاطف الزين ، حركة الإسلام فى المفهوم الإسلامي .

(٥) انظر المطلب الثالث من البحث الثانى من هذا الفصل : الضوابط المنهاجية للتفسير الإسلامي للتاريخ .

الدولية وضعها المميز ؟ وكيف يمكن للمحلل السياسى ان يتعامل مع مقتضيات المنهج النقدى ومدارس التفسير ؟ اليست اهدافه تتخطى أهداف نقد الوقائع والأحداث المحددة حيث تركز على عموميات وتيارات التفسير ؟

ثالثاً : أنواع الكتابة التاريخية : الموضوعات والتطور : لم ينفصل التأليف فى تطور علم التاريخ الإسلامي أو منهاجية الكتابة التاريخية عن متابعة التطورات فى أنواع هذه الكتابة وموضوعاتها ، ولقد حكم قراءتنا فى الأدبيات النظرية حول هذا الموضوع هدف البحث عن وزن مصادر دراسة التاريخ السياسى العسكرى الاقتصادى الدولى بين مصادر أنواع التواريخ العامة والجزئية من ناحية ، وعن مدى اخذ مصادر التواريخ العالمية فى الاعتبار تاريخ غير المسلمين وعلاقته مع تاريخ المسلمين من ناحية أخرى .

١ – وفى هذا الصدد ومن واقع جهود رائدة متعددة فى مجال دراسة أنواع الكتابة التاريخية والتطور فيها امكن استخلاص الأبعاد الثلاثة عن التطور الأفقى (الزمنى) والتطور الرأسى (المضمونى)والتطور الجغرافى لأنواع هذه الكتابة :

أ – كانت بداية التأليف العلمى فى التاريخ عند المسلمين (بعد مرحلة الرواية والخبر) وثيقة الصلة بالحديث والسنة والشريعة وكان الهدف هو دراسة سيرة النبى صلى الله عليه وسلم وأعمال الصحابة والجماعة الإسلامية الناشئة وأخبار الغزوات والجهاد ، ومن ثم كانت أقدم الكتب التاريخية التى تجمع بين الحديث والتاريخ هى كتب المغازى والسير ، أى أن كتابة السيرة كانت أول حقل من الدراسات التاريخية الإسلامية والتى توسعت بعد ذلك فى ظل أحداث واحتياجات واهتمامات الدولة الإسلامية المتوسعة لتشمل فعاليات وأقوال الصحابة والتابعين وتجارب الأمة ، ومن ثم كان كاتبو السيرة النبوية وأصحاب كتب الطبقات ومؤرخو الفتوحات الإسلامية والمغازى أكبر الممهدين لكتابات المؤرخين فى العصر العباسى حين بدأ المؤرخون منذ منتصف القرن الثالث الهجرى يكتبون فى التاريخ العام للدولة الإسلامية وأحوال الأمم والبلاد .

بعبارة أخرى ، فانه بعد أن تبلور اتجاه المحدثين والاخباريين انعكست التطورات الثقافية الناجمة عن التطورات السياسية والاجتماعية والتى تراكمت عبر القرون الثلاثة الأولى من الهجرة فى شكل تركيز الشعور بوحدة الأمة واهمية خبراتها المتصلة ، ولقد انعكس هذا الوضع على اتجاه الكتابة التاريخية نحو كتب التواريخ العامة [(١)]

---

(١) انظر التفاصيل فى :

- د. سيدة كاشف ، مرجع سابق ، ص ص ٣١ - ٦٢ .

- د. عبدالعزيز الدروى ، مرجع سابق ، ص ص ١٣ - ٦٠ .

وبعد بداية كتابة التواريخ العامة دخل علم التاريخ الإسلامي فى دور جديد هو دور تاريخ العلوم وتصنيفها ، ثم أعقبه دور الفهرسة ثم جاءت مرحلة كتب التراجم والطبقات ، وكانت كتب فلسفة التاريخ ثم الموسوعات التاريخية اخر حلقات هذا التطور فى أنواع الكتابة والذى وصل ذروته فى القرن العاشر الهجرى [١] .

ب – وإلى جانب هذه المتابعة الزمنية الأفقية لتطور أنواع الكتابة نجد محاولات أخرى للمتابعة تلقى بالضوء على تطور أنواع الكتابة من حيث المضمون والمحتوى، فاذا كان البعض [٢] قد تحدث عن تاريخ النخب وتاريخ لحوليات عصور أساسية للتاريخ ثم تحدث عن تاريخ الدول والطبقات والانساب والتراجم والجغرافيا والتنجيم والفلسفة والعلوم السياسية والاجتماعية باعتبارها فروعاً غير تاريخية من المعرفة ولكن ساهمت فى محتويات الكتابة التاريخية [٣] ، كذلك جرى الحديث عن تواريخ العالم والتواريخ المحلية والتاريخ المعاصر والمذكرات [٤] .

ج – وإلى جانب هذا التصنيف النوعى نجد جهدا رائدا آخر يقدم تصنيفا جغرافيا، فبعد تناول نشأة وتكون علم التاريخ فى الإسلام فى القرون الثلاثة الهجرية الاولى، وبعد تناول الملامح العامة للتاريخ الإسلامي فى المشرق العباسى (رجاله ، تطور المادة التاريخية ، تطور المنهج فى التدوين ، وتنظيم المادة وفى الخط الفكرى) [٥] نجده يصنف مصادر وأنواع الكتابة فى هذا التاريخ – منذ القرن الرابع الهجرى وحتى أواسط القرن السابع الهجرى على أساس المدارس الموزعة جغرافيا (المدرسة العباسية ، المدرسة المصرية، مدرسة الشام ، مدرسة اليمن ، المدرسة الفارسية ، المدرسة المسيحية) [٦] .

٢ – وعلى ضوء استعراض هذه المحاولات المتنوعة الأسس (الزمنية ، النوعية، الجغرافية) لعرض التطور فى أنواع الكتابة التاريخية فلقد كان من المنطقى وفقا لاهدافنا البحثية أن يظهر لنا أن كتب التواريخ العامة والتى تسمى احيانا العالمية [٧] هى التى ستحوذ اهتمامنا بالأساس .

---

(١) د. احمد رمضان احمد ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩ -٢٢٣ .

(٢) فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ٩٥ - ١٣٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ١٣٨ - ١٨١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٨٣- ٢٤٠ .

(٥) شاكر مصطفى ، مرجع سابق

(٦) شاكر مصطفى ، التاريخ العربي والمؤرخون (الجزء الثانى)

(٧) وقائمة هذه الكتب التى تم النظر فيها بعد ذلك فى الجزء التطبيقى الأخبار الطوال للدينورى (ت ٢٨٢ هـ)، التاريخ لليعقوبى (ت ٢٩٢ هـ)، تاريخ الأمم والملوك للطبرى (ت ٣١٠ هـ)، مروج الذهب للمسعودى (ت ٣٤٥هـ) تجارب الأمم لمسكوية (ت ٤٢١ هـ) ، المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزى (ت ٥٩٧ هـ) ،الكامل لابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ) ، البداية والنهاية لابن كثير ، تاريخ الخلفاء للسيوطى (ت ٩١١ هـ) ، العبر فى أخبار من غبر للذهبى (ت ٧٨٤ هـ) ، =

وبالنظر إلى التعليقات المختلفة المنطلقات على مضمون وتوجهات أهم هذه الكتب والتى أوردتها أدبيات معاصرة فى مجال دراسة علم التاريخ الإسلامي [1] أمكن لنا استخلاص ثلاث مجموعات من الملاحظات حول أمور ثلاثة تتصل – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – بموضوع العلاقات الدولية فى هذه الكتب ، وهذه الأمور هى : أهمية ومدلول التواريخ العامة واتجاه التراجع عن كتابتها لحساب تزايد اتجاه الكتابة فى التواريخ الجزئية ، تناثر وجزئية مايتصل بموضوعات العلاقات مع غير المسلمين فى أرجاء هذه الكتابة ، عدم الاهتمام باستكشاف أوضاع الطرف الأخر غير الإسلامي فى هذه العلاقات .

أ – اذا كان القرن الثالث الهجرى هو قرن التواريخ الشاملة واذا كان منتصف القرن السابع الهجرى قد شهد أيضاً تجدد ظهور بعض هذه التواريخ فان الاعمال الكبرى فيها لم يتعد ظهورها هذا القرن . حيث تزايدت بعد ذلك التواريخ الجزئية والمحلية والمعاصرة والمذكرات . وتمثل هذه الظاهرة إشكالية هامة ليس أمام عملية التوثيق العلمى للمصادر فقط ولكن أيضاً فيما تعكسه من مدلولات هامة حول مسار ووضع الدولة الإسلامية فى النظام العالمى ، ذلك لأن أنواع الكتابة التاريخية إنما تتطور تحت تأثير التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية .

ولقد كان للتواريخ العامة قيمتها ومدلولاتها ، فانها كما يقول البعض [2] كانت تمثل نوعا من الاحساس التاريخى الذى هو أحد المراحل الأولى الضرورية فى سبيل الوصول إلى فكرة انسانية حقة عن العالم ، كما أنها تعبر – لدى البعض الأخر [3] – عن شعور وإيمان قدامى كبار المؤرخين بوحدة الامة ، وعن أهمية خبراتها وتجاربها المتصلة وقيمتها المصيرية ودورها فى صيانة هذه الوحدة . فان هذه التواريخ قد حملت رأى أهل السنة والجماعة وليس رأى الفرق أو الطوائف أو المذاهب ومن ثم فلقد كتبت، من خلال وجهات نظر الجماعة ، تاريخ جميع الفرق والأحداث

= مآثر الخلافة للقلقشندى (ت ٨٢١ هـ) السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزى (ت ٨٤٥ هـ) ، بدائع الزهور لابن ايلس ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار للجبرتى .

(١) د. أحمد رمضان أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٥ – ١٧٦ .

فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٣ – ٢٤٠ .

د. عبدالعزيز الدروى ، مرجع سابق ، ص ص ١٠ – ٥٩ .

د. سيده كاشف ، مرجع سابق ، ص ص ٣١ – ٦٢ .

(٢) فرانز روزيتال ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

(٣) عبد العزيز الدروى ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

– شاكر مصطفى ، مرجع سابق (الجزء الاول) ص ص ٤٥٠ – ٤٥١ .

والأسر والملوك معا ، ولـذا ترى الدراسات الاستشراقية [1] ان أحد اهم خصائص المنهاجية التقليدية فى التاريخ الإسلامي هو النظر لهذا التاريخ من خلال منظار الرضاء والاجماع والوحدة وليس الصراع والتعدد وهو المنظار الذى تغير بعد ذلك حيث اتجهت الدراسات الحديثة فى هذا المجال – الغربية والاستشراقية – وتحت ضغط متطلبات الأوضاع المتطورة للعالم الإسلامي منذ القرن ١٩ إلى الاهتمام بزوايا أخرى : صراعية وتعددية بصفة خاصة استخدمت فى دراستها أساليب العلوم الاجتماعية الحديثة .

كذلك يرى البعض الآخر [2] ان هذه التواريخ الكلية كانت بمثابة رد فعل للكوارث الكبرى التى حاقت بالأمة الإسلامية ، فلقد ظهرت عقب هذه الكوارث أو فى العصور التى تتهيأ لحركة نهضة جديدة . فهناك رابطة بين تدهور الخلافة العباسية منذ مقتل المتوكل بالله ٢٤٧ هـ ، ثم ظهور البويهيين فى بغداد ٣٣٤هـ وبين ظهور التواريخ العالمية لليعقوبى والمسعودى ومسكويه التى جاءت تخبر عن تجارب وحال الملوك والدول والأنبياء من كل أفق كأنما تريد أن تفتح الطريق الفكرى لتطور سياسى جديد بعد كل مانزل بالخلافة . كذلك كان دخول الفرنجة إلى الشام وإلى البلاد العربية الإسلامية وهى ترمم جبهتها الداخلية حتى استقامت فى وجه الفرنجة هو الذى يفسر ظهور كتاب المنتظم لابن الجوزى وان يكن اهتمامه ببغداد دائما يعكس واقع انصراف بغداد عن الاهتمام بتلك المحنة الكبرى .ثم حين ازدوجت الكارثة على العالم الإسلامي بظهور المغول الساحق من الشرق مع ضغط الفرنجة من الغرب ظهرت كنوعمن الدفاع الذاتى سبعة تواريخ عالمية على مدى نصف قرن لم يبق منها إلا الاثنين الأولين (ابن الاثير وسبط ابن الجوزى وابن لطيف وابن ابى ادم وياقوت والقفطى وابن ابى اصيبعة) ويوضح شاكر مصطفى أن ثمة فرقا بين عالمية مؤرخى القرن الرابع ومؤرخى القرن السابع فالأوائل كانت عالميتهم اعترافا بالأمم الأخرى التى دخلت الإسلام ومحاولة للاحتجاج على التخريب الداخلى الذى حاولت فيه بعض عناصر هذه الأمم تهديد النظام الإسلامي القائم من الداخل ، أى كانت عالميتهم بمثابة دفاع داخلى يراد به صيانة استمرارية الأمة ، أما مؤرخى القرن السابع فعالميتهم مختلفة فهى محاولة لاعادة ثقة الأمة بذاتها والهرب إلى تاريخ سابق رائع من واقع سيء ، إنها استمساك بالعمود الفقرى للجماعة الإسلامية المهددة كى لاتنهار أمام الخطر الخارجى وتذكير لها بكافة الأمجاد السابقة التى انتصرت فيها على كافة الأمم الأخرى ، انها تأكيدات للأمة الإسلامية بأنها هى الوارثة للنظام العالمى وبأن كل الأخطار حتى لو اجتمعت من فرنجة ومغول فالله خير حافظ .

---

(1) Andrew Hess : Concensus or Conflict , the Dilemma of Muslim Historians , American Historical Review . Vo 81, No 4 , October 1976. PP 788 - 799.

(٢) شاكر مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٠-٤٦١ .

- قاسم عبده قاسم ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٢-١٠٥ .

هذا ومن ناحية أخرى : فان أنواع الكتابة التاريخية فى القرنين الأخيرين من العصر العباسى تأثرت بقوة حيث انعكست بوادر التمزق السياسى ونزعة الاستقلال السياسى بين أرجاء الدولة الإسلامية فى شكل تراجع التواريخ العالمية وظهور التواريخ المحلية والخاصة [1] ، ولقد تزايدت ظهور التواريخ الجزئية والمحلية على حساب التواريخ العامة فى العصر المملوكى والعثمانى بصفة خاصة .

ولقد برزت خلال هذه المرحلة المدرسة المصرية فى التاريخ ، وهى بالرغم من عدم شمولها للتاريخ الإسلامي العام وتركيزها على جزئيات وعلى مصر فهى لم تكن منفصلة عن واقع العالم الإسلامي ، وكما يقول د. محمد أنيس [2] فاذا كان علم التاريخ فى العصر العثمانى قد أصابه تدهور شديد تحت تأثير عوامل عديدة فان ماكتبه المصريون المعاصرين لهذا العصر عن أنفسهم يعد ذا أهمية كبرى فى بناء التاريخ العثمانى لأنها تصور الأوضاع من الزاوية المصرية .

وبقدر مايمكن تفسير هذه الظاهرة بسمات الحياة الفكرية فى ارجاء العالم الإسلامي فى هذه المرحلة أى منذ القرن العاشر الهجرى (١٦ الميلادى) بقدر مايمكن تفسيرها أيضاً بالتوجه من لامركزية العالم الإسلامي إلى انقسامه إلى ثلاث قوى اقليمية أساساً مما أدى إلى انفصام نظام الوحدة الدولية وإلى بداية تبلور وتطور ثقافات اقليمية منفصله [3] ومن ثم أصبح الاعتماد على تواريخ جزئية فى هذه المرحلة (وخاصة التركية أو الفارسية) المترجمة بالطبع ضرورة هامة حيث تعددت التلميحات فى أكثر من مصدر [4] إلى المغزى الخاص لهذه الكتابات .

ب – وعن وزن وطبيعة موضوعات وقضايا العلاقات الدولية على صعيد هذه التواريخ العامة ، نجد أن تعليقات الأدبيات النظرية المعاصرة على محتوى هذه التواريخ انصب على محاور متنوعة ، فيشير البعض [5] إلى بعض التوجهات العامة لكبار قدامى المؤرخين وبعض أهم القضايا والمسائل التى تظهر فى دراساتهم والتى تنعكس على اهتمامهم بأحداث معينة (الاتجاه السياسى أكثر من الاتجاه الثقافى الحضارى لدى الطبرى ، ابراز الجوزى لأهمية القوى التاريخية ، النزعة الفارسية

---

(١) انظر التفاصيل :

– شاكر مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٨ – ٣٧٨ .

(٢) د. محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى – معهد الدراسات العربية – جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ص ٩ – ١٨ .

– د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٤ – ١٥٦ .

(3) M.G.Hodgson : The Unity of Later Islamic History . Journal of World History . VOL 5 , No. 4 , 1960 , PP 901 - 914 .

(٤) انظر عرضا لطبيعة وتطور المصادر التاريخية التركية فى : نور الدين حاطوم ، مرجع سابق .

(٥) فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٣ – ١٤٠ .

لدى مسكويه ، التوازن بين الأحداث المعروضة من كافة انحاء العالم الإسلامي لدى ابـن الاثـير ، كذلك ظهور لمحات من البصيرة التاريخية عند تناوله أمر الصليبيين مثلا) .

ومن ناحية أخرى : اهتم البعض [1] بالاشارة إلى ظهـور نظـرات تاريخيـة فـى كتابـة التواريخ العالمية الأولى والتى تخللتها فكرة أساسية هى تسيير المشيئة الإلهية وان لم تخف تماما فكـرة القـدر أو حرية الارادة . كذلك اهتم البعـض الآخر [2] بانتقـاد قلـة عنايـة كتـب التـاريخ التقليديـة بدراسـة المجتمع والنظـم وسـير الأداة الحكوميـة والمرافـق وسـائر النواحـى الاجتماعيـة والاقتصاديـة والماليـة والزراعية والصناعية والتى تبين أحوال الشعوب الإسـلامية لأن هـذه الكتـب قـد اقتصـرت علـى تواريخ الشخصيات والأسر والأحوال السياسـية وليـس الحضاريـة للـدول . كذلـك فيمـا يتعلـق بوضع [3] العلوم السياسية فى الدراسات التاريخية أشارت بعض الأدبيـات إلى أنـه بـالرغم مـن أن الحوادث التى قامت عند تولى الخلفاء مذكـورة فـى الكتب التاريخيـة إلا أن الأمـور الجوهريـة فـى النظرية الإسلامية عن الدولة ومؤسساتها كانت مرتبطة بالنظريات الفقهية ، وأنه لم تجر دراسـات نظرية دقيقة فى نظام علم التاريخ حتى جاء ابن خلدون وكـان أول مـن حـاول استخدام العلـوم الاجتماعيـة وتسـخيرها لدراسـة التـاريخ (وهـذا يختلـف عـن تسـخير التـاريخ لدراسـة العلـوم الاجتماعية– وهو مانسعى اليه) .

وعدا هذه الاشارات الجزئيـة المتنـاثرة عـن بعـض **الأبعـاد** ذات المدلـولات السياسـية لم تتصـد الأدبيات النظرية المعاصرة بنفس الدرجة لوزن وطبيعة قضايا العلاقات الدولية فـى كتـب التواريـخ العامة . فبقدر مالم تتميز أسماء وتواريخ دولية أو دبلوماسية خاصة بين تيـار التواريـخ الكـبرى أو الجزئية (باستثناء مايتصل بالمغازى والسير وفتوحات البلدان فى القرون الثلاثة الأولى بصفة خاصة) وبقدر ماكان يتصل بالعلاقات الدولية متناثرا أوجزئيا فى هذه التواريخ بقدر ماكان غائبا عن دائرة تعليقات واهتمامات الأدبيات المنهجية المعاصرة الاشـارة إلى طبيعـة ووزن العلاقـات الدوليـة فـى هذه التواريخ . وكانت الفتوحات الإسلامية والمعارك العسكرية هى موضع الإشارة الوحيد بهـذا الصدد حيث ان المؤرخين المسلمين القدامى قد أفردوا تفصيلات عديدة فـى وصـف هـذه المعـارك الحربية وما اقترن بها من معاهدات ومهادنات .

وحيث أن نطاق وموضوعات العلاقـات الدوليـة الإسـلامية – غـير الإسـلامية أكـبر وأوسـع وأكثر تعقيدا من مجـرد المعـارك العسـكرية ، كـان لابـد أن يثـور السـؤال التـالى : مـاذا عـن أبعـاد

---

(١) عبد العزيز الدورى ، ص ص ٣٣ ، ١٢٨ - ١٢٩ ، ١٣١ - ١٣٣ .

(٢) د. سيدة الكاشف ، مرجع سابق ، ص ص ٩ - ٦٩ .

- د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٩ .

- شاكر مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥٠ .

(٣) فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٢ -١٦٣ .

العلاقات السلمية (السياسية – الاقتصادية) فى كتب التاريخ ؟ وما مدى ارتباطها بأبعاد العلاقات الدولية القتالية ؟ وهل أبرزت هذه الكتب طبيعة وأسباب التغير فى أدوات ادارة العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين من قتالية إلى سلمية عبر مراحل متعاقبة على صعيد الأرجاء المختلفة للعالم الاسلامي؟ • وفى هذا الصدد يبين البعض [1] انه قد تأخر فى الظهور فى الكتابات التاريخية موضوع العلاقات السلمية والتجارية ويرجع ذلك لأسباب متعددة حيث ظلت أخبار هذه العلاقات وحتى الحروب الصليبية متناثرة فى كتب التراجم والرحلات ، بل وكما ذكرت بعض الأدبيات الأخرى [2] ، فان كتب التاريخ الإسلامي قد اهملت – وعلى عكس نظائرها الغربية فى نفس الفترة – نماذج هامة من العلاقات السلمية مثل علاقات شارلمان وهارون الرشيد ، وعلاقات الملك الكامل وفريدريك الثانى ملك النورمان بعد استيلائهم على صقلية •

ج – وعن درجة اهتمام التواريخ العالمية بتاريخ الطرف الأخر غير الإسلامي فى العلاقات نجد أن هذه التواريخ لم تمتد إلى أحوال الأمم أو الدول أو النظم الأخرى المعاصرة أو الأحداث العالمية المعاصرة ، ولكن اقتصرت فقط على فترة ماقبل الإسلام (بدء الخليقة ، تاريخ الأنبياء وتوالى الرسالات وتاريخ الأمم السابقة على الإسلام والمذكورة فى القرآن) وحتى هذا القدر كان قليل نسبيا وغير مندمج مع التاريخ الإسلامي [3] ، بعبارة أخرى لم يعن المؤرخون المسلمون بدراسة تاريخ الشعوب أو الدول المتاخمة (البيزنطية مثلا) والتى قامت بينهم وبين المسلمين حروب كثيرة اسهبوا فى وصفها ، واستمر هذا الحال حتى بعد قيام الحروب الصليبية والاحتكاك الشديد التى صاحبها بين المسلمين والفرنج ، حيث لم يحاول المؤرخون المسلمون التعرف على الشئون الداخلية للامارات اللاتينية فى الشام أو داخل دولهم الأصلية فى أوربا ، وكذلك كان الحال عند الفريق الآخر (المؤرخون الأوربيون لنفس المرحلة) [4] •

---

(١) شاكر مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٣٣١ ـ ٣٤٤ •

– د. جمال الدين الشيال ، التاريخ الإسلامي وأثره فى الفكر التاريخى الأوربى فى عصر النهضة ـ دار الثقافة ـ بيروت – د.ت ، ص ص ٥ ـ ١١ •

(٢) د. سيدة الكاشف ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦ ـ ٤٧ •

(٣) انظر تسجيل هذه السمة عن مؤلفات كبار المؤرخين المسلمين القدامى فى :

– فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص١٨٣-٢٠٧ ، ١١٠-١١٥ ، ١٢٩-١٣٢ •

ـ د. عبدالعزيز الدورى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣ ، ٥١ ، ١٢٩ ـ ١٣٢ •

ـ شاكر مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٠ ـ ٤٠٥ •

(٤) د. جمال الدين الشيال ـ مرجع سابق ، ص ص ١٣ ـ ١٤ ، ٦٨ ـ ٦٩ •

ولقد كان لهذا النقص مبرراته من وقع الإطار الفكرى والمادى القائم والمحيط بالدولة الإسلامية منذ مولدها وحتى القرن العاشر الهجرى وهى تتلخص فيما يلى : **من ناحية** فقد التاريخ العام قوته وقدرته على إعطاء صورة شاملة عالمية تلك التى احتفظ بها عدة قرون نظرا لقلة المعلومات عن العالم غيرالاسلامى خلال فترة ازدهار كتابة التاريخ الإسلامي [1] .

ومن ناحية أخرى : اذا كان القرآن الكريم قد جاء بنظرة عالمية إلى التاريخ تتمثل فى توالى النبوات واذا كان المسلمون قد خلفوا الأمم السابقة التى ظهرت فيها نبوات فلقد سعوا انطلاقا من اعتقادهم أن الدين الإسلامي كل الدين وأن الحضارة الإسلامية كانت فى نظرهم كل الحضارة ، شعروا أن اعمالهم وشئونهم تستحق عناية خاصة لأنهم أصحاب رسالة جليلة وأنهم يمرون بمرحلة هامة وأن لهم دوراً تاريخياً خطيراً ، وانعكس هذا الشعور بقوة على الدراسات التاريخية التى ركزت على التاريخ الإسلامي أساسا [2] ، بعبارة أخرى تركزت الجهود الإسلامية على تبين ملامح المعجزة الإسلامية الكبرى ، رسالة ونجاحا وفتحا ودولة ونظاما دوليا ، ومن ثم لم يعد للمسلمين لا الوقت للنظر فى تجارب الآخرين ولاالرغبة فى الاعتراف بوجودها مع عظمة الواقع الإسلامي العربى ، وحتى حين اتجهت الحضارة الإسلامية للتمازج مع الثقافات الأخرى فى القرن الثالث الهجرة ، بحيث سجلت التواريخ العالمية تواريخ الأمم السابقة على الإسلام فلم يكن هذا التسجيل إلا محدودا [3] .

ومن ناحية ثالثة : مفاد القول – وكما اعترفت دراسات استشراقية هامة [4] أيضاً – إن رؤية المسلمين لأنفسهم عبر مرحلة قوتهم العالمية ورؤيتهم للطرف الآخر لم تؤثر على العلاقات بين الطرفين فقط ولكن أوضحت أن المثل أمام المسلمين لم يكن فى الغرب حين كان يتجه مطمح الغرب نحو الشرق ، ولكن وبعد ألف عام من الصراع السياسى الذى غير وجه العالم السياسى ومع بداية التدهور فى الشرق الإسلامي منذ القرن السادس عشر الميلادى ومع التغير فى مراكز القوة العالمية حين ادركت أوربا مع نهضتها انه لم يعد هناك الكثير لتتعلمه من عدوها القديم ، وفى هذا الإطار الجديد – وفقا لهذا الرؤية الاستشراقية أيضاً – تبدلت هذه الرؤى المتبادلة ومن ثم تطورت الاهتمامات المتبادلة حيث استيقظ الشرق على واقع جديد فرض عليه التوجه نحو الغرب ولكن بمنظار مختلف ، وكذلك لم يعد الغرب يقبل فكرة أن الحضارة تنساب من الشرق إلى الغرب .

---

(١) فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٦ .

(٢) د. جمال الدين الشيال ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

- د. عبد العزيز الدورى ، مرجع سابق ، ص ص ١٨ – ١٩.

(٣) شاكر مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٨ ـ ٤٥٩ .

(4) G.Grunebaum : Medieval Islam 1946 . pp 30 - 42 . pp 59 - 63 .

وإذا كانت اهتمامات الغرب بالعالم الإسلامي قد تطورت عقب الحروب الصليبية وأخذت قنوات متعددة انعكست على تزايد الاهتمام بالدرسات التاريخية الإسلامية وغيرها من الدراسات الإسلامية فان هذه الاهتمامات لم تكن بدافع البحث العلمي فقط ولكن تحت تأثير دوافع مختلفة أخرى دينية وتجارية وسياسية استعمارية ، ولقد توالى تحريك هذه الدوافع والأهداف للسياسات الاوروبية بتوالى التطور والانتقال من حركات الكشوف الجغرافية الاوربية وحتى فرض الاستعمار التقليدى [1] ، ولذا ظهر فى أوربا على توالى القرون ومنذ عصرها الوسيط وخاصة فى مواجهة مناطق وأطراف الاحتكاك الأساسية مع الإسلام (العثمانيون مثلا) رؤى متنوعة ومتطورة للغرب عن الإسلام والمسلمين تأثرت بالتطورات فى الطرف الأوربى ذاته [2] .

ولذا يظل السؤال التالى قائما : اذا كانت الرؤى الغربية عن الإسلام والمسلمين قد أحرزت فى تطورها – عبر عدة قرون – تراكما محسوسا ، واذا كانت رؤية المسلمين للغرب قد أخذت فى التبلور خلال القرنين الأخيرين ، فهل تناولت الكتابات التاريخية الإسلامية الثانوية رؤية ودراسة لأحوال الطرف الأخر شعوبا وحكومات وقيما ، وماقدر هذا التناول ؟

٣ – وبالنظر إلى السمات الثلاث السابقة (تراجع التواريخ الكلية لحساب تزايد التواريخ الجزئية ، تناثر وجزئية مايتصل بالعلاقات مع غير المسلمين ، عدم الاهتمام باستكشاف أوضاع الطرف الآخر غير الإسلامي فى هذه العلاقات) ، وعلى ضوء الدعوات لاعادة قراءة وفهم وكتابة التاريخ الإسلامي يمكن ان نرصد متطلبات ثلاثة مناظرة لعلاج القصور فى هذه السمات.

فمن ناحية : الدعوة إلى أهمية الوعى [3] بخطورة انهيار النسق التاريخى الإسلامي الخاص نظرا للالحاق بالحضارة الغربية ، ونظرا للرؤى الجزئية والقطرية فى نظرة المسلمين إلى تاريخهم فى

---

(١) د. جمال الدين الشيال : مرجع سابق ، ص ص ٨ - ١٠ ، ٧٩ - ٨٠ .

(٢) حول التفاصيل عن تطور مسار وقنوات دراسة الإسلام والمسلمين منذ القرن السادس عشر الميلادى وحتى القرن العشرين من منظور الكتابات الغربية وخاصة اسهام متخصصى العلوم الاجتماعية الحديثة أو المؤرخين الذين يستخدمون مفاهيم وأدوات التحليل فى هذه العلوم انظر:

- Bernard Lewis : Islam in History . Ideas , Men and Events in the Middle East . Alcove Press ,pp 11 - 39 , 57 - 67 0

ـ كذلك انظر مراجعة شاملة لتطور هذه الرؤى من منظور اخر فى :

-Albert Hourani : Islam and the Philosophers of History . Middle Eastern Studies . vol.3 . No.3 , April 1967 . PP. 206 , 269 .

(٣) ورد فى تعقيب أ. طارق البشرى فى حلقة نقاش عن دراسة التاريخ الإسلامي التى عقدها المعهد العالمى للفكر الإسلامي فى القاهرة تحت عنوان "منهج النظر المعاصر فى التاريخ الاسلامى" وذلك فى يونية ١٩٩٠

عصوره المختلفة ، ومن ثم ضرورة التغلب على الرؤى والتواريخ القطرية الجزئية الضيقة التى لاوحدة بينها والتى تسود مجال الدراسات التاريخية المعاصرة والتحليلات السياسية (ذات الأبعاد التاريخية) . فانعدام النظرة الكلية فى هذه الدراسات ومراعاة مصالح الأنساق الجزئية إنما يشوه أبعاد الحقائق والتى يمكن اكتشافها فى ظل عمليات الاقتطاعات المستمرة من التاريخ . ويتطلب التغلب على هذا الوضع تحديد معيار اسلامى للنظر إلى تاريخ الأمة وتواريخ أجزائها فى إطار العالم بحيث يظل معيار وحدة الأمة والحضارة الإسلامية هو الإطار الذى يظل التواريخ الجزئية ويحكم توجهات تفسيراتها [1] .

ومن ناحية ثانية : الدعوة [2] إلى الاستعانة بالمادة المتناثرة فى كتب أدب الرحلات والجغرافيا وغيرها من الكتب التى لاتدخل فى نطاق التواريخ الرسمية وذلك لعلاج الفراغ الذى يبدو محيطا بسرد الأحداث السياسية والعسكرية للأشخاص والأمم ، وبالمثل بالنسبة للعلاقات السلمية مع غير المسلمين .

ومن ناحية ثالثة : الدعوة [3] إلى تقديم عروض تاريخية متوازية زمنياً بين ماكان يجرى فى مرحلة ما من مراحل التاريخ الإسلامي وماكان العالم المحيط يشهده فى المرحلة نفسها من أحداث وذلك من أجل تكوين نظرة شمولية تمكن من فهم طبيعة العلاقات بين الإسلام والعالم الخارجى من خلال تحقيق قدر من السيطرة على ماكان يحدث فى المرحلة التاريخية الزمنية الواحدة على صعيد الطرفين وبينهما .

وهذه الدعوة على صعيد أدبيات اسلامية تستحضر إلى الذهن الدعاوى فى الأدبيات الغربية لفكرة " التاريخ العالمى" [4] كبديل لتواريخ اقاليم العالم وحضاراتة المنفصلة ، ومع ذلك فان هذه الفكرة أى وحدة التاريخ العالمى لدى المنظورالغربى المعاصر ، أثارت تحفظات إسلامية [5] واضحة مبعثها ضرورة ادراك محاذير وعواقب وخطورة الأخذ المطلق بهذه الفكرة ، لا أنها تريد أن تفرض فكرة وحدة العصر ووحدة الجماعة الدولية حتى تزول مشاعر الخصوصية والذاتية فى التاريخ والحضارة الإسلامية تحت طوفان سيادة النموذج الغربى الحضارى ، وبالرغم من قبول هذه التحفظات إلا أنها لاتحل مشكلة ضرورة ايجاد صيغة لتناول وضع الطرف الأخر غير الإسلامي كسبيل لفهم أبعاد متعددة فى التاريخ الإسلامي وخاصة الأبعاد الدولية ، فهل تحققت هذه

---

(١) انظر أيضاً فى المبحث التالى التحفظات على المعايير السائدة لتقسيم مراحل التاريخ الإسلامي.

(٢) د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

(٣) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ١٣١ - ١٣٢

(٤) انظر المبحث الثانى من الفصل الاول .

(٥) كما ورد فى مناقشات حلقة النقاش عن التاريخ الإسلامي والتى نظمها المعهد العالمى للفكر الإسلامى فى القاهرة فى يونية ١٩٩٠

المتطلبات على صعيد الدراسات التاريخية المعاصرة ؟ وكيف يمكن للمحلل السياسي أن يواجهها ويتعامل معها ؟ .

المطلب الثاني : ضوابط استعانة التحليل السياسي الدولي بالمصادر الأصلية والثانوية :

يمكن تحديد ضوابط ومتطلبات التحليل السياسي الدولي للمصادر الأصلية والثانوية في مجال التاريخ الإسلامي على ضوء الاسترجاع التراكمي لما سبق عرضة من أبعاد الانتقادات التي وجهت إلى خصائص منهاجية كتابة هذا التاريخ وإلى مضمون ومحتوى أنواع هذه الكتابة وخاصة التواريخ العالمية ، كذلك على ضوء تقويم المصادر الثانوية لدراسة هذا التاريخ .

(١) واذا كانت أدبيات تطور علم التاريخ ومنهاجيته قد ركزت بالاساس على المصادر الأصلية بكل تفاصيلها واذا كانت أدبيات الدعوة إلى اعادة الكتابة التاريخية قد امتد نطاق انتقاداتها إلى المصادر الثانوية أيضاً ولكن في عموميات شديدة لاتقف -كما حدث مع المصادر الأصلية- عند التفاصيل ، فيصبح السؤال المنطقي الآن هو هل المصادر الثانوية في مجال دراسة التاريخ الإسلامي حققت عبر تطوراتها الاستجابة لهذه الأبعاد النقدية ؟

مما لاشك فيه ان الاجابة عن هذا السؤال تتسم بصعوبة شديدة فبالرغم من أن مدلولات تقويم هذه المصادر الثانوية في حد ذاتها لاتقل أهمية بالنسبة للمحلل السياسي عن مدلولات تقويم المصادر الاصلية الا أن مشكلات التقويم الأول أكثر صعوبة وتعقيدا مما يثيره التقويم الأخير من مشكلات ، فاذا كان الامتداد الزمني وتعدد المحاور الجغرافية (التواريخ العامة ، تواريخ المناطق أو الدول أو الأسر) وتعدد الموضوعات (السياسية والعسكرية والحضارية) كفيلة في حد ذاتها بأثارة كثير من هذه المشكلات إلا أن هذه المشكلات تزداد تشابكا أمام ذلك الحجم الضخم للمصادر الثانوية نظرا لهذا السيل المتدفق من كتابات المؤرخين المحدثين والمعاصرين المسلمين وغير المسلمين خلال القرن العشرين والذى يصعب معه ولو حتى الإدعاء بتغطية جانب أساسي منه .

هذا ولقد كانت الاعتبارات الاجرائية (درجة توافر الفهارس) والمنهاجية (درجة وضوح التراكم العلمي ، درجة وضوح وتطور استخدام المؤرخين لأساليب العلوم الاجتماعية الحديثة في عرض وتحليل مادة المصادر الأصلية) أقل اثارة للمشكلات على صعيد الكتابات الاستشراقية منها على صعيد الكتابات العربية .

فان الجهود الاستشراقية في مجال التاريخ الإسلامي قد كشفت عن نفسها في فهارس متقدمة ومتعددة الأغراض [١] (على أساس العصور المختلفة ، الكتب أو الدوريات، عروض الكتب)

---

(١) من اهم هذه المصادر بالنسبة للدوريات الاجنبية انظر :

-Islamicus Index

لاتقارن بنظائرها العربية ان وجدت ، فالأخيرة تعبر عن جهود فردية وليس مؤسسية ، كما أنها غير منتظمة وغير شاملة النطاق [(١)] .

ومن ناحية أخرى : فلقد اهتم اعلام دراسات التاريخ الإسلامي من المستشرقين بالتقويم النقدى التراكمى للجهود المتوالية التى تفرزها الجماعات البحثية الاستشراقية المختلفة فى مجالات متعددة (تاريخ الحضارة ، تاريخ الأفكار ، تطور الرؤى الغربية عن المسلمين عبر العصور المختلفة[(٢)] ويساعد مثل هذا التقويم [(٣)] على ابراز الخصائص العامة التى أضحت تتسم بها الحالة الراهنة للدراسات التاريخية باعتبارها حلقة من عدة حلقات تطور شهدتها القرون الثلاثة الماضية ، ويساعد مثل هذا التقويم على المقارنة بين خصائص الرؤية التقليدية لمؤرخى الإسلام (التى ركزت على الطابع الكلى العالمى وليس التعددى للتاريخ الإسلامي وعلى الرضاء والاجماع وليس الصراع على صعيده) وبين خصائص دراسات القرن العشرين (وخاصة منذ منتصفه) والتى استخدمت أساليب ومفاهيم العلوم الاجتماعية التى أبرزت موضوعات ومجالات جديدة مثل التغير الاقتصادى والصراع الاجتماعى والخصوصية الداخلية والتعددية بين الدول الإسلامية .

وإذا كانت الدراسات العربية – الإسلامية فى المنهجية التاريخية الإسلامية قد اهتمت ببحث طبيعة التراكم العلمى على صعيد أعمال مؤرخى العصور الإسلامية المختلفة إلا أنها وبالرغم من حثها المؤرخين المسلمين المعاصرين على القيام بعمليات بحثية جديدة (كما سبق الاشارة) فان

- – هذا فضلا عن قوائم المصادر التفصيلية التى توردها المؤلفات الأساسية عن التاريخ الإسلامي فى عصوره المختلفة انظر ملاحق :

-M.G.Hodgson : The Venture of Islam , V1 , V2 , V3.

(١) ومن أهم معاجم المصادر العربية انظر :

– فؤاد سزكين : تاريخ التراث العربى ، ترجمة محمود فهمى حجازى – الرياض – جامعة الإمام- إدارة الثقافة ١٩٨٣ ، ج٢ : التدوين القديم .

(٢) انظر على سبيل المثال الدراسات التالية التى تقدم نماذج من عمليات النقد التراكمى المتنوعة الموضوعات .

-Albert Hourani : op . cit .

-Daniel Norman : Islam and the West : the Making of an Image , Edinburg , 1960 .

-B.Lewis : op. cit. PP 11 - 64.

- J.Saunders : the Problem of Decadence in Islam , International Journal of Middle East Studie , op . cit .

(3) A.Hess : op . cit .

الدراسات الإسلامية الحديثة والمعاصرة فى المجالات التطبيقية لم تلق الاهتمام الكافى والعميق بتحديد طبيعة التراكم العلمي على صعيدها [١] .

ومن ناحية ثالثة : اهتمت الجهود الاستشراقية بدفع عملية جمع وتصنيف والتعقيب على الوثائق الإسلامية المتناثرة واذا كانت الجهود العربية الإسلامية فى هذا المجال غير معدومة [٢] إلا أنها عامة وغير مبوبة ولاتمتد للقرون الأخيرة ولاتخدم مباشرة مجال العلاقات الدولية ، على عكس بعض الجهود الغربية التى ركزت بصفة خاصة على القرون الثلاثة أو الأربعة الاخيرة وهى القرون التى شهدت اهتمام الغرب بما عُرِف بالمسألة الشرقية [٣] .

ومن ناحية رابعة : اذا كان بعض المؤرخين الغربيين المعاصرين ذوى الاهتمامات بالأبعاد السياسية والدولية منها بصفة خاصة قد درسوا التاريخ الأوربى فى القرنين الثامن والتاسع عشر فى إطار نظرية توازن القوى المتعددة بأستخدام اطر نظرية أبعد من الأطر التقليدية للتاريخ [٤] ، واذا كانت المسألة الشرقية قد درست باستفاضة ولكن من وجهات نظر أوربية بحثية متطرفة حيث كانت هذه المسالة موضوعا تقليديا فى التاريخ الدبلوماسى الأوربى [٥] حيث تناولت العالم الإسلامي كموضوع للتوازنات الاوربية فى مرحلة التوسع والقوة الحديثة للطرف الأوربى ، فان الدراسات العربية – الإسلامية الشائعة عن هذه المراحل (أى تحت مسمي التاريخ الإسلامي فى

---

(١) من الاستثناءات الهامة فى هذا الصدد دراسة جادة صنفت وقارنت بين وقومت اتجاهات عدد من الأدبيات الثانوية لعربية والاجنبية عن تاريخ الدولة العثمانية ، انظر :

- د. سيار الجميل ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧ – ١١٤ .

(٢) أعمال د. ماهر محمد حمادة فى نشر وتوزيع وثائق العصور الإسلامية المتتالية .

(٣) من اهمها على سبيل المثال :

-I.C.Hurewitz : The Middle East and North Africa in World Politics A Documentary Record . V1 , V2 , Yale University Press , Second Edition 1975 .

-Antoine Hokayen : Les Provinces Arbas de L'empire Ottoman aux Archives du Ministerdes Affaires Etrangeres de France(1793-1918) , Les Edition Universitaires du Liban , Beyrouth 1988 .

-M.S. Anderson : The Great Powers and the Near East (1774 - 1923) , Documents of Muslim History . New York , St . Martins Press . 1970 .

(4)Edward V.Gulick : Europe's Classical Balance of Power , New York ,W.Nortan 1955 .

(٥) انظر مقارنة بين توجهات أهم هذه الأدبيات فى :

-Leo Carl Brown : op. cit. PP 279 - 282 , 282 - 310

العصر الحديث) لم تقدم رؤى عن هذه المراحل أو التالية لها (بعد الحرب العالمية الأولى والثانية والتى تسمى التاريخ المعاصر) بالاستعانة بأطر تحليلية متطورة أو على النحو الذى يبرز موقف ورؤى ودوافع وسلوك الأطراف المسلمة فى مراحل المسألة الشرقية أو فى عالم مابعد الحرب العالمية الأولى . وهذه المراحل تعرضت - كما تعرضت المراحل السابقة عليها من التاريخ الإسلامي - للتشويه مما يفرض ضرورة اعادة قراءتها وكتابتها ومع ذلك وبالرغم من أن الأدبيات الغربية التى تعبر عن وجهة النظر الاوريية غالبا ماكانت متحيزة ومعادية وتعجز عن تقديم المسألة الشرقية من خلال منظار العثمانيين وغيرهم من المسلمين إلا أن الصعوبة القائمة والواضحة هى انعدام الدراسات الوثائقية العربية والإسلامية بصفة خاصة (وخاصة التى تركز على وثائق تركية من العصر العثمانى) والتى تستطيع أن تقدم رؤية الطرف الإسلامي حتى لايظل هذا المجال حبيس مجرد النقل عن الأدبيات الغربية التى حققت انجازات فى التعامل مع الوثائق والمصادر الأصلية غير المنشورة ، بعبارة أخرى فان إعادة النظر وازالة التشويه (وخاصة منظور التفتيت وتغيب الرؤى الكلية) يحتاج إلى تيار جديد من الدراسات التى ترتكز على مقولات وأهداف محددة [1] .

(٢) وبالرغم من هذه الصعوبات - فلقد كانت المادة العلمية الغنية التى تزخر بها الأدبيات الثانوية التى تم الرجوع اليها فى الجزء التطبيقى [2] مصدرا أساسياً للمادة العلمية ولقد تم الاستعانة بها - والمصادر الأصلية - وفق ضوابط معينة تتفق وامكانيات المحلل السياسى من ناحية وهدف المشروع من ناحية أخرى . وتتلخص أهداف هذه الضوابط فى مجموعتين أساسيتين :

المجموعة الأولى : تتصل بتكييف ترتيب استخدامنا لمجموعتى المصادر والعلاقة بينهما لخدمة أهداف التحليل ، فمن ناحية بالنسبة للمصادر الاصلية فكان التعامل بالأساس مع كتب التاريخ الإسلامي العامة "أى مايسمى التواريخ العالمية وليس التواريخ الجزئية أو الفرعية أى الكتب الكبرى التى تقدم اطارا واسعا وشاملا من الأحداث السياسية والعسكرية الداخلية والخارجية . ومع ذلك فان هذا الرجوع إلى هذه الفئة من المصادر الأصلية كان له حدوده وضوابطه فهو لم يكن لرصد تطورات وأحداث وتقديمها فى لغة جديدة أو لتصحيح بعض الوقائع على ضوء المقارنة بين عدة مصادر أولية أو على ضوء غيرها من قواعد الحكم على أو نقد الوقائع والأحداث

---

(١) اذا كانت الملاحظات السابقة تنطبق معظمها على المراحل الحديثة والمعاصرة من التاريخ الإسلامي (القرون الأربعة الأخيرة) فان هذا لايقلل من أهمية التقويم المقارن أيضاً للمصادر الثانوية التى تهتم بالمراحل السابقة من هذا التاريخ ، ومع ذلك فان هذه الملاحظات تسد فجوة ما حيث المقارنات والتقويمات التى تظهر فى بعض الأدبيات المنهجية التاريخية لشرح قواعد وأصول الكتابة التاريخية أو النقد أو التفسير التاريخى لاتقدم هذه الأدبيات الا نماذج لاتمتد إلى مابعد العصور العباسية ونادرا ماتمتد إلى العثمانية أو الراهنة .

(٢) تم توثيق هذه المصادر من المكتبات المصرية وصنفت وفق محاور جغرافية أو موضوعات محددة أو فواعل اسلامية أساسية .

التاريخية ، فذلك كله سيكون إما تكراراً لجهود سابقة ضخمة قامت بها أجيال من المؤرخين المعاصرين ، وهو لابد أن يكون تكراراً منقوصاً فهو عمل خارج نطاق طاقاتنا وقدراتنا البحثية ، ولذا فان الأدبيات الثانوية المتنوعة العربية والغربية ستكون مصدراً أساسياً للمادة التى سيتم تحليلها وفق الإطار النظمى ٠ واقتصر الرجوع إلى المصادر الأصلية على غرض محدد هام وهو استقصاء رؤى وتحليلات مؤرخى الإسلام فى العصور المختلفة حول نقاط تحول أساسية فى هذا التاريخ بصفة عامة وتاريخ العلاقات الدولية بصفة خاصة، ونقاط التحول هذه هى التى تختلف وتتباين حولها مواقف المنظورات المعاصرة المتعددة (القومية، المادية ، الليبرالية ، المنهجية ٠٠٠) ولم تكن نتائج – وخاصة على ضوء طبيعة مصادر القرون السبعة الأولى – ممكنة التحقيق دائما حول عديد من القضايا موضع الاهتمام (على سبيل المثال أسس الرؤيتين الاستراتيجيتين للدولتين الأموية والعباسية ٠٠٠) أما ماوجد أنه بالامكان تحقيقه وخاصة من مصادر القرون السبعة الأخيرة ، فلقد اتضح أن موضعه الأكثر ملاءمة هو "النماذج الفكرية فى نطاق فكر فلاسفة التاريخ وذلك فى الجزء الأخير من المشروع نظراً للتداخل بين تفسير التاريخ وفلسفته وبين الفكر ٠

ومن ناحية أخرى: فان العملية البحثية لابد وان تستند على مصادر تاريخية مكملة وخاصة عن احوال وافعال وردود الطرف الاخر غير المسلم ٠

والمجموعة الثانية : تتصل بالأهداف من وراء استخدام هذه المصادر فان هذه الأهداف وانطلاقا من **أبعاد** الانتقادات السابق توضيحها والموجهة لخصائص الكتابة فى التاريخ الإسلامي ، ووفقا لأهداف المشروع ، تتلخص فى الهدف المحورى للمشروع أى تقديم مايتصل بالعلاقات الدولية فى قالب تحليلى جديد يتخطى الجزئيات والتفاصيل المتصلة بمنطقة أو مرحلة أو حدث محدد ، ويرقى إلى تقديم مستوى رؤية كلية لمسار وأهداف **الأبعاد** الدولية فى التاريخ الإسلامي ، لايقوم على التأريخ ولكن يهدف إلى التفسير ٠ ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الاقتراب من المادة التاريخية بأطر نظرية تختلف عن أطر المؤرخ العام أو الدبلوماسى ، أى من خلال إطار نظمى لدراسة العلاقات الدولية ، فهو يمكن أن يترجم أهمية توظيف التاريخ الإسلامي فى نطاق العلوم الاجتماعية المعاصرة وذلك بأستخدام الأبعاد النظرية للدراسات النظمية الدولية ٠ ولكن كيف ؟ ٠

المبحث الثانى

الإطار النظرى المقترح للتحليل النظمى

مشكلات الصياغة ، إشكاليات التحليل وضوابط التفسير

تتم صياغة هذا الإطار بالاستناد إلى الأبعاد الأساسية فى الدراسات النظمية الدولية، وعلى ضوء التعامل مع بعض المشكلات التى يفرضها أسلوب عرض وتقسيم المادة التاريخية فى المصادر الثانوية بصفة خاصة .

ويلخص هذا الإطار أساسيات تحليل المادة التاريخية تحليلا نظمياً دولياً لتحقيق الهدف المحورى والمباشر للدراسة [(١)] ، وهو فى نفس الوقت يطرح إشكاليات نظرية وتطبيقية تلقى الضوء على بعض الأهداف الهامة – ولو غير المباشرة – لهذه الدراسة . ويفترض تحقيق هذه الأهداف مراعاة بعض الضوابط المنهاجية الخاصة بقواعد وأسس التفسير الإسلامي للتاريخ ، ومن ثم فان هذا البحث ينقسم إلى أربعة مطالب .

المطلب الأول : متطلبات تطبيق الأبعاد الأساسية للدراسات النظمية الدولية :

أولاً : الأبعاد الأساسية :

ينطلق الإطار النظرى المقترح من عدة **أبعاد** أساسية فى الدراسات النظمية الدولية والتى تستند إلى القواعد النظرية العامة لتحليل النظم الدولية [(٢)] وهذه **الأبعاد** هى : هيكل النظام الدولى، النظام الشامل والنظم الفرعية ، العملية التطورية أو التحولية ، البيئة الدولية [(٣)] .

فاذا كان لكل نظام دولى عناصر محددة أى فواعل دولية أعضاء فى هذا النظام وهى القادرة على لعب دور على الساحة الدولية ، فان تفاعلات هذه الفواعل قد تمتد إلى نطاق العالم ككل وهنا نتكلم عن نظام دولى شامل أو قد تقتصر هذه التفاعلات على منطقة محددة بين عدد محدد من هؤلاء الفاعلين وهنا نواجه نظاما فرعيا . هذا وتؤدى التفاعلات على مستوى كل من النظم الفرعية وفيما بينها إلى تطوير أو تغيير هذه النظم ومن ثم إلى التطوير فى النظام الشامل الذى يتكون من مجموع هذه النظم الفرعية.

---

(١) انظر مقدمة هذا الباب .

(٢) سبق الاشارة إلى وضع هذه الأبعاد فى الدراسات النظمية الدولية . انظر المبحث الاول من الباب الاول .

(٣) انظر تفاصيل هذه الأبعاد الثلاثة فى :

– د. نادية محمود مصطفى ، نظرية النظم ودراسة العلاقات الدولية ، مذكرات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، العام الجامعى ١٩٨٢ – ١٩٨٣، ص ص ٢٦ – ٣٨ ، ٧٨ .

هذا وفى نفس الوقت يعد النظام الدولى الشامل بمثابة بيئة هذه النظم الفرعية ، أما بيئة النظام الدولى الشامل فهى تتكون من كل الأحداث والظروف البشرية وغير البشرية والتى تؤثر على سلوك اعضاء النظام وعلى عمله وحالته برمتها . بعبارة أخرى هى الظروف المختلفة (الاقتصادية، العسكرية ، الديموجرافية) التى تحكم أنماط التفاعلات بين النظم الفرعية وداخل كل منها حيث أن تفاعلات كل نظام لاتدور فى فراغ .

ومن ثم فان الاتجاه الكلى لهذه التفاعلات يتغير وفقا للتأثيرات التى تحملها القوى النابعة من بيئته ، وهنا يظهر مفهوم التحول فى النظام أو التحول من نظام إلى نظام ، فبالرغم من أن كل نظام يتسم بسمات معينة فى فترة محددة تكون نتاج تفاعلات عديدة ومقدمة لتفاعلات أخرى، إلا أنه لابد وأن يشهد تطورا أو تحولا نتيجة ظهور تأثيرات قوية تقود إلى ظهور أسس جديدة للتفاعلات وتنبع هذه التأثيرات من مجموعة من العوامل البيئية ، وتؤثر هذه العوامل على النظم القومية التى تحولها بدورها إلى النظام الفرعى الذى تنتمى اليه ومن ثم تنعكس مع غيرها من تفاعلات النظم الفرعية على حالة النظام الشامل .

ومن اهم الأبعاد التى ينعكس عليها التحول هو هيكل النظام . وهو بنية النظام أى شكل لترتيب عناصر النظام يعكس تكوينا ما للقوة والنفوذ والذى تبينه أشكال معينة من العلاقات بين اطراف سائدة وأخرى تابعة . بعبارة أخرى من أهم المتغيرات التى تؤخذ فى الاعتبار لتحديد النظام الدولى هى متغيرات علاقات القوى ، وتساعد هذه المتغيرات على تحديد عدد الدول القائدة فى النظام وتحديد ترتيب توزيع القوة بين باقى اعضائه من الدول المؤثرة ولكن غير القادرة على قيادة النظام ، ومن الدول التى يكون تأثيرها على النظام فى حده الادنى . ولهذا فإن لتحديد هيكل كل نظام أهمية خاصة. فهو بقدر مايمثل معياراً هاماً للتمييز بين النظم (فى مراحل تاريخية متتالية) فهو يعد ضرورة لفهم الكيفية التى يعمل بها النظام ولفهم نمط التأثير المتبادل بين الوحدات المكونة لها ، فهناك اتجاه للاعتراف بأن هيكل النظام (ثنائى ، تعددى ، احادى القطبية أو متعدد القوى الكبرى) يؤثر على سلوك اعضائه وعلى الدور الذى تلعبه على صعيده وعلى حالته ونمط العلاقات بينهم (صراع أم تعاون) .

ثانياً : بعض مشكلات تحليل المادة التاريخية :

معايير التقسيم المرحلى الزمنى ، الجغرافى :

على ضوء مدلولات هذه الأبعاد فان الاقتراب النظمى من مادة التاريخ السياسى الإسلامى تعنى ضرورة تحديد أدق لأبعاد الموضوع محل البحث أى عناصر واطراف العلاقات التى تنتظم تفاعلاتها فى شكل نظام وهيكل هذا النظام فى فترة ما ، وطبيعة اختلاف النظم فى المراحل المتتالية وسمات كل منها وشكل وأسباب التطور من نظام إلى آخر . وهذا التحديد يثير فى حد

ذاته بعض المشكلات التى تنبع من الأبعاد النظمية من ناحية ومن طبيعة الأطر التقليدية لعرض المادة التاريخية من ناحية أخرى .

فالمقتربات النظرية المختلفة ليست دائما جاهزة ومعدة مسبقة لتطبق بنفس الطريقة على دراسة كل الموضوعات ، ولكن يحتاج البحث العلمى عملية تكييف للاستفادة من اسهامات المقترب فى تحديد أهم الأبعاد النظرية للموضوع محل البحث . ومن ثم كان لابد وأن يكون هناك إسهام ومدخل من جانب الجماعة البحثية ، وهذا الاسهام وان كان ينطلق من أساسيات المقترب النظمى الا انه يستلهم فى نفس الوقت طبيعة المادة العلمية المتوافرة أى طبيعة تناول العلاقات الدولية فى الأدبيات التاريخية، وخاصة الثانوية.

وفى هذا الصدد تثور أمامنا ثلاثة مجالات أساسية تفرض ان نبين طبيعتها فى هذه الأدبيات وماتثيره هذه الطبيعة من مشكلات عند التفاعل معها من منظور المقترب النظمى ، ثم كيف يمكن لباحث العلاقات الدولية أن يتعامل مع هذه المشكلات ليقدم صياغة لاطاره التحليلى . وهذه المجالات الثلاثة هى معايير التقسيمات للمراحل التاريخية ومحاورها الجغرافية ، مضمون وطبيعة العلاقات وقضايا التفاعلات الدولية ، العوامل والمحددات البيئية وخاصة الدولية المتعلقة بالطرف الآخر غير الإسلامي. وحيث انه سبق الاشارة إلى مشكلات المجالين الثانى والثالث – على صعيد المبحث السابق – ونظرا لأن المجال الثالث يحوى ضمنيا اشارة إلى هذين المجالين فسنكتفى فى هذا الموضع بالاشارة إلى مشكلات المجال الثالث [1] . فماهى هذه المعايير وماهى المشكلات المرتبطة بها ؟

(١) بالنظر إلى معايير التقسيمات السائدة للتاريخ الإسلامي نجد أننا امام مجموعتين من الأسس المتداخلة :

الأولى : تتصل بوضع التاريخ الإسلامي بين التقسيم الذى يتبعه المؤرخون الغربيون وتتبناه الاقسام الاكاديمية للتاريخ فى جامعاتهم وفى معظم الجامعات العربية وفى البلاد الإسلامية الأخرى وهو التقسيم إلى ثلاثة عصور : القديم والوسيط والحديث نسبة إلى تطور مراحل تدهور ونهضة الغرب الأوربى ، ومن ثم توضع المراحل المختلفة للتاريخ الإسلامي فى هذه العصور. فالعصر النبوى والأموى والعباسى هذه العصور تقع فى القديم وفى معظم الوسيط ، أما العصر المملوكى فيقع فيما يسمى نهاية الوسيط أما العصر العثمانى فيقع فى العصر الحديث .

---

(١) يسهل النظر فى هذه المشكلات على عكس مشكلات المجالين الاخرين وذلك نظرا لصعوبات تقويم المصادر الثانوية فى مجموعها .

الثانية : فهي تتصل بأسس ومعايير تقسيم التاريخ الإسلامي ذاته ، وسنقف بالتفصيل عند تلك الأخيرة [1] حيث ان اختيارنا لمعايير تقسيم التاريخ الإسلامي في دراستنا وان كان لايمكن ان ينفصل عن احتياجاتنا البحثية المنبعثة من أهداف الدراسة ومنطلقاتها النظرية أى الإطار النظمى الدولى ، الا أنه كان يجب أن يتم أيضاً على ضوء التقويم المقارن للمعايير والأسس الشائعة أو السائدة لهذا التقسيم والتى استندت اليها بمجموعة أساسية من الأدبيات المعاصرة الإسلامية والاستشراقية .

وبالرجوع إلى مجموعة من هذه الأدبيات والتى تتسم بصفة خاصة بالنظرة الكلية للتاريخ الإسلامي [2] نلحظ تنوع وتعدد أسس تقسيم مراحل هذا التاريخ . التقسيم الأول الشائع هو التقسيم وفق عصر دول الخلافة الإسلامية ووفق عهود الأسر الحاكمة وهو السائد فى الأدبيات الإسلامية ومنها تلك التى تمتد - وبصورة موسوعية - للعصور المتتالية : النبوى والخلافة الراشدة ، الأموى ، العباسى ، المملوكى، العثمانى [3] ، ومنها التى تقتصر على بعضها فقط من حيث جميع محاورها الجغرافية التى يمتد عبرها التاريخ الإسلامي [4] . وهذه الأدبيات فى مجموعها تقوم على أسلوب السرد التاريخى الذى يستند إلى تقسيمات فرعية مميزة زمنيا أو موضوعيا داخل التقسيمات الكبرى الزمنية أو الجغرافية ، كذلك لايبرز على صعيدها روابط بين المحاور الجغرافية المختلفة ، كما لاتعطى وزناً متميزاً للعلاقات الدولية حيث أنها ليست بالأساس تواريخ دبلوماسية ولكن تواريخ سياسية اقتصادية - اجتماعية تختلف فيما بينها من حيث درجة التفصيل

---

(١) لايعنى هذا الاهتمام أن معايير التقسيم الاول متروكة تماما فبالرغم من قبول التحفظات بشأنها - كما سنرى لاحقا - فهى ستؤخذ فى الاعتبار لما لها من أهمية فى فهم مراحل التطور فى اوضاع الطرف الآخر فى العلاقات الدولية .

(٢) لاندعى هنا حصر كل الأدبيات العربية والأجنبية ولكن تم اختيار نماذج من الأدبيات التى تتسم بالكلية فى حين ان الجزئية منها وخاصة مايتصل منها مباشرة بالعلاقات الدولية سيتم الاعتماد عليها فى الجزء التطبيقى .

(٣) انظر على سبيل المثال :

- د. احمد شلبى ، موسوعة التاريخ الإسلامي .

- محمود شاكر ، التاريخ الإسلامي (الأجزاء ٢،٣،٤،٥) عن العصور : الأموى ، العباسى ، المملوكى ، العثمانى ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- د. حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى (الأجزاء الأربعة) مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط٩ ، ١٩٧٩ .

(٤) محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق احسان حقى ، دار النفائس ، بيروت ، ط٦، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

- د. ابراهيم العلوى ، التاريخ الإسلامي : آفاق السياسة وابعاده الحضارية ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٧٦ .

أو الكلية ، أما الأدبيات الغربيــة الموسـوعية فـان بعضهـا اتبـع معيـار مقـر الخلافـة الإسـلامية [1] ، في حين اتبع البعض الآخر معايير أخرى .

فمن ناحية نجد معيار التقسيم وفق تاريخ كل محور جغرافى على مر العصور المتتالية عليـه [2] ، فهو لايركز على سمات كل عصر ومن ثم فهو لايتحدث عـن عصـر مملوكى أو عثمـانى ولكـن يركز على التطورات التاريخية المتتالية على صعيد كل محور جغرافى يسلط الاضواء على تفـاعلات وسياسات الطرف الفاعل الاساسى فى كل مرحلة والتطورات التـى تحيق بـه . كمـا أنـه يهتـم بأبراز التفاعلات بين هذه الأطراف على صعيد المحاور المختلفة فى كل مرحلة ومن ثم فهـو ليـس بتاريخ بقدر ماهو تاريخ سياسى دبلوماسى تشغل العلاقات الدولية جزءا هاما من موضوعاته .

ومن ناحية أخـرى هنـاك المعيـار القومـى حيـث ان بعـض الأدبيـات [3] اهتمـت بـالتمييز بـين المرحلتين العربية والتركية ، أو العربية والمغولية والعثمانية .

ومن ناحية ثالثة نجد أن الشائع لتقسـيم التـاريخ لـدى الغـرب وهـو التقسـيم إلى عصـر قديـم ووسيط وحديـث وقـد تبنتـه بعـض الأدبيـات التـى تركـز علـى مايسـمى "الإسـلام الكلاسـيكى والإسلام الوسيط والإسلام الحديث" [4] .

---

(١) انظر على سبيل المثال :

-I.Glubb : The Lost Centuries (From the Muslim Empires to the Renaissance of Europe 1145 - 1453 . Hodder and Stoughtan .

-M. Watt : His Majesty The Islam .

(2) Bernard Lewis (and others) : The Cambridge History of Islam.

(٣) كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، مرجع سابق .

-Bertold Spuler , The Muslim World Ages of Caliphes .

- برتولد شبولد، العالم الإسلامي فى العصر المغولى ، ترجمة خالد اسعد عيسى ، دار احسان للطباعة والنشر ، دمشق ، ط١، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ م .

-H.J Kissling (and others) : The Last Great Muslim Empires , E.J.Brill , 1969 .

(٤) ج . سيديو ، تاريخ العرب العام ، ترجمة عادل زعيتر ، دار احياء الكتب العربية ، ١٩٤٨م.

- Von.Grunbaum : Classical Islam (600 -1258).1970 , and Medieval Islam (1953) .

- M.G. Hodgsan : The Venture of Islam . Part 1 : The Classical Age of Islam .Part 2 : The Expansion of Islam in Middle Periods.Part 3 : The Gun powders Empires and Modern Times . London 1974.

(٢) وعلى ضوء الصورة الكلية لهذه المعايير المختلفة تبرز لنا مجموعتان من الملاحظات التى تكشف عن بعض المشكلات المنهجية العامة .

المجموعة الأولى :

مبعثها تيار هام وعام من بين متخصصى التاريخ الإسلامي [١] وهو التيار الذى يحرص على التحذير من أو التحفظ على تقسيم التاريخ الإسلامي إلى مراحل تبدو انها منفصلة أو متميزة [٢]، ومبعث هذه التحذيرات هو الدفاع عن فكرة التواصل ووحدة التاريخ الإسلامي واستمراره [٣] ولقد عبر عن هذه الفكرة ولكن من زوايا مختلفة اعلام المسلمين والمستشرقين على حد سواء ، فنجد البعض [٤] يدعو إلى التفرقة بين التقسيم السياسى وفقا لمراحل وعصور وبين الامتداد الإسلامي الواحد لأن تواريخ التقسيم ليست تواريخ فاصلة حيث أن سقوط بعض الدول أو

---

(١) ظهر أيضاً لدى أعلام غربيين فى دراسة التاريخ الغربى تحفظ على وعدم رضاء عن التواريخ القومية أو التقسيمات الزمنية والعرفية ، واتجه البعض إلى التاريخ المقارن ودراسة الماضى وفقا للصيغ والأصناف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسيكلوجية ، وليس على أسس المعايير القومية أو التقسيمات الزمنية المصطنعة :

- انظر فى هذا الصدد :

- جفرى باركلوا ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

كذلك برز تحفظ ورد فعل للاتجاه الاستشراقى التقليدى الذى اهتم بالسرد التاريخى المنظم وفق العهود والأحداث ، حيث اتجهت بعض الانتقادات لأسلوب أو الأطر الفكرية لهذا الأسلوب ووصلت إلى الدعوة إلى معايير أخرى لدراسة التاريخ وتقسيمه ، انظر هذه الانتقادات فى :

- Ira Lapidus : Islam and the Historical Experience of Muslim People, Islamic Studies : A tradition and its problems .

(٢) وهناك أيضاً تيار قوى بين أدبيات التاريخ الإسلامي العربية يتحفظ على ويحذر من عواقب ومدلولات الآخذ بمعايير التقسيم الغربى للتاريخ إلى عصور قديمة ووسطى وحديثة وذلك عند تقسيم تاريخنا الإسلامي حيث ان ذلك يعنى الحاق تاريخنا بتاريخ الحضارات الأخرى دون تمييز يحفظ الذاتية الخاصة للتاريخ الإسلامي ودون ان ينزلق فى مزالق مقولات وحدة العصر ووحدة التاريخ وفكرة التاريخ الانسانى أو التاريخ العالمى التى تبلورت فى المنظور الغربى ، تنبع هذه التحفظات من مواقف فكرية اوسع تجاه هذه المقولات وهى المواقف التى تنطلق أيضاً من عدة تساؤلات هل هناك وحدة فى الحضارة العالمية أم تعدد الحضارات ومامغزى ذلك بالنسبة للحدود بين التاريخ الإسلامي وغيره من التواريخ ؟ وهل يمكن ان نقبل بمبدأ تعدد الحضارات والتواريخ واستقلال كل منهم بتقسيم ولكن فى إطار وجود مظلة عامة للتاريخ ومن خلال منظور اسلامى أى من خلال رؤية اسلامية للتاريخ ؟

(٣) وهى مكملة لأبعاد الانتقادات عن اوجه قصور التواريخ الجزئية القطرية وعن قصور الصياغات التفصيلية الجزئية وعن غياب الرؤى الإسلامية الكلية ذات التعميمات .

(٤) د. ماهر حمادة ، وثائق العصر العباسى الاول ، ص ص ٩ - ١٠ .

الأسر (الأموية مثلا) لايعنى شيئا محددا من وجهة النظر الحضارية ، ولكن يعد التقسيم إلى عهود ودول ضرورة علمية لمجرد تسهيل الدراسة ويرى البعض الآخر [1] أن معيار الأسرات الحاكمة ليس معيارا كافيا لفهم حقيقة التغيرات فى التاريخ الإسلامي لأن كثيراً من الأحداث السياسية لايمكن فهمها بدون فهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها ، وحيث أن التاريخ الاقتصادى والاجتماعى لايتطابق مع تقسيمات التاريخ الإسلامي المنسوبة للأسرات الحاكمة لان مجيء أسرة حاكمة جديدة لايمكن أن يقلب فجأة وبسرعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية رأسا على عقب ولهذا فان الدراسة الصحيحة للتاريخ والفهم السليم للتطورات السياسية يقتضى دراسة المجتمع الإسلامي من كل نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية ،كما يقتضى الاعتراف بصعوبة تقسيم التاريخ إلى فترات تبتدىء وتنتهى فى سنين معينة لأن تأثيرات الأحداث الكبرى ونقاط التحول الجديدة لاتظهر آثارها الحضارية الا تدريجيا وهذا مايعرف باسم وحدة أو الاستمرار فى التاريخ .

ويرى فريق ثالث [2] ، والذى يركز بالأساس على دراسة الحضارة الإسلامية أن الحضارة الإسلامية يجب أن تُدّرس "ككل تاريخى" باعتبارها عاملاً أساسياً فى تشكيل مصير كل البشرية ، ومن ثم فهو يرى انه اذا كان من السهل دراسة حضارة القرون الأولى من تاريخ الإسلام كوحدة كلية فان الأمر أضحى أكثر صعوبة فى المراحل المتأخرة منه سبب التنوع والتعدد الملموس ، ولـذا ظهرت زوايا مختلفة للنظر إلى التاريخ الإسلامي ومن أبرزها – بين الغربيين بصفة خاصة – تلك التى تقسم التاريخ الإسلامي إلى مرحلة عربية وأخرى تركية أو عربية وفارسية وعثمانية وهذه الزوايا الجزئية فى حالة التركيز على أى منها بمفرده أو فى حالة الانحياز إلى المرحلة العربية (أى المراكز الأصلية للاسلام والذى انتشر منها) بأعتبارها دون غيرها مرحلة الازدهار الحضارى الإسلامي هذه النظرات الجزئية المحدودة تبرز مشكلات هامة فى الدراسات الإسلامية لأنها لاتقدم رؤية كلية شاملة تبين الوضع التاريخ للاسلام بوضوح . ولقد كان اختفاء الرؤية الكلية وراء اغفال المعنى الحقيقى لتوسع الإسلام ، كظاهرة تاريخية عالمية فهذا التوسع ليس مقصوراً على مرحلة الفتوحات العربية الكبرى ولكن هناك توسعاً آخر للاسلام وهو التوسع الحضارى والذى استمر بعد انتهاء عصر الفتوحات الكبرى وساد خلال القرون الثلاثة قبل ١٨٠٠ وامتد إلى معظم مناطق العالم القديم منتصرا بذلك على كل الأديان الأخرى ، ولهذا كله فهو يرى أن هذا الطابع الخاص للتوسع فى تاريخ البشرية هو الذى يتطلب ان تنظر إلى التاريخ الإسلامي فى مجموعه وليس كمراحل منفصلة .

---

(١) د. سيدة كاشف ، مرجع سابق . ص ص ٩ – ١٦ .

– د. عماد الدين خليل، ضوابط ومعايير .. ،مرجع سابق ، ص ٨ .

(2)M.G.Hodgson : Part 2:The Expansion of Islam in Middle Periods op. cit . P 10 - 11. - M.G.Hodgson : The Unity of Later Islamic History . op. cit. P 879 - 887 .

ومن ثم فان هذا النموذج للتواريخ الحضارية الشاملة يتميز باهتمامه بتقديم رؤية كلية للتاريخ الإسلامي كوحدة كبرى واحدة ترقى بالتحليل إلى مستوى التعميمات وهى التعميمات التى تناقش وتنتقد المنظورات التقليدية للتاريخ الإسلامي (سمة الرضاء الاجماع الذى يركز عليه الاسلاميون الذين يتجنبون جوانب الصراع والفتنة فى هذا التاريخ ، سمة الخصوصية والذاتية العربية أو التركية والتى يركز عليها الغرب الذى يتغافل علامات استمرار الوحدة الحضارية) [1].

المجموعة الثانية :

مبعثها رؤية المحلل السياسى الذى ينظر إلى التاريخ الإسلامي من زوايا العلاقات الدولية وهى الزاوية التى تختلف من حيث المدى والنطاق من زاوية مؤرخى التاريخ العام والكلى ، حيث أن العلاقات الدولية ليست لدى الآخرين الا خيطاً من خيوط عديدة فى نسيج مركب من المادة العلمية التى يقدمها هؤلاء المؤرخون المعاصرون كحصيلة لتعاملهم بالأساليب البحثية لعلم التاريخ مع ذخائر المصادر الأولية للعصور الإسلامية المختلفة .

ويترتب على هذا الاختلاف فى زاوية النظر بين المؤرخ العام وبين المحلل السياسى الدولى أن العملية البحثية من جانب الأخير تفتقد فيما يقدمه الأول بعض الأبعاد الهامة وهى :

من ناحية : أن التقسيمات السائدة لمراحل وعصور التاريخ الإسلامي ليست لها فى حد ذاتها علاقة بوضع دول الخلافة فى النظام الدولى أو بدرجة هيمنتها العالمية من عدمه بالمقارنة بالأطراف غير الإسلامية ، بعبارة أخرى فهى تقسيمات لاتتفق وتحليل يهدف إلى البحث فى توازن قوى سياسية عالمية .

ومن ناحية أخرى : إن التقسيمات الكبرى والفرعية (وفق عصور أو محاور جغرافية أو أسر وامارات متعددة تحت كل عصر) لاتتم تحت مظلة واحدة تبرز الروابط بين هذه المحاور (العلاقات الإسلامية – الاسلامية) والأثر المتبادل بينها وبين العامل الخارجى، ويؤدى هذا إلى افتقاد الأنماط والتوجهات العامة عن خصائص نظم التفاعلات الدولية بين محاور العالم الإسلامي فى فترة محددة أو خلال تطورها من مرحلة إلى أخرى ، وعن وضع هذه النظم فى إطار نظام العلاقة الاشمل بين العالم الإسلامي والعالم الخارجى .

ومن ناحية أخيرة : تغلب الأبعاد السياسية العسكرية وليس الحضارية الاجتماعية الاقتصادية على هذه الأدبيات التاريخية من المصادر الثانوية .

---

(١) انظر تحليلا لهذا العمل الموسوعى فى نطاق تحليل مقارن لأحدث الاتجاهات فى دراسة التاريخ الإسلامي بين المؤرخين الغربيين :

. A.Hess : op . cit , PP 793 - 796 -

المطلب الثانى : أبعاد الإطار النظرى المقترح للتحليل النظمى :

وعلى ضوء كل ماسبق نصل إلى صياغة أبعاد لإطار التحليل الذى سيتبع للدراسة تطور وضع الدولة الإسلامية فى النظام الدولى ، واذا كان هذا الفصل قد بدأ (المبحث الاول) على نحو يقدم رؤية نقدية لمصادر دراسة التاريخ من منظور المحلل السياسى فانه يصل الآن فى هذا الموضع لتقديم هذا الإطار التحليلى الذى يعكس الاعتراف بأهمية التعاون بين المجالات المعرفية المختلفة لتعميق الفهم العلمى لظواهر محددة .

ويقوم هذا الإطار النظرى على أبعاد التحليل النظمى سعيا لتحقيق متطلبات معينة وتتلخص هذه المتطلبات كالآتى :

أولاً : تطور التفاعلات الدولية معياراً للتقسيم المرحلى :

(١) الالتزام بمعيار مركز الخلافة الإسلامية كأساس للتقسيمات الكبرى للدراسة ، فان هذا المعيار لايعكس مجرد تغير أسر حاكمة ولكنه يترجم هيكل مراكز القوة الإسلامية أى هيكل توزيع القوة الإسلامية بين الأطراف الإسلامية الفاعلة حيث أن المفترض أنه تتجمع لدى مركز الخلافة عناصر القوة المتفوقة عن غيرها من عناصر مراكز التأثير الأخرى فى العالم الإسلامي ، ومن ثم فان الدراسة تنقسم إلى خمس مراحل كبرى (العصر الأموى، العباسى ، المملوكى ، العثمانى ، مابعد سقوط الخلافة) [1] .

وبالرغم من أن الالتزام بهذا المعيار قد يبدو تكراراً للمعيار التقليدى فى تقسيم الدراسات التاريخية إلا أن مضمون التحليل يؤدى إلى تطوير مغزى هذا التقسيم وبما يتسق ودراسة العلاقات الدولية . ويتحقق ذلك بالحرص الشديد على التحديد الواضح – ابتداء من العنوان – للسمة العامة لكل مرحلة كبرى والتى تعكس وضع دولة الخلافة الإسلامية فى النظام الدولى بالمقارنة بالأطراف غير الإسلامية كما تعكس نمط تفاعلاتها الدولية ، كذلك الحرص على تحديد السمات الخاصة بالمراحل الفرعية .

(٢) التقسيم إلى مراحل فرعية وفقا للتطورات داخل كل نظام أو التحول من نظام لآخر ، وذلك لأن كل نظام دولى فرعى أو شامل يتسم خلال فترة زمنية ما بنوع من الانتظام فيما يتعلق بالقوى المسيطرة وطبيعة التفاعلات فيما بينها ، كما أن تطور هذا النظام يمر ببعض النقاط التحولية التى تحدث عندها تحولات رئيسية فى ماهية هذه القوى وفى علاقاتهم ببعضهم البعض . ولقد شهد التاريخ الإسلامي العديد من النقاط التحولية الدولية على نحو ساعد على التمييز بين عدة فترات فرعية فى نطاق المراحل الكبرى للعصور الإسلامية .

---

(١) تقع دراسة مرحلة العصر النبوى وعصر الخلافة الراشدة فى نطاق دراسة المنظور الاصولى للعلاقات الدولية فى الإسلام .

بعبارة أخرى لن تكون التقسيمات الفرعية وفقا لمحاور جغرافية أو نظم فرعية فقط ولكن وفقا لأنماط التفاعلات الإسلامية – غير الإسلامية التى تظهر على صعيد مراحل متتالية ، اذن المعيار الأساسى لتحديد هذه المراحل الفرعية هو نقاط التحول ذات المغزى بالنسبة للتفاعلات الدولية الإسلامية الإسلامية وغير الإسلامية أى النقاط ذات المدلولات التاريخية العالمية .

وهنا تبرز مشكلة هامة هى صعوبة التحديد الحاسم لبداية ونهاية كل من المراحل الفرعية الزمنية المتتالية حيث لاتنطبق دائما على بدايات ونهايات التفاعلات على صعيد جميع المحاور الجغرافية . فان الحدث أو الواقعة التى تثير فكرة التحول من مرحلة فرعية إلى أخرى يكون لها تمهيدات فى مرحلة سابقة وعواقب ونتائج فى مرحلة تالية وتختلف هذه التمهيدات والعواقب من محور جغرافى إلى آخر [1] . والجدير بالذكر أن هذه المشكلة قد ظهرت على صعيد جميع الدراسات النظمية الدولية التى بحثت فى أنماط تطور العلاقات الدولية الاوربية من منظور نظمى [2] ، ويعترف بهذه المشكلة أيضاً أعلام المؤرخين الاسلاميين [3] وكذلك المستشرقون [4]

(٣) ومن أهم أسس وأسانيد تنفيذ التقسيمات السابقة ومن ثم استخلاص التطور فى أنماط التفاعلات النظمية الإسلامية ، القيام بالتحديد الدقيق لأطراف التفاعلات الإسلامية ، وغير الإسلامية والمحدثة للتطورات وللتحولات الهامة . حيث إن هذه التفاعلات تتسم خلال كل مرحلة زمنية كبرى بخصائص متميزة من حيث طبيعة الأطراف الإسلامية الفاعلة على ساحة النظم الإسلامية الفرعية المختلفة ومن حيث طبيعة الطرف غير الإسلامي الذى تواجهه هذه الأطراف ، ومن حيث طبيعة التفاعلات بينهم قتالية كانت أو سلمية .

بعبارة أخرى سيكون منطلقنا الأساس على ضوء مفهوم هيكل النظام الدولى هو تحديد الفاعل أو الفاعلين الأساسيين من المسلمين الذين يهتمون أو يؤثرون على أو يقودون عملية التفاعلات مع غير المسلمين وهذا بدوره يعنى تحديد مركز القوة السائدة فى العالم الإسلامي ومايليها فى سلم توزيع القوى من مراكز أخرى ثانوية، كذلك البحث عن نمط تفاعلات هذه القوة السائدة مع الأطراف غير الإسلامية الكبرى سواء كانت تفاعلات مباشرة أو غير مباشرة أى حول مناطق أخرى من العالم الإسلامي [5] أو بالتداخل مع أطراف إسلامية تابعة أو مستقلة عن المركز

---

(١) على سبيل المثال : حركة الكشوف الجغرافية ، الدولة الصفوية ، الدولة الروسية .

(٢) انظر عرض الأدبيات فى الفصل الاول .

(٣) انظر على سبيل المثال :

- د. سيدة كاشف ، مرجع سابق .

(4) M.G.Hodgsan : op. cit.

(٥) فعلى سبيل المثال وانطلاقا من الاهتمام بعلاقات التأثير المتبادل بين العلاقات الإسلامية – الإسلامية ، والإسلامية – غير الإسلامية نجد أن العصر المملوكى وان كان قد شهد تعدداً فى الفواعل الاسلامية المستقلة عن نطاق الهيمنة المملوكية -

الإسلامي ذلك أننا نهتم بتاريخ كل المسلمين وليس الذين قاموا بأدوار قائدة فقط سواء من العرب أو الترك أو الفرس.

إنه مع مشكلات الامتداد الزمني والجغرافي للدراسة من ناحية ومع متطلبات التحليل النظمي التي تحاول علاج هذه المشكلات ومع اهتمام هذه الدراسة بالأنماط والتوجهات العامة من ناحية أخرى لايمكن أن نضع على قدم المساواة كل مستويات العلاقات الإسلامية – الإسلامية ، والإسلامية – غير الإسلامية ، ومن ثم لايمكن أن تتعرض بنفس الدرجة للبحث في أنماط علاقات كل الفاعلين المسلمين مع كل الفاعلين غير المسلمين والتي تزخر بها كتب التاريخ .

وبقدر مايتسق هذا المعيار ومتطلبات مفهوم هيكل النظام بقدر مايحل معضلة التداخل بين الداخلي والخارجي في دراسة العلاقات الدولية الإسلامية والنابعة من تكييف طبيعة العلاقة بين مركز الخلافة وبين الدويلات الإسلامية المستقلة أو شبه المستقلة في نطاقها [1] كذلك يحل مشكلة أخرى ناجمة عن طبيعة الدول في هذه المرحلة ففضلاً عن تعدد وانتشار الكيانات الإسلامية في أرجاء العالم الإسلامي فلقد كان من الصعب بالنسبة لمحلل سياسي تحديدهم بوضوح واستمرار عبر مرحلة زمنية ممتدة نظرا لتعدد الأسر الحاكمة التي توالت على كل نظام فرعي اسلامي في مرحلة ما أو مراحل متتالية [2] حيث لم يكن الوضع الحالي للدولة القومية معروفا وقائما بعد، كما أن حدود سيطرة هذه الدول أو الأسر الحاكمة كانت تتحرك مع تحرك قواتها أو تعرضها للهجمات المضادة [3] وكل هذا كان يزيد من صعوبات دراسة تطور العلاقات الدولية من المنظور النظمي .

---

* (غرناطة ، الادارسة ، الدولة العثمانية ، دولة اوزون حسن (الشاه البيضاء) ، الدولة الصفوية في بداية نشأتها) الا أنها وبالرغم من هذا التعدد فان الفاعل الدولي الذي سنركز بالأساس على تفاعلاته المباشرة مع اطراف غير اسلامية وعلى تفاعلاته غير المباشرة معهم حول مناطق اسلامية أخرى هي مصر المملوكية ولكن دون اهمال لتفاعلات الفواعل الإسلامية الأخرى أيضاً ، وبالمثل فإنه اذا كان العصر العثماني قد شهد أيضا وجود مركزين مستقلين للقوة الإسلامية (الامبراطورية المغولية ، الدولة الصفوية) فان الاهتمام بتفاعلاتها الدولية لن ينفصل عن منظارنا للفاعل الإسلامي المركزي أي الدولة العثمانية وتفاعلاتها مع الأطراف غير الإسلامية ، حيث كانت الدولة العثمانية هي المؤثر الأساسي على التفاعلات الدولية الاسلامية المباشرة مع أوربا وغير المباشرة معها حول أرجاء العالم الإسلامي المختلفة .

(١) والسابق الاشارة اليها في مقدمة المشروع ، ومقدمة الجزء الأول .

(٢) على سبيل المثال : امارات اسيا الوسطى الإسلامية في العصر المغولي ، الامارات الهندية الإسلامية في عصر الامبراطورية المغولية في الهند ، الامارات الاندلسية ، الامارات أو الأسر الحاكمة في مصر والشام خلال العصور العباسية .

(٣) انظر في صدد هذا الوضع للكيانات الإسلامية :

– برنارد لويس ، السياسة والحرب في الإسلام (في) شاخت (محرر) ، تراث الإسلام ، الجزء الأول ، ترجمة محمد زهير ، تعليق د. شاكر مصطفى ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٧٨ .

(٤) أهمية إبراز الروابط من خلال مرحلة ما من التفاعلات الدولية على صعيد كل من النظم الفرعية الإسلامية المختلفة (والتى تدور فيما بين أطرافها الإسلامية أو بينهم وبين أطراف خارجية غير اسلامية) وبين الفاعل المركزى على صعيد بعض هذه النظم [١] فان هذه الروابط توضح سمات توزيع القوة العالمية الخاصة بكل مرحلة فرعية، ومن ثم تساعد على تقديم رؤية كلية عن تطور انماط التفاعلات الدولية وحالة توازن القوى الإسلامية - المسيحية ٠

ثانياً : مضمون التفاعلات الدولية وقضاياها :

١ - عدم الاغراق فى التفاصيل التاريخية [٢] ولكن توظيف مدلولها من أجل تحديد نقاط التحول من مرحلة فرعية إلى أخرى ومن أجل عرض الأبعاد الهامة والأساسية للتطورات على صعيد كل مرحلة على نحو يساعد على تحقيق المتطلبات المشار اليها فى البنود عاليه ، كما يراعى إبراز بعض الأبعاد الهامة الأخرى ولكن من حيث مضمون وقضايا التفاعلات الدولية ٠

٢ - ومن أهم أبعاد هذه القضايا مايتصل بمراحل تطور استخدام الأداة القتالية فى ادارة العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين ومن ثم تحديد محاور الهجوم أو الهجوم المضاد على أرض العالم الإسلامي أو خارجه [٣] ومن الأبعاد الأخرى الهامة : التغيرات فى ادراة أدوات العلاقات من الأداة القتالية إلى الأداة السلمية عبر دورات زمنية متتالية وفى محاور جغرافية مختلفة ، وهذا الفهم والتحديد لطبيعة هذا التغير وأسبابه لهو امر ضرورى لتقدير طبيعة التطور فى مضمون

---

(١) على سبيل المثال : التفاعلات بين الامارات الاندلسية ، وبينهم وبين الممالك الافرنجية ودرجة تأثر هذه التفاعلات بالدور العباسى ثم الدور المملوكى أو العثمانى وذلك خلال مرحلة السقوط الإسلامي فى الاندلس ٠

وعلى سبيل المثال أيضاً الروابط بين الدور العثمانى فى حوض المتوسط وفىقلب الوطن العربى وفى آسيا ومدلولات هذه الروابط بالنسبة لطبيعة المرحلة العالمية فى الدور العثمانى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ثم خلال مرحلة التدهور والتراجع فى هذا الدور خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ٠

(٢) على سبيل المثال صعوبة سرد تفاصيل تطور المعارك العسكرية بين العثمانيين على ساحة أوربا منذ بدايتها كإمارة وتوسعها كسلطنة اقليمية ثم قوة عالية ، ولكن يكفى تحديد المعارك التى احدثت تحولا حقيقيا فى ميزان القوى ايجابا فى البداية لصالح العثمانيين ثم سلبا لصالح الاوربيين. وبالمثل الحاجة إلى استخلاص أنماط للتفاعلات من غمار تفاصيل التطورات على صعيد عديد من المحاور ، ومنها على سبيل المثال التفاعلات بين الإمارات الإسلامية فى وسط وغرب آسيا مع امارة موسكو ومع العثمانيين ، وبين الامارات الاندلسية الإسلامية وبين الممالك الافرنجية خلال مرحلة السقوط التى امتدت مايقرب من القرون الثلاثة والأمثلة الأخرى عديدة ومن واقع العصر العباسى والأموى أيضاً ٠

(٣) على سبيل المثال فى الوقت الذى أخذ فيه العثمانيون فى السيطرة على الاناضول والبلقان (خلال القرنين الثامن والتاسع الهجرى) كانت الاندلس الإسلامية تتعرض لضربات الافرنج الحاسمة (التاسع والعاشر الهجرى) ، وكانت آسيا الوسطى الإسلامية أيضاً تتعرض لهجمات امارة موسكو، ومن ناحية أخرى فى حين أخذ يزداد التوغل العثمانى فى أوربا كان يزداد الالتفاف المسيحى حول جنوب العالم الإسلامي من خلال حركة الكشوف الجغرافية ٠

وقضايا التفاعلات النظمية بين العالم الإسلامي والعالم الخارجى فى المراحل المختلفة لتطور التاريخ الإسلامي ، فاذا لم تكن الحرب هى الأداة الوحيدة لادارة هذه التفاعلات واذا كان توظيف هذه الاداة قد مر بعدة مراحل (الهجوم ، الدفاع ، التراجع) فان الأداة بدورها قد تطورت أبعادها ومراحل توظيفها . فلقد كانت هناك أنماط من العلاقات السلمية فى ظل استمرار الجهاد وكان هناك علاقات أخرى فى ظل جمود هذا الجهاد ثم توقفه. وهنا يصبح من الضرورى ابراز الفارق بين هذه الأنماط فى إطار سياق كل منها الزمانى والمكانى [1] .

٣ – ويتطلب البحث فى هذه الأبعاد عدم الاقتصار على التحليلات التاريخية السياسية والعسكرية فقط ولكن ضرورة الاستعانة بتحليلات اجتماعية – اقتصادية داخلية ودولية أيضاً ، فان فهم قدر كبير من التطور فى أطراف وطبيعة التفاعلات الدولية لاينفصل عن فهم الأوضاع الاقتصادية الإسلامية الداخلية والأوضاع الاقتصادية العالمية المحيطة بها [2] ، بعبارة أخرى هناك ضرورة لاستكشاف أبعاد الخلفية التى تتحرك فى ظلها ومن داخلها الأطراف الإسلامية الفاعلة وهذا يقودنا إلى مايسمى بالعوامل البيئية .

ثالثاً : عوامل البيئة الدولية : أحوال الطرف الاخر :

اذا كان هدف هذا الجزء من المشروع هو تطوير منظور اسلامى للعلاقات الدولية فى التاريخ الإسلامي فهذا يعنى الاهتمام أساسا بمنظور الفواعل الإسلامية الدولية ، ويصبح الطرف الآخر فى العلاقة هو موضوع التفاعل ، والعامل المؤثر ، ومن ثم لايكون التحليل من خلال منظاره ولحظته التاريخية كما يراها ولكن من خلال منظار هذه الفواعل الإسلامية لدوافعه وتطوراته .

---

(١) على سبيل المثال : بدأت بوادر العلاقات السلمية مع العصر العباسى ثم أخذت العلاقات السلمية دفعة قوية مع نهاية الحروب الصليبية ، كذلك اكتسبت أبعاداً جديدة وخاصة فى ظل الممارسات العثمانية والمملوكية ، وأيضاً فى ظل التغيرات فى موقف أوربا المسيحية ذاتها من الاتصال "بغير المؤمنين الكفار" أى المسلمين حيث كان رفض هذا الاتصال هو الأساس فى العصور الوسطى وهى الرؤية التى تغيرت مع تطور النظرة إلى الإسلام خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر : انظر على سبيل المثال :

- Daniel Norman , op . cit. PP 20 - 32 .

(٢) على سبيل المثال أثر التوسع الأموى والاستراتيجية العباسية على مقدرات أوربا الاقتصادية. كذلك أدت المحاصرة العثمانية لأوربا من الشرق والجنوب إلى اندفاع أوربا للبحث عن طرق بديلة للتجارة لايسيطر عليها المماليك أو العثمانيون ، ومن ثم جاءت الكشوف الجغرافية بمرحلة جديدة من الهجمة الاوربية المضادة كانت ذات آثار بعيدة على التوازنات الإسلامية – الإسلامية ، وعلى التوازنات الإسلامية – غير الإسلامية .

وعلى سبيل المثال أيضاً : كان للامتيازات العثمانية المقدمة للدول الاجنبية دوافعها ومبرراتها الاقتصادية الهامة (بعد ضرب التجارة المارة بالأراضى العثمانية عقب الكشوف) إلى جانب السياسية منها .

بعبارة أخرى فان منظور هذا الجزء من المشروع يريد أن يُعالج مثـالب منظـور الطرف الآخـر والذى ظهر فى مجالات متعددة : مثلا فـى الدراسـات الغربيـة عـن التـاريخ الدبلوماسـى للمسـألة الشرقية والتى يغلفها تحيز وتعصب رؤية الفواعل الأوربية لهذه المسألة [1] كذلك دراسـات تـاريخ الشرق الأوسط أيضاً وهو تاريخ منطقة قد تم تحديدها بمعايير لاتنتمى اليها ولكن تتصل بعلاقاتهـا مع القوى الاوربية فى تدهورها ونموها ، كما أن الموضوع الأساسـى لهـذه الدراسـات هـو توسـع أوربا والعلاقات الخاصة بين الدول الأوربية الناجمة عـن تفكـك الامبراطوريـات الإسـلامية . فـى مثل هذه الدراسات تبدو شعوب هذه المناطق كموضوعات سلبية تقوم برد الفعل فقط أو تقع فـى إطار علاقة اعتماد أو تحاول الحيلولة دون استمرار التوسع الأوربى وذلك بالحصول علـى وضـع متميز فى النظام الامبريالى حتى تحقق لها وضع استقلال سياسى ولكن فـى نطـاق استمرار قيـود علاقة الاعتماد الاقتصادى . ويطمس توجه هـذا النـوع مـن الدراسـات الطبيعـة الخاصـة للمنطقـة وشعوبها بسبب النظر اليها من منظار الأطـراف الأخـرى [2] وهـذا ماتحـاول تفاديه ولكـن دون اهمال أحوال الطرف الآخر تماما فمما لاشك فيه أن هذه الاحوال وتطوراتها كانت عاملا مؤثـرا هاما فى مسار ونتائج التفاعلات الإسلامية – غير الإسلامية [3] .

المطلب الثالث : إشكاليات نظرية وتطبيقية ، والأهداف غير المباشرة للدراسة :

ينبثـق عـن الإطـار النظمـى للتحليـل اشـكاليات نظريـــة وتطبيقيـــة محـــددة تســـعى الدراســـة لاستقصائها . ويحقق هذا الاستقصاء الأهداف غير المباشرة للدراسة أى الأهداف المكملة والمعمقـة للهدف المحورى لها ، وتثير هـذه الاشـكاليات خاصـة التطبيقيـة منهـا قضيـة الرابطـة بين التحليـل التاريخى النظمى فى هذه الدراسة وبين التحليل الأصولى فى الجزء الأول من المشروع ، فمـا هـى هذه الاشكاليات ؟ وماهى أبعاد هذه الرابطة ؟ وماهى متطلبات تحقيقها ؟

أولاً : الإشكاليات النظرية والتطبيقية

١ – يثير الإطار النظرى النظمـى المقـترح لجمـع وتحليـل المـادة التاريخيـة بعـض الاشـكاليات النظرية مثل معايير وقواعد الدولة المهيمنة أو القائدة أو السائدة فى مرحلة ما ، العلاقة بين عنـاصر قوة الدولة العسكرية الاقتصادية والعقيدية وبـين القـدرة علـى استمرار التوسـع وتحمـل التزامـات عالمية ، العلاقةبين حالة وطبيعة توازن القوى وبين امكانيات العلاقات السلمية أو القتالية ، العلاقـة

---

(1) Leo Carl Brown, op. cit, PP 278 - 282.

(2) Albert Hourani, op. cit, PP 13 - 14.

(٣) بقدر ماتأثرت نتائج حركة الفواعل الإسلامية بطبيعة أوضاعهم بقدر ماتـأثرت بطبيعـة اوضـاع الطرف الآخر ، فعلى سبيل المثال اقترنت النجاحات العثمانية الاولى فى أوربا بانقسامات سياسية ومذهبية على صعيد الطرف الأوربى ، كذلك كان التحول العميق فى أحوال هذا الطرف منذ نهاية القرن الخامس عشر بمثابة عـامل انقلابى خطير فى مسار العلاقات الإسلامية– غير الإسلامية الحديثة .

ين أفول وانتهاء وهيمنة احدى القوى وين بداية هيمنة قوة أخرى وذلك على ضوء التطور فى توزيع وفى طبيعة عناصر القوة العالمية ، وهو التطور الذى يقترن بالتطور فى التوازنات العالمية بين الدول القائدة فى النظام . وبقدر مااستند الإطار النظمى للتحليل فى هذا الجزء من المشروع على الأبعاد النظرية العامة للتحليل النظمى (والسابق توضيحها) بقدر ماسيسعى هذا الجزء من المشروع إلى محاولة بيان [1] كيف يمكن لنتائج دراسة الخبرة الإسلامية الدولية أن تعمق من أو تضيف إلى أو تعدل من بعض افتراضات [2] بعض الأدبيات النظمية الرائدة فى علم العلاقات الدولية والتى تناولت أساسا الخبرة الاوروبية منذ القرن السادس عشر الميلادى بصفة خاصة [3] ، وهذا هو الهدف المكمل الأول وهو هدف نظرى يخدم التراكم المعرفى ، أما الهدف المكمل الثانى فهو هدف تطبيقى يرتبط بمجموعة من الاشكاليات التطبيقية.

٢ – من أهم الاشكاليات التطبيقية التى تنبثق عن الإطار النظرى المجموعات التالية التى تعكس على التوالى اشكاليات الهيكل ، ثم مضمون التفاعلات، ثم البيئة :

أ) ١ – نمط العلاقة ين الوحدات الفاعلة فى العالم الإسلامي ، أى نمط العلاقة بين دولة الخلافة [4] (فى ظل مركزية سلطتها أو صعفها) ، وبين الممالك أو الأمصار أو الدويلات الإسلامية التابعة لها أو شبه المستقلة عنها (أى درجة ونمط اللامركزية) أو بين دولة الخلافة والدول المستقلة عنها تماماً (أى درجة ونمط التعددية) .

٢– مدى توحد أو تنوع نمط تعامل الوحدات الفاعلة فى العالم الإسلامي مع الأطراف الخارجية غير الإسلامية ، ونمط العلاقة بين درجة اللامركزية أو التعددية السياسية الإسلامية الدولية وبين درجة الخطر الخارجي والقدرة على مواجهتة(مثلا هل برزت تحالفات بين أطراف إسلامية وأخرى غير اسلامية وكيف كان ذلك ؟ وضد من وما سياقها ؟) .

ب) ١ـ ماهى أشكال العلاقات ين الدولة الإسلامية والدول غير الإسلامية وكيف تطورت ومتى كانت صراعية قتالية ـ تحركها دوما عقيدة الجهاد ـ ومتى اختلفت درجة وشدة هذه الصراعية؟ وما درجة وما شكل العلاقات التعاونية السلمية فى ظل الممارسات الإسلامية عبر العصور المختلفة ؟ ولماذا اختلفت قنوات نشر الإسلام من محور جغرافى إلى آخر (الانتشار الذاتى فى الهوامش، الأداة القتالية والصدام فى القلب فى مواجهة الكيانات المسيحية المتتالية) .

---

(١) انظر الخاتمة عن النتائج التراكمية للتحليل فى الأبواب الخمسة التالية .

(٢) على سبيل المثال : هل نتائج دراسة عوامل سقوط وصعود الدول الإسلامية سيضيف إلى الجدل الغربى حول هذا الموضوع الهام الذى يشغل حيزا هاما فى أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة؟ .

(٣) انظر الفصل الاول .

(٤) أو ين دول الخلافة المتزامنة (العباسية فى بغداد ، الفاطمية فى مصر ، الأموية فى الاندلس) .

٢ـ كيف توالت وتعاقبت دورات الهجمات الإسلامية والهجمات المضادة من الطرف الآخر عبر العصور المتتالية (من الفتوحات الكبرى الأموية إلى الهجمة الصليبية الأولى ثم إلى الموجة الثانية من الفتوح الإسلامية العثمانية إلى اكتمال الهجمة الصليبية الثانية على الاندلس ثم بداية الاستعمار الكشفى والتقليدى وأخيراً الجديد) ، درجة تنوع أنماط الصدام فى المحاور الجغرافية المختلفة فى نفس الفترة أو عبر قنوات متتالية ، بين الوحدات الإسلامية وأخرى غير إسلامية (مثلا نحو القوة العثمانية وفتوحاتها فى أوربا فى نفس المرحلة التى أخذت تتساقط فيها الممالك الإسلامية فى الاندلس وحتى تم السقوط النهائى) ؟

ج) ١ـ أثر خصائص الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التعامل الخارجى للوحدات الفاعلة فى العالم الإسلامي (مثلا : أثر تفاقم الصراعات الداخلية على فعالية ودرجة المبادرة فى ادارة الصراع الخارجى) .

٢ـ التطور فى طبيعة قدرات الطرف الآخر غير المسلم عبر مراحل الصدام مع العالم الإسلامي (ابتداء من الكيان البيزنطى المتهالك ، والامارات الاقطاعية المتصارعة التى يقودها أمراء الفرنج ، إلى عهد الدول القومية الاوربية ونهضتها الحديثة ثم عصر الامبراطوريات ثم القوى الكبرى المهيمنة عالميا) .

٣ـ التطور فى خصائص البيئة الدولية والمجتمع الدولى وانعكاس هذا التطور على قنوات وأشكال وموضوعات العلاقات بين العالم الإسلامي وغير الإسلامي .

وبقدر ماتمثل الاشكاليات السابقة موجز العناصر الخلفية الكامنة فى الإطار النظرى للتحليل فانها تشير أيضاً إلى الاهتمام بهدف أخر مكمل للهدف المحورى بل ونابع منه وهو استكشاف وتحديد أنماط سلوكية (درجة الاستمرارية أو التغير فيها وأسباب ظهورها وتطورها وكذلك عواقبها) حول ثلاثة محاور أساسية : أسباب صعود وسقوط الدول الإسلامية الكبرى ، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المركزية وغيرها من الوحدات الفاعلة الإسلامية ، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية وغير الإسلامية. وتتصل هذه المحاور الثلاثة بقضيتين أساسيتين تثيران الاهتمام فى دراسة ودوافع العلاقات الدولية الإسلامية الراهنة وهما ضوابط العلاقات الصراعية القتالية ــ التعاونية السلمية مع الغرب ومفهوم الجهاد ، التعددية السياسية الإسلامية ومفهوم الأمة ، والقضية العامة الكامنة وراء هاتين القضيتين هى التطور الذى حدث فى درجة اندماج العالم الإسلامي فى النظام الدولى ومدى اعتراف وحدات هذا العالم وقبولها لأسس ومبادىء هذا النظام بعد ان كان الأساس فى مراحل متقدمة من التاريخ الإسلامي هو الفصل بين العالمين أو الدارين الإسلامي وغير الإسلامي ، وكذلك التطور الذى حدث نحو انتشار نموذج الدول القومية وشحوب واقع الأمة الإسلامية أمام ضغوط ومتطلبات التعددية السياسية .

هذا ولقد أفرزت أدبيات غربية ، والتى وظفت التاريخ فى دراسة نظرية العلاقات الدولية ، مقولات كثيرة حول هذه القضايا وهى مقولات تسعى لتحقيق أهداف عملية للسياسات الغربية أى تغيير مدركات وذاكرة الشعوب الإسلامية عن الماضى ليصبحوا أكثر تقبلا للواقع (أى واقع استمرار تجزئة العالم الإسلامي المعاصر وواقع استمرار الخضوع للغرب على أساس أن كلاً منهما جزء من تيار عام تولد تدريجيا فى رحم التاريخ الإسلامي أو أن له اسانيده ومبرراته الشرعية والفقهية فى الفكر والتاريخ الاسلاميين).

ولقد سبق توضيح نموذج من هذه المقولات وبيان مبررات ودواعى مناقشتها من منظور اسلامى [1] ، ومما لاشك فيه أن البحث فى الأنماط السلوكية حول المحاور الأساسية السابق توضيحها إنما يثير بدوره كل أبعاد ما يسمى "العلاقة بين النظرية والتطبيق فى الإسلام" . يثير بدوره هذا ولايمكن أن تتضح هذه العلاقة إلا على ضوء ضبط توظيفنا للعلاقة بين التحليل التاريخى والتحليل الأصولى فى الجزء الأول من المشروع .

ثانياً : إشكاليات الرابطة مع التحليل الأصولى :

تثير العلاقة بين التحليل التاريخى والتحليل الأصولى (كما قدمه الجزء الأول من المشروع) مستويين متداخلين من الاشكاليات، المستوى الأول هو جعل التاريخ مصدراً للتنظير الفقهى، والمستوى الثانى هو البحث فى أبعاد العلاقة بين النظرية والتطبيق .

والتاريخ المقصود فى إشكالية المستوى الاول - أى التنظير الفقهى - ليس مجرد تطور الوقائع والأحداث ولكنه تاريخ تطور تطبيق الشريعة، فهو الذى يعد، كما أشار البعض -الذين اهتموا بدارسة العلاقة بين الفقه والسياسة فيما يتصل بموضوع الخلافة [2] ، التاريخ المشرع الذى يختلف عن التاريخ للعظة والعبرة حيث يصبح هذا التاريخ المشرع مصدر المشرع السياسى فى وضع القوانين وفى تشريع الأحكام ، فى حين أن التاريخ للعظة والعبرة يكون مصدراً للتقويم العملى لمراحل حاسمة منه .

و لم يكن هدف المشروع يثير هذا المستوى الأول ولكنه اقترب من المستوى الثانى : كيف؟ ، وقد يبدو من الهدف المحورى لهذا الجزء من المشروع (أى تطور وضع الدولة الإسلامية فى النظام الدولى) وكذلك من الأهداف غير المباشرة النظرية والتطبيقية أنه ليس هناك وضع خاص ومتميز لإبراز وزن الجهاد كدافع ومحرك للسياسات الدولية الإسلامية فى أوقات الحرب السلم ، هذا وبالرغم من أن القضايا النظرية أو الفقهية حول أصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين (أى

---

(١) انظر الفصل الاول .

(٢) انظر التفاصيل التى تنطبق على الفكر الشعرى للماوردى فى :

- د. سعيد بن سعيد، الفقه والسياسة ، دار الحداثة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢،ص ص ٨٠-٨٨ .

حول موضوعات الدولة والسلم والحرب) لايمكن فصلها عن واقعها التطبيقي التاريخي ، فإنه يمكن دراسة ولو أهم أحداث وممارسات التاريخ الدولي الإسلامي من منظور أصولي أي منظور تقويمها وفق قواعد أصولية. ولكن على الرغم من الاعتراف بأهمية وحيوية مثل هذا التقويم الا أنه يمثل مقتربا آخر من الموضوع (وان كان مكملا ومعمقا له) وكان يستلزم مقومات أخرى من العملية البحثية كان يصعب تزامنها مع مقومات العملية التي جرت ، وذلك نظرا لصعوبة توفير وتحليل المادة العلمية التفصيلية (فتاوى، تفاصيل السياقات الداخلية والخارجية للأحداث ، تحليل الشخصيات) اللازمة لتنفيذ هذا التقويم على مدار هذا الامتداد الزمني الطويل للتاريخ الإسلامي

ولهذا ـ ونظرا للاعتراف بأهمية وضرورة الربط بين التحليل الأصولي والتاريخي ـ فلقد كانت صيغة الربط الممكنة والتي تتناسب مع خط العملية البحثية الجارية تتمثل في مستوى عام وشامل يتلخص في تقديم اجابة عن هذا السؤال الشائع لماذا هذه الفجوة بين قواعد وأسس الإسلام وبين ممارسات المسلمين عبر تاريخهم ؟ وهو السؤال الذي يثير كل أبعاد ما يسمى قضية العلاقة بين النظرية والتطبيق في الإسلام [1] وهي العلاقة التي يختلف حول تكييفها وتقويم نتائجها المنظورات الإسلامية والمنظورات الأخرى .

هذا ويمكن انجاز هذه الصيغة من الربط على خطوتين : من ناحية رصد وتصنيف الاتجاهات المختلفة (كما تقدمها المصادر الثانوية لدراسة التاريخ الإسلامي) حول تفسير نقاط التحول الكبرى في العلاقات الدولية الإسلامية ، ومقارنتها كلها أو بعضها بالرؤى التي قد تكون ظهرت في كتابات المؤرخين المسلمين حتى يمكن أن تتبين وزن البعد العقيدي بين أبعاد أخرى للتفسير [2] ومن ناحية أخرى تحديد بعض أهم النماذج من بين أنماط التفاعلات المختلفة (السلمية

---

(١) تعددت في الأدبيات الغربية مسميات نفس الظاهرة فعدا كلمة النظرية هناك :

النظرية الشرعية الإسلامية Islamic Legal Theory ، الإسلام المثالي Ideal Islam

الإسلام التقليدي Orthodoxy Thought ، المبادئ الكلاسيكية Classical Principles

المذهب الديني Religious Doctrine

وهذه جميعا تعبيرات تصف فكر اركان واعلام الفقه الإسلامي خلال القرون الأولى من قوة الامبراطورية الإسلامية والذي نقل عنه التابعون والمقلدون من مختلف طبقات الفقهاء عبر العصور التالية ، كما أنه الفكر الذي ثارت الدعوات لاعادة النظر في أسسه على ضوء متطلبات التطورات التاريخية في ظل الضعف والانقسام الإسلامي .

انظر احدى هذه الدعوات في :

– مجيد خدوري ، الحرب والسلام ، مرجع سابق ، الفصل الثالث والعشرون .

(٢) على سبيل المثال لماذا اتسمت علاقات المماليك بدرجة كبيرة من المعاملات الاقتصادية والتجارية مع الممالك المسيحية ؟ هل هذا يرجع كما يقول بعض المستشرقين إلى انتهاء روح الجهاد؟ ام يمكن القول إن مقتضيات خدمة عناصر القوة –

- القتالية فى ظل ضعف أو قوة المسلمين) وتوفير المادة التاريخية اللازمة لتوضيح سياقها الزماني والمكاني حتى يمكن تقويمها أصوليا .

واذا كانت الخطوة الأولى ستتم كلما أمكن على صعيد الأبواب التطبيقية فإن الخطوة الثانية تتطلب اهتماماً من الباحثين لمتابعة قضايا الربط بين المستوى التنظيري والمستوى التاريخي الواقعي (كما سيرد توضيحه في الخاتمة) . ومع ذلك فان تنفيذها يفترض توضيح ضوابط منهاجية هامة على باحث العلوم السياسية الذى يتعامل مع التاريخ الإسلامي أن يعيها ويستوعبها وهي ضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ .

المطلب الرابع : ضوابط تفسير التاريخ الإسلامي :

بالنظر إلى مفهوم تفسير التاريخ أو فلسفته وما يتصل به [1] وعلى ضوء أهداف وطبيعة عملية التحليل النظمى لتطور العلاقات الدولية للمسلمين نجد أن التفسير الإسلامي للتاريخ يعد مجالا أعم واشمل مما يتطلبه هذا التحليل النظمى من ضوابط منهجية اسلامية لتفسير التطورات الهامة ونقاط التحول الأساسية فى التاريخ الإسلامي، فإن التفسير الإسلامي للتاريخ يعد المنظار العام الذى ننظر على ضوء أسسه وأركانه لتفسير مسار وقضايا التاريخ الإسلامي فى خصوصياتها وفى تفاعلها مع خصوصية قضايا الأطراف الأخرى في العالم .

= الإسلامية الاقتصادية والعسكرية فى ظل طبيعة التطورات بعد انتهاء الحروب الصليبية التقليدية والتى جعلت الاحتياجات الاقتصادية محددا هاماً من محددات المناخ السياسي للعلاقات الإسلامية - غير الإسلامية هى التى ابرزت هذا الجانب من المعاملات والذى كان من موقع القوة الإسلامية ؟وبالمثل هل كانت الامتيازات العثمانية للأوربيين خروجا على الضوابط الإسلامية ؟ كذلك: ماتكييف التوسع العثماني نحو الدول العربية الإسلامية هل يعد فتحا أو غزوا أم ضما ؟والقضايا الأخرى التى تقتضى التوقف كثيرة .

(١) حول مصطلح تفسير التاريخ وعلاقته بفلسفة التاريخ والفارق بين المؤرخ والمفسر حول الجدل بين المؤيدين والمعارضين لفكرة عملية التفسير فى التاريخ الإسلامي انظر :

- د. عبد الحليم عويس، تفسير التاريخ علم انسانى، دار الصحوة ، ١٤٠٧هـ ، ص ص ١١-٢٤ .

- د. عفت الشرقاوى ، مرجع سابق ، الجزء الاول ، ص ص ٢٦ - ٥٦ .

- د.عبد اللطيف شرارة، الفكر التاريخى فى الإسلام ، دار الاندلس، بيروت، ط٢، ص ٣٣ -٤٣

- وحول فلسفة التاريخ فى المنظور الغربى انظر :

- جوستاف لوبون، فلسفة التاريخ ، ترجمة عادل زعيتر ، دار المعارف ١٩٥٤ .

جفرى باراكلوا ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٧ - ٣٠٠

هذا ولقد برزت اهمية وضرورة التعرف على ضوابط منهاجية هذا التفسير من واقع تراكم ونتائج ومدلولات التحليل على مدار أجزاء هذا الفصل : فحيث إن هدفنا ليس التأريخ أو مناقشة بعض الوقائع أو تحسين وتصحيح الروايات التاريخية ، وحيث إن منهاجية أعلام مؤرخى المسلمين ـ حتى ابن خلدون ـ قد قامت أساسا على عنصر الاشخاص والأحداث وليس أسس تفسير التغير والاستمرار أو التقويم والحكم على الأحداث ، وحيث أن المصادر الثانوية الحديثة والمعاصرة العربية والأجنبية على حد سواء تعكس تباينات واختلافات فى منظوراتها لتفسير التاريخ الإسلامي ، وحيث تعددت الدعوات لإعادة قراءة وكتابة هذا التاريخ على نحو يهتم بالبحث فى الأسباب أو العلل وراء الظواهر والأحداث وفق أسس منظور اسلامى .

على ضوء هذا كله كان لابد وأن تحكم قراءتنا للمادة التاريخية بعض الضوابط الاجرائية وهى محاولة الفصل بين رصد الوقائع وبين استخلاص مدلول تطوراتها (وخاصة وقائع التاريخ الكبرى التى تشكل المعالم البارزة فى مسيرة التاريخ الدولى وتشكل هيكله العام) .

كذلك كان لابد وأن يحكم تحليلنا للمادة التاريخية ضوابط أخرى مزدوجة الأبعاد أحدهما تطبيقى والآخر نظرى. والبعد التطبيقى هو ملاحظة خصائص بعض محاولات تفسير التاريخ الإسلامي ، أما البعد النظرى فهو تحديد واستيعاب خصائص المنهاجية الإسلامية فى تفسير التاريخ أى المعايير الأساسية التى تساعد على فهم وتقويم وتفسير بعض الوقائع أو الأحداث أو بعض الاتجاهات الكبرى للتطور وفقا لتصور اسلامى عن التاريخ . بعبارة أخرى اذا كان البعد النظرى يوضح المقصود بأسس وقواعد تفسير اسلامى على ضوء الفروق مع أسس وقواعد تفسيرات أخرى (قومية ، ليبرالية ، ماركسية ..) فإن البعد التطبيقى يوضح توظيف هذه الأسس والقواعد على نحو يبرز الاختلاف عن محاولات أخرى للتفسير .

وكانت الأدبيات المعاصرة فى مجال تطور علم التاريخ الإسلامي ومنهاجيته لم تخل من تناول تطور أبعاد التفسير فى كتابات مؤرخى الإسلام القدامى ، أى التطور ابتداء من عصر التدوين الموسوعى إلى عصر التنظير المنهجى للتفسير ، (مع الكافيجى والسخاوى والذهبى ومن قبلهم ابن خلدون ، الذى يعتبر مفترق طرق بين مرحلتين من دراسة التاريخ الإسلامي حيث استطاع أن يضع رؤية تنظيرية لتفسير التاريخ بعوامل مختلفة [1] ومع ذلك فاننا لن نقف هنا أمام خصائص

---

(١) انظر هذا التطور فى :

- د. عبد الحليم عويس ، مرجع سابق ،ص ص ١١٠ - ١٥٠ .

- فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩ - ١٦٢

- شاكر مصطفى ، مرجع سابق .

- د.عبد العزيز الدورى ، ص ص ١٣١ - ١٣٤ .

منهاجية هذه المصادر الأصلية [1] ، ولكن سنكتفي باستعراض ملامح بعض أهم الأدبيات المعاصرة فى هذا المجال مما يساعد على استخلاص أهم الضوابط المنهاجية لتفسير التاريخ الإسلامي من منظور إسلامى ، وهذه الضوابط ذات قيمة عملية كبرى فى التحليل . فإنه مهما كانت أهمية الاستعانة بأدوات تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة (النظام الدولى) لتقديم تحليل جديد للتاريخ الإسلامي الدولى فيجب أن يكون مضمونه واتجاهات هذا التحليل منضبطة بضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ .

أولاً : خصائص بعض الأدبيات المعاصرة :

بالبحث فى أدبيات معاصرة عربية واستشراقية فى هذا المجال أمكننا أن نستخلص المجموعات التالية :

١ـ الأدبيات التى جاءت تحت عنوان التفسيرالاسلامي للتاريخ [2] يغلب عليها الطابع النظرى وبالنظر إلى الشروط الأساسية لتفسير التاريخ والتى لايقوم بدونها وهى: الشمولية ، العالمية فى النظرة الكلية ، التعليل ، الفكر ، الحركية [3] يمكن القول إن هذه الأدبيات وإن قدمت رؤية كلية لمسار التاريخ من منظور اسلامى فهى لم تقدم رؤية كلية مُفسِّرة لتطور التاريخ الإسلامي فى واقعه ، ومن ثم فهى مصدر لجأنا اليه لتحديد الضوابط والمعايير الهامة التى يجب مراعاتها عند القيام بعملية تفسير **الأبعاد** التطبيقية .

٢ ـ يغلب على مجموعة أخرى من الأدبيات البعد التطبيقى ، فهى التى توقفت أمام مختلف منعطفات التاريخ الإسلامي فى محاولة لتفسيرها ، ولقد تفاوتت ما بين تلك التى تتصف بقدر من الكلية وأخرى التى تتسم بالجزئية ، ولذا يمكن أن نميز بين ثلاثة مستويات تتدرج على صعيدها الدراسات التطبيقية وهى : مستوى المسارات الكبرى الزمانية والمكانية لتطور التاريخ الاسلامي ،

---

(١) ستتم الاستعانة بهذه المصادر – وخاصة ابن خلدون – فى موضعها من الدراسة التطبيقية كلما امكن ، حيث إنه لم يقدم لنا دراسة تطبيقية لمبادىء وقواعد تقويم أحداث التاريخ أو لعوامل تفسيره ، ولكن سيتم الاستعانه به بدرجة أساسية فى الجزء من المشروع الخاص بالمصادر والنماذج الفكرية وخاصة التى تقدم رؤية كلية عن صعود وسقوط الأمم .

(٢) أنظر على سبيل المثال :

– د. عماد الدين خليل ، التفسير الإسلامي للتاريخ ، دار العلم للملايين ، بيروت .

– محمد قطب ، حول التفسير الإسلامي للتاريخ ، المجموعة الإسلامية ، جدة ، ط٣ د. ت .

– محمد رشاد خليل ، المنهج الإسلامي لدراسة التاريخ وتفسيره ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط١، ١٩٨٦ .

(٣) د. عبد الحليم عويس ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ – ١٤٧ .

مستوى قضايا هامة ومحورية امتدت طوال هذا التاريخ ، أو مستوى وقائع وأحداث محددة الزمان والمكان [1] .

أ ـ فنجد أن بعض الأدبيات العامة [2] قدمت رؤية كلية شاملة اهتمت أساسا بتحديد تطور أدوات ادارة العلاقات بين المسلمين وغيرهم وتطور مراحل الهجوم والهجوم المضاد بين الطرفين ، وكذلك بتحديد تقسيمات كبرى للتاريخ الإسلامي وخاصة من حيث صعود وهبوط الدول أى من حيث توالى أدوار القيادة بين الامم التى حملت راية الدفاع عن الإسلام أو توالى الحضارات وتطبيق السنن الإلهية فى رفع ودحر هذه الأمم أو الحضارات . مع ذلك تظل هذه الاتجاهات قاصرة عن تفسير التطور من مرحلة إلى أخرى كما لاتفرد مكانة واضحة للعوامل المفسرة لهذه التطورات فى الأدوات والمراحل .

ب ـ نجد أن بعض الأدبيات قد قدمت تفسيرات جزئية لموضوعات محددة مثل عوامل النصر أو الهزيمة [3] ، عوامل سقوط الدول [4] ، مواقف حاسمة فى التاريخ الإسلامي [5] ، أو قدمت تفنيدات لتفسيرات استشراقية لبعض الموضوعات مثل السير والفتوحات فى العصر النبوى وعهد الخلافة الراشدة [6] .

ج – قامت بعض هذه الأدبيات باعادة عرض بعض القضايا التى تثير جدلا هاما، ومن أهمها دور وتأثير الدولة العثمانية فى أرجاء العالم الإسلامي والعالم العربى بصفة خاصة . وفى حين اتسمت بعض هذه الأدبيات بالاندفاعة الحماسية والعاطفية فى الدفاع عن الدول العثمانية[7]

---

(١) يجدر التنويه إلى ان النظر فى هذه المستويات الثلاثة كان من خلال منظار العلاقات الدولية، هذا و لم تنطلق هذه الأدبيات من تحديد مسبق وواضح للمستوى الذى ركزت عليه أو من تميز بين المتطلبات البحثية لكل من هذه المستويات الثلاثة ، وغالبا ماكان المصدر يتضمن جمعا أو مزجا لا اراديا بين مستويين أو أكثر وكذلك فان البعد الدولى فيها يكاد يكون مقصوراً على موضوعات محددة : دوافع الفتوحات الإسلامية الاولى ، تعاقب دورات الهجوم والهجوم المضاد بين المسلمين وغيرهم .

(٢) انظر على سبيل المثال :

- أنور الجندى ، تاريخ الإسلام فى مواجهة التحديات ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

- أنور الجندى ، الإسلام وحركة التاريخ ، رؤية جديدة فى فلسفة تاريخ الإسلام .

- برنارد لويس ، السياسة والحرب ، مرجع سابق .

(٣) شوقى ابو خليل ، عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الإسلامي ، دار الفكر،دمشق ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م،ط٢

(٤) د. عبد الحليم عويس ، تاريخ سقوط ٣٠ دولة اسلامية .

(٥) د.محمد عبد الله عنان ، مواقف حاسمة فى تاريخ الإسلام .

(٦) محمد ياسين مظهر صديقى، الهجمات المغرضة على العالم الإسلامي ، ص ص ١٠٦ – ١٢٠

(٧) محمد ثابت الشاذلى ، المسألة الشرقية .

فإن البعض الآخر تحرى الأسس العلمية والدقة القائمة على التحليل المقارن النقدى وتصنيف العوامل المفسِّرة لجوانب القوة والضعف فى هذا الدور العثمانى وتأثيره [1] .

د – وأخيرا قدمت مجموعة أخرى تفسيرات لبعض القضايا ولكن من خلال مايسمى "المنهج العلمى" الذى يفرد مكانا متميزا للعوامل المادية وأبعاد الصراعات والانقسامات الطبقية ، ومن أهم هذه القضايا : الثورات فى المغرب فى القرون الهجرية الأولى [2] ، أو التفسير الاقتصادى لدوافع الكشوف الجغرافية ومحاولات البرتغال واسبانيا فى الاستيلاء على شمال افريقيا [3] ، أو دراسة ماسُمىِّ بالحركات الشعبية والانتفاضات الفلاحية وايديولوجيات دول الخلافة ومواقف دول الخلافة ومواقف الأحزاب من حكم هذه الخلافات [4] ، ولقد واجهت هذه الأدبيات التى تركز على أسس الاقتصاد السياسى فى التفسير واجهت محاولات مضادة للرد عليها وخاصة على تفسيرها لما سُمىِّ بالحركات والانتفاضات الشعبية كما واجهت من ناحية أخرى انتقادات لمدى مراعاتها لضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ . اذن ماهى هذه المعايير والضوابط الإسلامية ؟

ثانياً : معايير وضوابط إسلامية لتفسير التاريخ :

١) تختلف أسس ومعايير وضوابط التفسيرالاسلامى للتاريخ عن نظائرها فى تفسيرات أخرى (المثالى، المادى الحضارى) والتى تعكس تقاليد الحضارة الغربية فى أطورها المختلفة الماركسية والليبرالية . وتمثل الدراسة المقارنة بين هذه التفسيرات والدراسة التفصيلية للتفسير الاسلامى فى حد ذاته مجالاً خصباً ولكن عميقاً ومتشابكاً ، ولقد أدلت العديد من الأدبيات بدلوها فى هذا المجال وعالجته بمقترحات مختلفة وتلمسته من زوايا متكاملة [5] ، ولا يسعنا فى هذا المقام الدخول

---

(١) د. سيار الجميل ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦ – ١١٥ .

(٢) د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٩٢ – ١٤٩ .

(٣) د. عبد الله العلوى ، ثقافتنا فى ضوء التاريخ ، للمركز الثقافى العربى ، الدار البيضاء ، المغرب، ط٣ ١٩٨٣ ، ص ص ٢٧ – ٥٢ .

(٤) برهان الدين دلو ، مساهمة فى اعادة كتابة التاريخ العربى الإسلامي ، دار الفارابى ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥ .

(٥) انظر عرضا لأبعاد التفسيرات الأخرى وماوجه اليها من انتقادات ، كذلك انظر عرضا مقارنا بين نظريات اسلامية ونظرات أخرى وضعية حول مستويات ثلاثة من الموضوعات ، الواقعة التاريخية، المسألة الحضارية ، سقوط الدول والحضارات فى :

– عماد الدين خليل ، مرجع سابق .

– كذلك حول رؤية مقارنة بين التفسير الإسلامي وتفسيرات أخرى لعدة موضوعات وقضايا محددة .الانسان ، الانسان وقدرة الله ، السنن الربانية، صراع الحق والباطل ، معيار الانجاز البشرى .. انظر : – محمد قطب ، مرجع سابق .=

فى تفاصيل هذه المقارنة من ناحية أو فى تفاصيل **أبعاد** التفسير الإسلامي من ناحية أخرى حيث إن من الصعوبة عرض جوهرها ولبها فى هذا النطاق المحدود ولكن يمكن لنا أن نورد بأيجاز المجموعتين التاليتين من الملاحظات :

أ ـ لايرجع بالطبع الاختلاف بين التفسيرات الأخرى والتفسير الإسلامي إلى اختلاف الوثائق التاريخية مثلاً ولكن يرجع إلى اختلاف الافتراضات والرؤى حول العلاقة الثلاثية بين ا لله ، الانسان ، المجتمع والطبيعة ، اى حول مدى تأثر الأوضاع البشرية بالأوضاع المادية المحيطة وبالقدرة الإلهية ، أى حول مصير الحركة البشرية في الزمان والمكان ودور ا لله والانسان والقوى المختلفة فى تحديدها، ومن ثم فإن مظهراً أساسياً من مظاهر الاختلاف هو الأوزان النسبية للعوامل العقيدية ، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية ، ففى حين أن التفسير الماركسى يلغى الأولى تماما بحيث يقع في تناقض أساس مع الإسلام فان التفسير الحضارى الليبرالى ، كما يقول د. عماد الدين خليل ، وإن مزج تصوراته الفكرية بكثير من القيم والرؤى الروحية ، إلا أنه يتسم بنوع من الانفصالية (العلمانية) بين القيم العقلية والروحية. بعبارة أخرى اختلفت التفسيرات من حيث الاجابة عن السؤال التالى [1] : ماهى العلاقة بين ا لله سبحانة وبين الطبيعة بما فيها القوى المادية والانسان ، وذلك فى صنع التاريخ واقامة الحضارات ؟ وهل من المحتم أن تتكىء أحداث التاريخ على عامل واحد من بين هذه العوامل الثلاثة ويُلغَى العاملان الآخران، أو على الاقل يغدوان ظلالا باهتة لفاعلية العامل الرئيسي؟ ولماذا هذه الجدران التى اقيمت بين ا لله والطبيعة والانسان ؟ .والسبب الرئيسى لهذا الاختلاف وتعدد مظاهره هو اختلاف مصدر رؤى وأسس هذه التفسيرات فهى مصادر فكرية بشرية أساسا فى التفسيرات الوضعية ، ولكنها ذات مصدر إلهى فى التفسير الإسلامي ، حيث ان القرآن يقدم أصول منهج استخلاص القوانين التى تحكم التطور والتى تفسر الوقائع (دوافعها – العوامل المؤثرة ، طريقة التأثير) والتى تقوِّم أى تحكم على الانجاز البشرى .

ب – لايعبر عن التفسير الإسلامي تيار واحد ، ولكن يمكن استكشاف تيارين أساسيين :

التيار الأول : والذى يمكن تسميته التيار التقليدى المبسط والذى تقتصر عملية تفسيره على مجرد ذكر "الارادة الإلهية" وهو التيار الذى تمثله الأفكار الموجودة فى كتب التاريخ الإسلامي المتقدمة أو التقليدية كما ظهر على صعيد أدبيات ثانوية معاصرة فى مجال دراسة التاريخ الإسلامي بعصوره المتعاقبة [2] أو أحد هذه العصور فقط [3] .

– – محمد رشاد خليل ، مرجع سابق ، ص ص ٧٩ – ١٦١ .

– انظر :– انور الجندى ، تاريخ الإسلام فى مواجهة التحديات ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، الباب الرابع .

(١) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال ، محمود شاكر ، مرجع سابق.

هذا ولقد أشار العديد من الأدبيات لهذا التيار التقليدى فى الكتابات التاريخية المتقدمة ، فيرى البعض [1] أن المسلمين المتحمسين فى بداية العصر النبوى والخلافة الراشدة فسروا التاريخ (وخاصة النجاح الباهر للفتوحات الكبرى) بالارادة الإلهية وبالحماسة الدينية وانه فى حين بدأ عصر المتشككين من المسلمين ظهر اتجاه البحث عن عوامل أخرى للتفسير ، كذلك يشير البعض الآخر [2] إلى الاتجاه نحو الجبرية فى تفسير الحوادث وهو الاتجاه الذى شجعه الأمويون وانعكس فى روايات عديد من المؤرخين لهذا العصر ، حيث التطورات والتيارات السياسية فى المجتمعات الإسلامية أثرت على اتجاهات الكتابة التاريخية ، ولذا كان التصادم بين مبدأ القدر أو حرية الارادة ومسئولية البشر فى الشئون العامة ، وبين مبدأ الجبر أو قبول الأوضاع العامة السائدة باعتبارها مقدرة ، من أهم سمات العصر الأموى حيث يعنى الأمويون مبدأ الجبر حين بشرت الأحزاب المعارضة لهم بمبدأ الحرية وبمسئولية البشر ، كذلك أشار البعض الآخر إلى [3] أن جمهرة مؤرخى الإسلام القدامى نظروا إلى التاريخ من خلال قدرة الله مباشرة فلقد عولوا على قدرة الله فى تدبير الكون وتسيير حركته فالأحداث والوقائع وقيام الدول وسقوطها ونظام الكون ومسار الحياة بشكل عام مرده الله سبحانه وتعالى ولم يهتموا بالسببية فى تحليل الظواهر وتفسيرها ،

هذا ولقد انطلقت مجموعة من الدراسات من الهجوم على ورفض هذا التيار التقليدى وتقديم بديل للتفسير مرتكز بالأساس على العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، فيرى البعض [4] أن استخدام تفسير كل حادثة بالارادة الربانية عمل فج وممل اذا كان كل حادث يقع بمشيئة الله فما الفائدة من سرد الحوادث فى ظروفها الخاصة ، وهو يشير إلى استخدام مايسميه بالأنماط الاقتصادية والاجتماعية ، ويخلص من مناقشتها ومن تطبيقها على أوضاع تاريخ المغرب الاقصى (فى فترة الموحدين والمرابطين والمرينين) إلى القول [5] إن من يتخلى عن الاقتصاد والدولة والطبقة كمفاهيم أداتية إنما يتنكر لمفهوم التاريخ ويدخل عالم الإلهيات وهو اختيار تعسفى يمحى قسما كبيرا من وقائع ماضينا بدون أدنى موجب ،

---

(٣) انظر على سبيل المثال ، تفسير لأسباب ضعف وتدهور الدولة العثمانية ،

- محمد فريد، مرجع سابق ، ص ص ٧٣٠ - ٧٣٥ ،

(١) برنارد لويس ، مرجع سابق ،

(٢) د، عبد العزيز الدورى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥ - ٢٦ ، ٣٦ ، ١٣٢ - ١٣٤ ،

(٣) د، محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٠ - ١٠١ ،

(٤) د، عبد الله العلوى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩ - ٣٠ ،

(٥) المرجع السابق ، ص ٥٠ ،

ويرى البعض الآخر [1] ان اتجاه المدارس التقليدية المتعنتة ضد كل ماهو جديد بأعتباره "بدعا وكفرا" يزيد من صعوبة مهمة المجددين فى حقل التاريخ الإسلامي ويجعل جل هذه الدراسات الحديثة والمعاصرة مجرد صياغة لغوية حديثة لما ورد فى الحوليات التاريخية القديمة، ولذا فهو يطالب بالدراسة وفق اصول علمية منهجية تقوم على البحث فى الأسباب والعلل الكامنة وراء الظواهر ومعرفة قوانين نشأتها ومن ثم فهو فى تفسيره لثورات المغاربة فى القرن الثانى الهجرى عكس الرؤية المادية فى التفسير .

التيار الثاني : وان كان لايقبل بساطة أو اطلاق التيار الأول الذى يركز على الارادة الإلهية فقط ولكن فى صورة منعزلة ومجردة عن العوامل الأخرى ، فهو أيضاً يرفض مبررات صفة العلمية المرتبطة بالتيار الذى انتقد التيار التقليدى أى يرفض اعطاء الأولوية لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن العوامل الغيبية والإلهية ، ومن ثم فهو يعكس مفهوما واسعا رحبا وعلميا للتفسير الإسلامي للتاريخ يبعده عن سلبيات وتبسيطات الجبرية الكلاسيكية التقليدية وينقيها من مادية وأحادية وحتمية تيارات أخرى .

وهذا التيار يقدم تصورا لأبعاد معادلة العلاقة بين الانسان وارادة الله وحركة التاريخ على نحو يقدم حلا لاشكالية كيفية الجمع فى التفسير بين مجموعات العوامل العقيدية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية من ناحية أخرى – وهى الأبعاد التى يصعب عرضها بالتفصيل فى هذا الموضع [2] – ويمكن أن نبرز اهم سمات هذا التيار على النحو التالى :

١ – التأكيد على النزعة الشمولية للاسلام وانفتاحه الكامل على كافة القوى الفاعلة فى التاريخ ، المنظورة وغير المنظورة ، العقلية والوجدانية ، الروحية والمادية، الطبيعية والغيبية [3] ومن ثم فان التفسير الإسلامي يرفض رفضاً الحتميات سواء التاريخية أو المادية أو الاقتصادية ويلتزم هذا التفسير بالمنهج الربانى فى الحكم على أعمال البشر فى الأرض لأنه يعنى بالوجود الانسانى فى الأرض غير المجرد عن القدرة والمشيئة الالهية التى تحكم ذلك الوجود [4] .

٢ – أصول النظرة الإسلامية لتفسير التاريخ تلخصها عدة مبادىء قرآنية وهى أن العالم مخلوق خلقه الله تعالى من العدم وهو يسير وفق نظام أو سنن وضعها الله تعالى وهذا النظام

---

(١) د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٩ – ١٠ .

(٢) ستمثل نتائج هذا الاستيعاب الخلفية الحاضرة عند تناول أحداث أو قضايا أو تطورات تاريخية فى الأبواب التطبيقية حيث أن ادبيات التفسير الإسلامي يميز بعضها بين تفسير الواقعة وتفسير التطورات الكبرى (سقوط وصعود الدول) فى حين أن بعضها الآخر يستعين بنماذج توضيحية متعددة المستويات ولكن هذه الأدبيات فى مجملها لاتقدم رؤية تفسيرية لتطور التاريخ الإسلامي فى كلياته ومساراته الكبرى وخاصة فى ابعاده الدولية .

(٣) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٥ – ١٦ .

(٤) محمد قطب ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣ – ٦٣ .

الدقيق لايستقل وحده بالعمل فى الأشياء وإنما يعمل بتدبير مباشر ومستمر من ا لله . وثبات هـذا النظام واطراده حتي يشاء ا لله غير ذلك لايأتي من حتمية تفرضها طبائع الاشياء ولكـن يـأتى مـن مشيئه ا لله . وفـى إطـار هـذه المبادىء العامـة يـبرز لنـا الفـارق بـين العوامـل التـى تعتمـد عليهـا التفسيرات العلمانية وبين العوامل التى تحرك التاريخ وفقا لتوجه قرآنى ونبوى . حيـث يـبين لنـا امعان النظر فى الأصول صورة كاملة لمجموعة العوامل المتشابكة والمتداخلة التى تحرك التاريخ وتؤثر فيه ، وهى الصورة التى تعالج تطرف التفسيرات العلمانية فى انكارها لدور ا لله وتطرف تفسيرات إسلامية أنكرت أثر العوامل المادية كرد فعل للمنهج المادى . ومن ثم فان هذه الصورة تقوم على الجمع المتوازن بين العوامل المشهودة (المحسوسة التى تخضع للملاحظة والتجربـة) والعوامـل الغيبيـة (التى لاتخضع لملاحظة البشر والعلم بها من قضايا الايمان) . ومـن ثـم فوفقـا للتفسـير الإسـلامي تأتى الارادة الالهية على رأس العوامل المحركة للتاريخ والمعملة للعوامل نفسها فى الناس والاشـياء ، ولكن هذا الربط المباشر با لله لايعنى القول بالجبر أو انكار سنن ا لله الثابتة (فى الكون أوالحيـاة أو المجتمعات) فان سنن ا لله كثيرة ومطردة واطرادها لايعنـى الحتميـة أو الجبريـة لأن ا لله وحـده هـو الذى يضمن أو لايضمن استمرار هذا الاطراد فى هذه السنن .

أما العوامل المشهودة فلقد نبه القرآن إلى دور العامل الانسانى وأثر العوامـل الاجتماعيـة وغـير الاجتماعية ولقد قدر العلماء اختلاف الظروف والأحوال و لم ينكروا حـدود قـدرات النـاس وأثـر العوامل لأنهم لم يتصوروا الإسلام دينا مثاليا يبنى للانسان جنة على الارض ولكـن وظيفتـه هـى تذكير الناس بربهم [(١)] .

٣ – ومن ثم فان هناك مجموعة من القواعد التى يجب مراعاتها فى عملية التصور والاعتقـاد ويجب توافرها عند تفسير التاريخ الإسلامي ومنها الاخلاص والتجرد ، العلم الصحيـح بالإسـلام وعلومـه الضروريـة ، معرفـة حالـة العـرب والأمـم الأخـرى قبـل الإسـلام ووزن آثارهـا بـالميزان الشرعى، الايمان بوحدة الامة الإسلامية ، الفهم الصحيح للقضاء والقدر ، الايمان بالغيب ، التفرقة بين أخطاء البشر وأحكام الإسلام ، والايمان بالسنن الربانيـة [(٢)] ، وتعـد القـاعدة الآخـيرة [(٣)] مـن أهم هذه القواعد ، ويحدد القرآن الكريم والسنة اتجاهاتها ذات المدلـولات المباشـرة بالنسـبة لتطـور الأبعاد الدولية فى التاريخ الإسلامي وبالنسبة للمفاهيم الأساسية المتصلـة بالعلاقـات الدوليـة مثـل

---

(١) محمد رشاد خليل ، مرجع سابق ، ص ص ٩٢ – ١٠٠ ، ١١١ – ١٢١ .

(٢) محمد بن صامل العليانى ، مرجع سابق، ص ص ١٨٩ – ٢٣٥ .

– محمد رشاد خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٢ – ١٦٢ .

(٣) وحول السنن بصفة خاصة انظر :

– محمد قطب ، مرجع سابق ، ص ص ٦٥ – ١٢٤ ، ١٥٨ – ١٩٠ .

– كذلك انظر اسهام الجزء الخاص بالمنظور الأصولى للعلاقات الدولية .

الصراع ، صعود وسقوط الدول . وإذا كانت هذه النماذج السابقة تقوم على أن الإسلام هو ركن أساسى فى توجيه حركة التاريخ وأن تجاهل دوره فى تاريخ البشرية عامة والأمة الإسلامية خاصة يضع هذا التاريخ تحت رحمة مجموعة من العوامل والظروف التى لاتهتم بالانسان ، فانها أيضاً تبرز كيف أن المنظور الإسلامي للتفسير إنما يؤكد أن التاريخ يجب النظر اليه من خلال منظار توفيقى يجمع بين الاعتبارات المادية وغير المادية حيث إن التاريخ ليس نتاج أحدهما فقط دون الآخر . والجدير بالذكر أن بعض الدراسات النقدية [1] لاتجاهات الأبحاث التاريخية فى الغرب وخاصة فى مجال التاريخ الإسلامي قد حرصت على ابراز أوجه القصور فى التحليلات التى تركز على كل من الاعتبارات المادية وغير المادية بمعزل عن الأخرى ، ومن ثم طالبت بأهمية تطوير مقترب جديد لدراسة التاريخ الإسلامي يجمع بين المجموعتين من الاعتبارات واعترفت بأن هذه هى طريقة المسلمين فى النظر إلى تاريخهم. ومع ذلك يظل هناك فارق بين هذا الطلب وبين هذه الطريقة حيث أن الأولى تضع الدين كواحد مما أسمته الاعتبارات المثالية فى حين أن طريقة التفكير الإسلامي ترى ان الدين والشريعة الإسلامية وضوابطها وقواعدها ركن اساسى وواقعى فى توجيه حركة التاريخ وتفسيرها .

وعلى ضوء كل ماسبق – على ضوء أهداف تعاملنا مع مادة التاريخ الإسلامي وفى ظل الإطار النظرى المقترح لتحليل هذه المادة وماتثيره من اشكاليات، فانه يمكن القول إن دراستنا للتطورات فى حالة كل نظام من التفاعلات الدولية أو للتحول من نظام لآخر ستتم مسترشدة بالاسئلة الثلاثة التالية : ماهو دور المعتقدات والقواعد الإسلامية ؟ ماهو تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية وغيرها ؟ ماهو تأثير الاعتبارات الثقافية غير الإسلامية أو العوامل المادية القائمة فى أطر غير إسلامية ؟ كما يجب أن تتم هذه الدراسة على ضوء الاعتراف بأمرين :

من ناحية : أهمية وضرورة مراعاة روح كل عصر تتم دراسته لأنه يمكن أن نطبق معايير وضوابط التفسير انطلاقا من أوضاع العصر الراهن ، حيث أن مايقوله المؤرخ لعصر مايأتى على ضوء كل وقائع هذا العصر الذى يعيشه ومن ثم فان إعادة الكتابة أو النظر فى هذا العصر يجب أن تتم عبر ذاتية هذه الوقائع ومع الالمام بالتيارات الأساسية التى تحكمت فى تشكيل وتوجيه التاريخ فى هذا العصر وفى ظل الأوضاع المتباينة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى سادت هذا العصر ونظرة الناس الذين عايشوه إلى الحياة .

ومن ناحية أخرى : أهمية وضرورة الفهم الحقيقى للدين وللسنن الإلهية فى الكون والانسان والمجتمع ، فان هذه السنن هى التى تبين لنا أن الإسلام ليس ديناً مثالياً لبناء مجتمع خال من الصراعات والفتن والانحرافات وتتعطل فيه سنن الحياة المادية والاجتماعية والكونية .

(1) Ira Lapidus , op . cit, PP 89 - 92 , 100 - 101.

ومما لاشك فيه أن هـذا الاسترشـاد وهـذا الاعـتراف سيسـاعد بدرجـة كبيرة علـى مواجهـة الاشكاليات السابق توضيحها من منظور الغربيين لما اسموه العلاقةبين النظرية والتطبيق فى الإسلام، وهو المنظور المتأثر بمنظور آخر عن ما اسمـاه البعـض [1] بالعلاقـة أو المعادلـة الصعبـة بـين السياسـة والدين وخاصة شق المعادلة بين الحق والايمان وبين القوة والسياسات ٠

فيمكن القول إن مايعتبره الغرب فارقاً بين النظرية والتطبيق فى الإسلام والذى يسـتندون اليـه ليصلوا إلى الغاء التمييز بين الإسلام والمسلمين ومن ثـم يعتـبروا ان الإسـلام هـو فكـر وممارسـات المسلمين ، هذا الفارق ليس فى الواقع – على ضوء ضوابط التفسـير الإسـلامي للتـاريخ وخاصـة السنن – إلا انعكاسا حقيقياً للاسلام ٠ فـان مـاوصلت اليـه ممارسـات المسـلمين عـبر تراكمـات عديدة ليست إلا تأكيداً لانطباق السنن الإلهية كركن من أركان التفسير الإسلامي ، فان العوامـل التى نظر اليها الماديون من وجهة نظر أحادية هى فى الحقيقة سـنن ا لله تعـالى فـى الكـون والحيـاة والناس ، وهى سنن لم يصنعها التطوريون والتجريبيون وإنما كشفوا عن بعضها وأسـاءوا تفسـيرها وفهمها بدرجة كبيرة ، والتفسير الإسلامي بالاستناد إلى السنن يحقق صحة هذا الفهـم عـن تأثـير العوامل المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة ٠ بعبـارة أخـرى اذا كـانت اتجاهـات غربيـة تتكلم عن تغيير الإسلام على ضوء الخبرة التاريخية وعن انه لم يطبق الا خلال ٤٠ عـام فقـط ، إلا انه يجب أن نفطن – عند الرد على هذا المنطق– إلى أن مقتضيات الضرورة العملية وضغوط الواقع الفعلى لاتلغـى أسـس الإسـلام أو المثاليـة الكـبرى التـى يطرحهـا كهـدف يجـب أن يسـعى اليـــه المسلمون٠ واذا كانت ممارسات المسلمين عبر التاريخ قد ابتعدت عن تحقيق هـذه الغايـة (الجهـاد لنشر الدعوة، الوحدة الإسلاميثة فى ظل مفهوم الأمة) ، فإن هذا الابتعاد عن المثاليـة ليـس دليـلاً على فشل أو عدم صحة هذه الغاية ومن ثم فقـدان مصداقيـة الإسـلام كنظـام حيـاة لكـل زمـان ومكان فان عدم اتباع المسلمين لخطى الإسلام الحقيقية انعكس علـى ممارسـتهم فـانطبقت عليهـم السنن ٠

بعبارة أخرى فان فهمنا لضوابط ومعايير التفسير الإسلامي للتاريخ تجعل حيثيات حكمنا علـى الفارق بين النظرية والتطبيق فى الإسلام (أو بين المثالية وواقع الممارسات، أو بـين الفقـه التقليـدى والواقع المعاصر ، أو بين ٠٠٠ مهما تعددت المسميات) [٢] تختلـف جوهريـا عـن حيثيـات حكـم اتجاهات بحثية فى الغرب ، فالمثالية الإسلامية التى فى خيالهم ليست التى يعنيها الإسلام ٠

وهكذا لعل فهمنا لهذه الضوابط والمعايير يكون هو المنطلـق السـليم لاستخدامنا بعـض أدوات تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة (النظام) دون الوقوع فى مزالق توجهات الذيـن كـان لهـم السـبق

(1) J.Piscatori, op. cit, PP 2 - 13 .

(٢) من القضايا المنهجية الهامة التى تثور على مستوى العلاقة بين اجزاء المشروع تعريف المقصود بالنظرية الإسلامية ، المثالية الإسلامية ، العلاقة بين الفكر التقليدى الكلاسيكى وبين الفكر الجديد (الاعتذارى التبريرى) ٠

فى توظيفها فى دراسة التاريخ الإسلامي . فاذا كانت التطورات فى اتجاهات دراسة التاريخ الإسلامي فى الجماعات العلمية الغربية قد أبرزت التركيز على الخصوصية والتعددية الإسلامية وعلى الصراع وعدم الرضاء ، كما أبرزت الانتقال من الاسلوب الاستشراقى التقليدى القائم على السرد والتحقيق إلى أسلوب التحليل على ضوء العوامل المختلفة والذى اهتم بتجسيد الفجوة بين النظرية والتطبيق فى الإسلام ، فان معايير وضوابط التفسير الإسلامي ستكون المرشد لنا لتصحيح مخاطر القراءة التاريخية من أجل استخراج الأنماط المنظمة وحتى لاتكون عملية التنميط هذه تفريغا من المحتوى الإسلامي ، فان استكشاف الانماط واستخلاص دلالالتها مقتطعا من السياق الزمانى والمكانى يثير هذه المخاطر ولكن التنميط مع التدعيم بالتوقف عند قضايا محددة وفى نطاق أزمان وأماكن محددة لتفسيرها فى ظل الضوابط والمعايير الإسلامية يخلص من هذه المخاطر .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١ - إبراهيم العدوى ، التاريخ الإسلامى : أفاقه السياسية وأبعاده الحضارية ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦) .

٢ - إبراهيم على شعوط ، اباطيل يجب أن تمحى من التاريخ ، (بيروت : المكتب الإسلامى ، ١٩٨٣) .

٣ - أحمد الحصرى وأخرون ، الفقه الإسلامى : العلاقات الدولية فى الإسلام ، (مصر : مطبعة دار التأليف ، مجلد١ ، ١٩٦٩) .

٤ - أحمد رمضان أحمد ، تطور علم التاريخ الإسلامى حتى نهاية العصور الوسطى ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩) .

٥ - اسماعيل ابو شريف ، نظرية الحرب فى الشريعة الإسلامية ، (الكويت ، د. ن ، ١٩٨٢) .

٦ - السيد عبد العزيز سالم ، التاريخ والمؤرخون العرب ، (القاهرة:دار الكتاب العربى ، ١٩٦٧)

٧ - أنور الجندى ، الإسلام وحركة التاريخ ، رؤية جديدة فى فلسفة تاريخ الإسلام ، (بيروت، القاهرة : دار الكتاب المصرى اللبنانى ، ١٩٨٠) .

٨ - أنور الجندى ، تاريخ الإسلام فى مواجهة التحديات ، (القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٧).

٩ - برتولد شبولد ، العالم الإسلامى فى العصر المغولى ، ترجمة : خالد أسعد عيسى ، (دمشق : دار إحسان للطباعة والنشر ، ١٩٨٢) .

١٠ - برنارد لويس ، السياسة والحرب فى الإسلام ، فى شاخت وبوزورث (محرر) ، تراث الإسلام ، ط١ ، ترجمة : محمد زهير ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ع٨ ، اغسطس ١٩٧٨) .

١١ - برهان الدين دلو ، مساهمة فى إعادة كتابة التاريخ العربى الإسلامى ، (بيروت : دار الفارابى ، ١٩٨٥) .

١٢ - ج ، سيديو ، تاريخ العرب العام ، ترجمة : عادل زعيتر ، (القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٤٨) .

١٣ - جفرى باراكو : الاتجاهات العامة فى الابحاث التاريخية ، ترجمة : صالح أحمد على ، (بيروت: مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤) .

١٤ - جمال الدين الشيال ، التاريخ الإسلامى واثره فى الفكر التاريخى الاوربى فى عصر النهضة ، (بيروت ، دار الثقافة - د. ت) .

١٥ - جمال عبد الهادى محمد مسعود ، وفاء محمد رفعت جمعه ، أخطاء يجب أن تصحح فى التاريخ الإسلامى ، لماذا ؟ وكيف ؟ ، (المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر ، ١٩٨٦).

١٦ - جوزيف هورس ، قيمة التاريخ ، ترجمة : نسيم نصر ، (بيروت : منشورات عويدات ، ط٣ ، ١٩٨٦) .

١٧ - جوستاف لوبون ، فلسفة التاريخ ، ترجمة : عادل زعيتر ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٤) .

١٨ - حامد ربيع ، اشكالية التراث وتدريس العلوم السياسية فى الجامعات العربية ، (لارناكا - قبرص : ندوة تدريس العلوم السياسية ، بالوطن العربى ، ٤ - ٨ فبراير ١٩٨٥) .

١٩ - ـــــــ ، الإسلام والقوى الدولية ، (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٠) .

٢٠ - ـــــــ ، مستقبل الإسلام السياسى ، (بغداد : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٣) .

٢١ - الحسان بوقنطار ، العلاقات الدولية ، (الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر ، ١٩٨٥) .

٢٢ - حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، (٤جزء)، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٩) .

٢٣ - خديجة ابو اتله : الإسلام والعلاقات الدولية فى السلم والحرب ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣) .

٢٤ - سميح عاطف الزين ، حركة الإسلام فى المفهوم الإسلامى ، (بيروت ، دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٨٣) .

٢٥ - سيار الجميل ، العثمانيون وتكوين العرب الحديث ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٩) .

٢٦ - سيدة إسماعيل الكاشف ، مصادر التاريخ الإسلامى ومناهج البحث فيه ، (بيروت : دار الرائد العربى ، ١٩٨٣) .

٢٧ - شاكر مصطفى ، التاريخ العربى والمؤرخون : دارسة فى تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله فى الإسلام ، (جـ١) ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ط٣ ، ١٩٨٣) .

٢٨ – شوقى أبو خليل ، عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الإسلامى ، (دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٧) .

٢٩ – صالح أحمد على ، مقدمة فى : فرانز روزنتال : علم التاريخ عند المسلمين ، ترجمة : صالح أحمد على ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٩٨٣) .

٣٠ – طارق البشرى : حلقة نقاش تحت عنوان " منهج النظر المعاصر فى التاريخ الإسلامى " (القاهرة – المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، يونية ١٩٩٠) .

٣١ – عبد الجليل التميمى ، واقع ومستقبل الدراسات التاريخية عن الولايات العربية أثناء العهد العثمانى ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، (تونس : مركز البحوث والدراسات العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ، ع٢٢١ ، يناير ١٩٩٠) .

٣٢ – عبد الحليم عويس ، تفسير التاريخ علم إسلامى ، (القاهرة : دار الصحوة ، ١٩٨٧) .

٣٣ – ــــــــــــــ ، فقه التاريخ وأزمة المسلمين الحضارية ، (القاهرة : دار الصحوة للنشر، ١٩٨٦) .

٣٤ – ــــــــــــــ ، نحو منهجية جديدة فى فقه التاريخ ، تفسير التاريخ فى تراثنا الإسلامى، الإسلام اليوم ، والعلوم والثقافة ، عدد (٥) ، يوليو ١٩٨٧) .

٣٥ – عبد الرحمن على حجى ، نظرات فى التاريخ الإسلامى ، (بيروت ، دار الارشاد ، ١٩٦٩) .

٣٦ – عبد اللطيف شرارة ، الفكر التاريخى فى الإسلام ، (بيروت : دار الأندلس ، ط٢ ، ١٩٨٣) .

٣٧ – عبد الله العروى ، ثقافتنا فى ضوء التاريخ ، (الدار البيضاء : المركز الثقافى العربى ، ط٣، ١٩٨٣) .

٣٨ – عفت محمد الشرقاوى ، أدب التاريخ عند العرب (جـ١) فكرة التاريخ :نشأتها وتطورها، (القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٧٦) .

٣٩ – على الدين هلال (محرر) ، دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى السادات ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧).

٤٠ – عماد الدين خليل ، التفسير الإسلامى للتاريخ ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٧).

٤١ – ــــــــــــــ ، حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامى (قطر : الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٦) .

٤٢ – ــــــــــــ ، ضوابط ومعايير أساسية فى منهج كتابة التاريخ الإسلامى ، (بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول منهج كتابة تاريخ الامة الإسلامية) ، (كلية الآداب – جامعة الزقازيق بالتعاون مع جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ورابطة الجامعات الإسلامية، ١٠ ربيع الأول ١٤١٠هـ – ١٠ اكتوبر ١٩٨٩) .

٤٣ – فؤاد سزكين : تاريخ التراث العربى ، ترجمة : محمود فهمى حجازى ، (الرياض : جامعة الامام محمد بن مسعود ، إدارة الثقافة ، ج٢ ، ١٩٨٣) .

٤٤ – قاسم عبده قاسم ، الرؤية الحضارية للتاريخ عند العرب والمسلمين ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢) .

٤٥ – كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية ، (الاتراك العثمانيون وحضارتهم) ، ترجمة: نبية أمين فارس ، منير البعلبكى ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ج٣ ، ١٩٤٩)

٤٦ – لوى التوسير ، مونتيسكو ، السياسة والتاريخ ، ترجمة : نادر ذكرى ، (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٨١) .

٤٧ – مارسيل مارل : سوسولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة : حسن نافعة ، (القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦) .

٤٨ – مجيد خدورى ، الحرب والسلم فى شرعة الإسلام ، (بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٣) .

٤٩ – ــــــــــــ ، (تحقيق وتقديم وتعليق) القانون الدولى الإسلامى : كتاب السير للشيبانى، (بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٥) .

٥٠ – محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى ، (القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٦٢) .

٥١ – محمد ابو زهرة : العلاقات الدولية فى الإسلام (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٢) .

٥٢ – محمد السيد سليم ، العلاقات بين الدول الإسلامية (الرياض : جامعه الملك سعود ، عمادة شئون المكتبات ، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م) .

٥٣ – محمد الصادق عفيفى ، الإسلام والعلاقات الدولية ، (بيروت : دار اقرأ ، ١٩٨٦) .

٥٤ – ــــــــــــ : المجتمع الإسلامى والعلاقات الدولية ، (القاهرة ، مكتبة الخانجى ، د. ت) .

٥٥ – محمد بن صامل العليانى السلمى ، منهج كتابة التاريخ الإسلامى مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين ، (الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م) .

٥٦ – محمد رأفت عثمان ، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية فى الإسلام ، (القاهرة : دار الكتاب الجامعى ، ١٩٧٥) .

٥٧ – محمد رشاد خليل ، المنهج الإسلامى لدراسة التاريخ وتفسيره ، (الدار البيضاء : دار الثقافة، ١٩٨٦) .

٥٨ – محمد رشدى محمد اسماعيل ، العلاقات الفردية والدولية فى الإسلام ، (القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ١٩٧٥) .

٥٩ – محمد فريد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق : إحسان حقى ، (بيروت ، دار النفائس، ط٦ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م) .

٦٠ – محمد قطب ، حول التفسير الإسلامى للتاريخ ، (جدة : المجموعة الإسلامية ، ط٣ ، د.ت) .

٦١ – محمد عبد الغنى حسنى ، علم التاريخ عند العرب ، (القاهرة : مؤسسة المطبوعات الحديثة، ١٩٦١) .

٦٢ – محمود أحمد عبد الله ، أسس العلاقات الدولية فى الإسلام ، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الأزهر : كلية الشريعة والقانون ، ١٩٨٧) .

٦٣ – محمود اسماعيل : قضايا فى التاريخ الإسلامى منهج وتطبيق ، (الدار البيضاء : دار الثقافة ، ط٢ ، ١٩٨١) .

٦٤ – محمود شاكر ، التاريخ الإسلامى (الاجزاء ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) عن العصور : الأموى ، العباسى ، المملوكى ، العثمانى ، (بيروت ، المكتب الإسلامى ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م) .

٦٥ – منير محمد الغضبان ، المسيرة الإسلامية للتاريخ ، (عمان ، دار الفرقان ، ١٩٨٣) .

٦٦ – نادية محمود مصطفى ، نظرية النظم ودراسة العلاقات الدولية . مذكرات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢م – ١٩٨٣م) .

٦٧ – نجيب الارمنازى ، الشرع الدولى فى الإسلام (القاهرة : مطبعة ابن زيدون ، ١٩٣٠) .

٦٨ – نصر محمد عارف : نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية مقارنة فى ضوء المنظور الحضارى الإسلامى ، (المعهد العالمى للفكر الإسلامى : سلسلة الرسائل الجامعية، رقم ٦ ، ١٩٩٢) .

٦٩ – نور الدين حاطوم وآخرون ، المدخل إلى التاريخ ،(دمشق : المطبعة العصرية ، ١٩٦٤) .

٧٠ – ودودة بدران ، دراسة العلاقات الدولية فى الادبيات الغربية وبحث العلاقات الدولية فى الإسلام ، (القاهرة ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٦) .

٧١ – وهبة الزحيلى : العلاقات الدولية فى الإسلام ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨١) .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1 - Abd-El -Hamid Abu - Sulyeman, The Islamic Theory of International Relation;New Direction for Islamic Methodology and Thought, (Virginia , The Internationl Institute of Islamic Thought , 1987).

2 - Albert Hourani , Islam and The Philosophers of History , Middle Eastern Studies , Vol. 3 , April 1967 .

3 - Andrew Hess , Concensus or Conflict ; The Dilemma of Muslim Historians , American Historical Review , Vo. 81 , No. 4 , October 1979 .

4 - Antoine Hokayen , Les Provinces Arabs de L' Empire Ottoman aux Archives du Ministere des Affaires Etrangers de France (1793 - 1918) , (Beyrouth , Les Edition Universitaires du Liban , 1988).

5 - A Report of The Committee on Historiography , The Social Sciences in Historical Study , (New York , Socid Sciences Research Council , 1954).

6 - Bahgat Korany & Aly EL - Din Hillal Dessouki (eds.) , The Foreign Politics of Arab State , (Boulder , Colo , Westview Press , 1984).

7 - Charles Mc Celland , Applications of General System in International Relation, in : James Roseneau (ed) , International Politics and Foreign Policy , (New York , Free Press , 1961).

8 - Charles Mc Clelland , Theory and The International System , (New York , Macmillan , 1966).

9 - Charles W. Kegley & Eugene Wittkopf, World Politics Trend and Transformation (New York, St. Martins Press, 1981).

10 - Daniel Norman , Islam and The West; the Making of an Image, (Edinburg, 1960).

11 - Danil Pipes, In The Path of God ; Islam and Political, (New York, Basic Book , Inc. Publishers, 1983).

12 - Dennis Kavanagh , Why Political Science Needs History, (Political Studies, Vo. 39, 1991).

13 - Edward S. Creasy , History of the Ottoman Turks , (Beirut , Khayat, 1968).

14 - Edward V. Gulick , Europe's Classical Balance of Power, (New York, W. Norton, 1955).

15 - George Madelski , Long Cycles in World Politics , (Seattle University, Washington Press, 1987).

16 - H. J Kissling (and others), the Last Great Muslim Empires (E. J. Brill, 1969).

17 - I. C. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics; A Documentary Record , V1, V2, (Yale University Press, Second Edition, 1975).

18 - Immanuel M. Wallerstein , The Politics of The World Economy ; The States , The Movements and World Economy, (New York, Cambridge University Press, 1984).

19 - James E. Doughrty and Robert L. Pfaltzgraff, JR., Contending Theories of International Relation , 2nd ed, (New York : Harber and Row, 1981).

20 - James P. Piscatori , Islam in a World of Nation - State, (Royal Institute of International Affairs,Cambridge University Press, 1988)

21 - John Lewis Caddis, Expanding The Data Base Historians; Political Scientists and the Enrichement of Security Studies, (International Security, Summer 1987, Vol. 12, No. 1).

22 - Joseph Frankel, International Politics; Conflict and Harmony, (Oxford, University Press, 1970).

23 - Joseph S. Nye, The Changing Nature of World Power, (Political Science Quarterely, Summer, 1990).

24 - Kemal Karpat (ed), The Ottoman State and its Place in World History, (Leiden E. G. Brill, 1964).

25 - Majid Khaddurie, The Islamic Theory of Internationl Relation and Its Contemporary Relevance, in : J. Harris (ed.,), Islam and International Relations, (New York, 1965).

26 - M. G. Hodgson, The Unity of Later Islamic History, (Journd of World History, Vo. 5, No. 4, 1960).

27 - M. G. Hodgsan, The Venture of Islam (Parts I, II, III), (London, 1974).

28 - Morton Kaplan, System and Process in International Politics, (New York, John Willy and Sons, 1962).

29 - Mortan Kaplan, The New Great Debate; Traditionalism Vs Science in International Relations, (World Politics. Vol 1, 1966).

30 - M. S. Anderson, The Great Powers and The Near East (1774 - 1923); Documents of Muslim History, (New York, St. Martins Press, 1970).

31 - Nasser Ahmed Al - Braik, Islam and World Order Foundations and Values, (Washington D. C., the American University, unpublished Ph. D. Dissertation, 1986).

32 - Nazli Choucri & A Robert C. North, Nation in Conflict; National Growth and International Violence , (Boston , Massachusetts Institute Technology, 1975).

33 - N. G. Onuf, Comparative International Politics, (The Year Book of World Affairs, 1989).

34 - Paul Kennedy, The Rise and Fall of The Great Powers; Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 , (New York , Randan House, 1987).

35 - Peter Kruger , The History and Structure of International System Relations , Paper Presented to The Conference on The History and Methodolgy of International Relation , (Perugla, September 20 - 23, 1989).

36 - Philippe Braillard , Theories des Systemes et Relations Internationales, (Bruxelles, E. Bruylant, 1977).

37 - Pirenne , I. , Les Grandscourants de L' Histoire Universelle , (Edition de la Baconniere Neughatel, 1948, Vol, V2, V3).

38 - Ray Maghroori, Major Debates in Internationl Relation, in : R. Maghroori. & B, Rambery (eds) , Globalism Versus Realism ; International Relation Third Debate,(USA, Westview - Press ,1982)

39 - Rayman Aron, History and Politics, in : M. Bernhein Conant (ed), Politics and History ; Selected Essays By Raymon Aron, (New York, Collier Macmillan Publishers, 1979).

40 - Richard N. Rosecrance , Action and Reaction in World Politics, (Boston, Little Brown Company, 1963).

41 - Richard Rosecrrance , Long Cycle Theory and International Relation, International Organization, 14 (Spring 1987).

42 - Robert Dougherty & Ir Platzgraff , Contending Theories of International Relations, (1971).

43 - Robert Morgan , The Study of International Politics , in : R. Morgan, The Study of International Affairs (London , The Royal Institute of International Affairs , 1972) .

44 - Stanely Hoffman , International System and International Law , in : Klaws Knor & Sidney Verba (eds) , The International System ; Theoretical Essays , (Princeton University Press , 1961) .

45 - Stephen Humphreys , Islamic History A Framework for Inquiry , Bibliotheca Islamica , (USA , Minnepolis , 1988) .

46 - William Coplin , Introduction to International Politics , (New Jersey, Prentice Hall , Inc , Englewoods Cliff , Third Edition , 1980).

اصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً ـ سلسلة إسلامية المعرفة

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- الوجيز في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤتمرات الفكر الإسلامي، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- نحو نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شابرا، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيق المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة)، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، (دار البشير/ عمان الأردن) (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز، الرياض، (١٤١٠هـ/١٩٩١م).
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الغزالي، الطبعة الثانية، (منقحة ومزيدة) (١٤١٢هـ /١٩٩١م).
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبدالله كامل للأبحاث والدراسات/ بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- ابن تيمية وإسلامية المعرفة، للدكتور طه جابر العلواني،الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

ثانيًا ـ سلسلة إسلامية الثقافة

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة) (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

ثالثًا ـ سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- حجية السنة، للشيخ عبد الغني عبد الخالق، الطبعة الثالثة، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة (منقحة ومزيدة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- كيف نتعامل مع القرآن: مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- حول تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- المسلمون والبديل الحضاري للأستاذ حيدر الغدير، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- مشكلتان وقراءة فيهما للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، للأستاذ راشد الغنوشي، الطبعة الثالثة،(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

رابعًا ـ سلسلة المنهجية الإسلامية

- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة،(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي،
  الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م).
  الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
  الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والنفسية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- مجلد الأعمال الكاملة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- في المنهج الإسلامي: البحث الأصلي مع المناقشات والتعقيبات، الدكتور محمد عمارة، (١٤١١هـ/١٩٩١م).
- خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل للأستاذ نصر محمد عارف، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

خامسًا ـ سلسلة أبحاث علمية

- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- التفكر من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدري، الطبعة الثالثة، (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- العلم والإيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة

الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- روح الحضارة الإسلامية، للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، ضبطها وقدم لها عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، للدكتور عبد المجيد النجار، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

سادسًا ـ سلسلة المحاضرات

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سابعًا ـ سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- الأسس الإسلامية للعلم، للدكتور محمد معين صديقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راغب النجار، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

ثامنًا ـ سلسلة الرسائل الجامعية

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الريسوني، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثالثة،(١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، للأستاذ محمد محمد إمزيان، (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).
- المقاصد العامة للشريعة: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة،(١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- القرآن والنظر العقلي: للدكتورة فاطمة إسماعيل، الطبعة الثانية،(١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبدالرحمن زيد الزنيدي، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجح الكردي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور،

(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب، (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).
- الأمثال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- الأمثال في الحديث الشريف، للدكتور محمد جابر الفياض، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، للأستاذ إبراهيم العُقَيْلي، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

تاسعًا ـ سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات

- الكشاف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- الفكر التربوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة ، للأستاذ محي الدين عطية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- دليل الباحثين إلى التربية الإسلامية في الأردن، للدكتور عبد الرحمن صالح عبدالله، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربية الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، للدكتور عبد الرحمن النقيب، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- الدليل التصنيفي: لموسوعة الحديث النبوي الشريف ورجاله، إشراف الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

عاشراً ـ سلسلة تيسير التراث

- كتاب العلم، للإمام النَّسائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية ، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

حادي عشر ـ سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير

- هكذا ظهر جيل صلاح الدين.. وهكذا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة) ، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

ثاني عشر ـ سلسة المفاهيم والمصطلحات

- الحضارة ـ الثقافة ـ المدنية «دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم» للأستاذ نصر محمد عارف ، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

الموزعون المعتمدون لإصدارات المعهد

المملكة العربية السعودية: الدار العالمية للكتاب الإسلامي ص. ب. 55195 الرياض 11534
هاتف: 465-0818 (1-966) فاكس: 463-3489 (1-966)

المملكة الأردنية الهاشمية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص. ب. 9489 – عمان
هاتف: 639-992 (6-962) فاكس: 611-420 (6-962)

لبنان: المكتب العربي المتحد ص. ب. 135788 بيروت.
هاتف: 807-779 (1-961) 860-184 (1-961) فاكس: 478-1491 (212) C/O

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زنقة المامونية الرباط
هاتف: 723-276 (7-212) فاكس: 200-055 (7-212)

مصر: دار النهار للطبع والنشر والتوزيع، 7 ش الجمهورية عابدين – القاهرة
هاتف: 3406543 (2-20) فاكس: 3409520 (2-20)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة القراءة للجميع ص.ب. 11032، دبي (سوق الحرية المركزي الجديد)
هاتف: 663-901 (4-971) فاكس: 690-084 (4-971)

شمال أمريكا:

- أمانة للنشر — **AMANA PUBLICATIONS**
10710 Tucker Street Suite B, Beltsville, MD 20705-2223
Tel. (301) 595-5777-(800) 660-1777 Fax: (301) 595-5888

- السعداوي للنشر — **SA'DAWI PUBLICATIONS**
P.O.Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA
Tel: (703) 751-4800. Fax: (703) 571-4833

- خدمات الكتاب الإسلامي — **ISLAMEC BOOK SERVICE**
2622 East Main Street, Plainfield, IN 46168 USA
Tel: (317) 839-8150 Fax: (317) 839-2511

بريطانيا:

- المؤسسة الإسلامية — **THE ISLAMIC FOUNDATION**
Markfield Da'wah Center, Rutby Lane Markfield, Leicester LE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

- خدمات الإعلام الإسلامي — **MUSLIM INFORMATION CENTRE**
223 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170 Fax: (44-71) 272-3214

فرنسا: مكتبة السلام — **LIBRAIRE ESSALAM**
135 Bd. de Menilmontant. 75011 Paris
Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

بلجيكا: سيكومبكس — **SECOMPEX. Bd. Mourice Lemonnier; 152**
1000 Bruxelles Tel: (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

هولندا: رشاد للتصدير — **RACHAD EXPORT**, Le Van Swinden Str. 108 11
1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

الهند: — **GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd**
P. O. Box 2725 Jamia Nager New Delhi 100025 India
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانيّة وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.

ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:

- عقد المؤتمرات والندوات العلميّة والفكريّة المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلميّة والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.

وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربيّة وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH



هــذا الكتــاب

جزء من عمل ضخم استغرق إنجازه ما يزيد عن عشر سنوات وشارك فيه فريق مكون من **سبعة وعشرين أستاذاً وباحثاً** من المتخصصين فى العلاقات الدولية والقانون الدولى والتاريخ الإسلامى والعلوم السياسية ، يتحاورون ويتدارسون قضايا العلاقات الدولية فى الإسلام فى اجتماعات شهرية ونصف شهرية .

وقد أثمر هذا الجهد إنتاجاً أكاديمياً متميزاً فى أربعة مجالات هى :

- أصول وقواعد ومناهج التعامل مع المصادر الإسلامية عند التنظير للعلاقات الدولية فى الإسلام **(الأجزاء : الأول والثانى والثالث)** .
- العلاقات الدولية كما يمكن استنباطها من الأصول الإسلامية : القرآن والسنة وخبرة الخلفاء الراشدين **(الأجزاء : الرابع والخامس والسادس)** .
- العلاقات الدولية فى التاريخ الإسلامى **(من الجزء السابع وحتى الثانى عشر)** .
- العلاقات الدولية فى الفكر السياسى الإسلامى **(الأجزاء:الثالث عشر والرابع عشر)**
- وسوف يتم اختصار هذا المشروع ، واستخلاص أفكاره فى صورة كتاب دراسى يكون صالحاً للتدريس فى الجامعات .

ويمكن القول ــ دون مبالغة ــ أن هذا الإنتاج هو الأول من نوعه فى هذا المجال وفى جميع العلوم الإجتماعية والإنسانية فى الدول العربية والإسلامية ، لذلك لا يجب الوقوف عنده وإنما ينبغى أن يكون بداية لانطلاقة بحثية تسير على منهجه ، وتجاوزه وتبنى على قضاياه ، وتفرع عليها ، وتعمق جزئياته ، وتستدرك عليها . بل أن خطته ومنهج تناوله ينبغى أن يكرر فى علوم وتخصصات إجتماعية أخرى .

